الأُمّهات

في الأبواب النّحويّة

دراسة استقرائية تحليلية
لأوجه أحقية الأداة بأمية بابها

تأليف

الدكتور حسن أحمد العثمان

المكتبة المكيّة

مؤسسة الريّان

الأُمَّهَات

في الأبواب النَّحْوِيَّة

بسم الله الرحمن الرحيم

ربنا تقبل منا

إنك أنت السميع العليم

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

المكتبة المكية

مكة المكرمة - المسفلة - المملكة العربية السعودية - هاتف وفاكس: ٥٣٤٠٨٢٢

مؤسسة الريان

للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - هاتف: ٧٠٥٩٩٠ - فاكس: ٦٥٥٣٨٣ - ص.ب: ١٤/٥١٣٦

رمز بريدي: ١١٠٥٢٠٢٠ - بريد إلكتروني: ALRAYAN@cyberia.net.lb

الأمهات

في الأبواب النحوية

دراسة استقرائية تحليلية

لأوجه أحقية الأداة بأمية بابها

تأليف

الدكتور حسن أحمد العثمان

مؤسسة الريان
للطباعة والنشر والتوزيع

المكتبة المكية

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمــد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه. أما بعد:

فقد دفعتني إلى تأليف هذا الكتاب أمور:

ــ **أولهــا:** أنــي كثيراً ما كنتُ أتساءل: لِمَ قال النحاة: كان وأخواتُها ؟ ولمْ يقولوا أصبح وأخواتُها، أو صار وأخواتُها.

ولِمَ قالوا: إنَّ وأخواتُها ؟ ولمْ يقولوا مثلاً: ليت وأخواتُها، أو كأنَّ وأخواتُها.

وهذا التساؤل يتكرر مع كلِّ أدواتٍ يتفق عملُها.

ــ **وثانــيها:** أنــي رأيــتُ الحريريَّ يقولُ في شرحه على ملحته: كلُّ أدواتٍ يتفق عملُها فلا بد لها من أمٍّ.

وتساءلتُ: فهل كان قولُهم: (كان) أو (ظنّ) أو (إنّ)، أو غيرها من سائر الأمهات؛ لمجرد أن تكون كلّ واحدةٍ دليلاً يُرشد إلى بقية أخواتها في بابها، أو جامعاً لهذه الأدوات في هذا الباب؟

أليس لكلّ أداةٍ جُعلت أمّاً لأخواتها، وعنواناً لبابها، أليس لها، وفيها، من الأسباب ما يجعلُها الأحقّ بالأمية، والأجدرَ بها دون سائرِ أخواتها ؟

ـ **وثالثها:** أني لم أجد، في كتابٍ ما، على كثرة البحث، مَنْ أجاب عن التّساؤلات السابقة، وإنّما هي إشارات في بعض الأبواب، إلى بعضٍ من أوجه الأحقية بالأمية، في بعضٍ من الأمهات، دون معظمها.

ـ **ورابعها:** أني وجدت الحاجة إلى مثل هذا التأليف كبيرة، ولم أعلم مَنْ صرفَ همّته إليه، أو إلى بعضه، فتوكلتُ على الله، واستعنتُ به، وسألتُه التوفيق والسداد، فكان هذا الكتاب.

وكان ما درستُه من الأمهات، وعلّلتُ لأحقيته بالأمية، جامعاً ومستدركاً في بعض الأبواب، ومجتهداً في معظمها، ما يأتي مرتّباً:

١ ـ همزة الاستفهام: أمُّ أدوات الاستفهام.

٢ ـ إلاّ الاستثنائية: أمُّ أدوات الاستثناء.

٣ ـ أنْ المصدرية: أمُّ الأدوات الناصبة للأفعال.

٤ ــ إنْ الشرطية: أمُّ أدوات الشرط الجازمة.

٥ ــ إنَّ الناسخة: أمُّ الأدوات الناصبة الرافعة من النواسخ.

٦ ــ باء القسم: أم أحرف القسم.

٧ ــ ظَنَّ : أمُّ الأفعال الناصبة لمفعولين من النواسخ.

٨ ــ كادَ : أمُّ لأفعال المقاربة والرجاء والشروع.

٩ ــ كان : أمُّ الأفعال الرافعة الناصبة من النواسخ.

١٠ ــ لمْ : أمّ الأدوات الجازمة لفعل مضارعٍ.

١١ ــ لوْ : أمّ أدوات الشرط غير الجازمة.

١٢ ــ ما النافية : أم أخوات ليس.

١٣ ــ مِنْ : أمُّ حروف الجر.

١٤ ــ واو العطف : أم أحرف العطف.

١٥ ــ يا : أم أدوات النداء.

هــذا مــا اشتمل عليه الكتاب من الأمهات، وهذا ما قدرت علــيه، علـــى كثرة المشاغل، وضيق الوقت، ولله وحده سبحانه الكمال.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه الدكتور

حسن أحمد العثمان

همزة الاستفهام

أدوات الاستفهام قسمان:

الأول: حرفان، وهما: الهمزة، وهل.

والثاني: أسماء، وهي: مَنْ، وما، وأي، وأين، وأيان، وأنى، ومتى، وكيف، وكمْ.

والهمزة أصل أدوات الاستفهام، وأمُّ الباب[1]، وذلك لأمور:

ـ **أولهــا:** كونها حرفاً، وسائر أخواتها، عدا (هل) أسماء، والأصل في إفادة المعاني الحروف، كما تكرر ذكر ذلك في هذا الكتاب مرات.

ـ **وثانيها:** كونها الأقوى في باب الاستفهام؛ لأنها تدخل في مواضــع الاســتفهام كلها، وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعاً ويختص به، فمَنْ: تختص بالسؤال عمَّن يعقل، وما: لما لا يعقل،

---

[1] صرح بذلك معظم المصنفين، كابن مالك في شرحه على تسهيله (٣/١١٠)، وابن هشام في المغني (١/١٤)، والسيوطي في الهمع (٤/٣٦٠)، وابن يعيش في شرح المفصل (٨/١٥١)، والأبذي في شرح الجزولية (٢/٤٨٧).

وأي: للعـــاقل وغيره، وكيف: للحال، وأين: للمكان، ومتى: للـــزمان، وأنـــى: للـــزمان أو المكان أو الحال، وأيّان: للزمان المستقبل، وكم: للعدد.

وهل: لا تسأل بها في جميع المواضع؛ ألا ترى أنك تقول: أزيدٌ عندك أم عمرو؟ على معنى: أيهما عندك؟ ولا يجوز في هذا المعنى أن تقول: هل زيد عندك أم عمرو؟

وثالثها: أنها تلزم الاستفهام حقيقةً أو مجازاً، وسائر أخواتها تخرج عنه إلى غيره، أو عنه حقيقة إليه مجازاً.

فمَنْ: تأتي موصولةً، وشرطية، ونكرة موصوفة، وزائدة.

ومـــا: تأتـــي موصولة، ونافية، وتعجبية، وشرطية، وغير ذلك[٢].

وهل: تخرج إلى معنى (قد) نحو قوله تعالى: (هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكورا)[٣]، أي: قد أتى، كما تخـــرج إلـــى النفـــي، نحو قوله تعالى: (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان)[٤].

وكم: تخرج إلى معنى (رُبَّ)، وهي (كم) الخبرية.

---

[٢] انظر ص(٢١٨) من هذا الكتاب.

[٣] الإنسان : ١.

[٤] الرحمن : ٦٠.

وسائر الأدوات تخرج إلى الشرط وغيره.

ـ **ورابعهـــا:** توسعهم فيها أكثر مما توسعوا في غيرها من أدوات الاســـتفهام، فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأ أو الخبر، ويكون الخبر فعلاً، نحو: أزيد قام؟ واستقبحوا ذلك في غيرها من حروف الاستفهام؛ لقلة تصرفها، فلا يُقال: هل زيدٌ قام؟

ـ **وخامسها:** أنها أعمُّ تصرّفاً من سائر أخواتها؛ إذ خرجت عن الاستفهام الحقيقي إلى ثمانية معانٍ[٥]:

١ـ التسوية، وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة (سواء) بخصوصها، وليس كذلك، بل كما تقع بعدها تقع بعد (ما أبالي) و(ما أدري) و(ليت شعري) ونحوهن، والضابط: أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها، نحو قوله تعالى: (سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم)[٦]، ونحو "ما أبالـــي أقمتَ أم قعدتَ" ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه، وما أبالي بقيامك وعدمه.

٢ـ الإنكار الإبطالي، وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع، وأن مدعـــيه كـــاذب، نحـــو قوله تعالى: (أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخـــذ مـــن الملائكـــة إناثاً)[٧]، و(فاستفتهم ألربك البنات ولهم

---

[٥] انظر مغني اللبيب لابن هشام ١/(١٧-١٨).

[٦] البقرة: ٦.

[٧] الإسراء: ٤٠.

البـــنون)[8]، و(أفسحر هذا)[9]، و(أشهدوا خلقهم)[10]، و(أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً)[11] ، و(أفعيينا بالخلق الأول)[12].

ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفـــياً؛ لأن نفي النفي إثبات، ومنه قوله تعالى: (أليس الله بكافٍ عـــبده)[13]، أي الله كـــافٍ عبده، ولهذا عطف (وضعنا) على (ألم نشـــرح لك صدرك)[14]، لما كان معناه شرحنا، ومثله قوله تعالى: (ألـــم يجـــدك يتيماً فآوى، ووجدك ضالاً فهدى)[15]، و(ألم يجعل كيدهم في تضليل، وأرسل عليهم طيراً أبابيل)[16]، ولهذا أيضاً كان قول جرير في عبد الملك:

ألستم خير من ركب المطايا

وأندى العالمين بطون راح

مدحـــاً، بل قيل: إنه أمدح بيتٍ قالته العرب، ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاً ألبتة.

---

[8] الصافات : ١٤٩.

[9] الطور : ١٥.

[10] الزخرف : ١٩.

[11] الحجرات : ١٢.

[12] ق : ١٥.

[13] الزمر : ٣٦.

[14] الشرح : ١.

[15] الضحى : ٦-٧.

[16] الفيل : ٢-٣.

٣ــ الإنكــار التوبيخــي؛ فيقتضي أن ما بعدها واقع، وأن فاعله ملوم، نحو قوله تعالى: (أتعبدون ما تنحتون)[١٧]، و(أغير الله تدعــون)[١٨]، و(أئفكــاً آلهــة دون الله تــريدون)[١٩]، و(أتــأتون الذكران)[٢٠]، و(أتأخذونه بهتاناً)[٢١]، وقول العجاج:

أطرباً وأنت قِنَّسْرِيٌّ   والدهرُ بالإنسان دوّاريٌّ

أي: أتطرب وأنت شيخ كبير؟

٤ــ الــتقرير، ومعــناه حملــك المخاطــب على الإقرار والاعــتراف بأمرٍ قد استقر عنده ثبوتُه أو نفيُه، ويجب أن يليها الشــيء الذي تقرره به، تقول في التقرير بالفعل: أضربْتَ زيداً؟ وبالفــاعل: أأنــت ضربْتَ زيداً، وبالمفعول: أزيداً ضربْتَ، كما يجــب ذلك في المستفهم عنه، وقوله تعالى: (أأنت فعلْتَ هذا)[٢٢] محــتمل لإرادة الاســتفهام الحقيقــي، بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفــاعل، ولإرادة الــتقرير، بــأن يكونــوا قد علموا، ولا يكون اســتفهاماً عــن الفعل ولا تقريراً به، لأن الهمزة لم تدخل عليه،

---

[١٧] الصافات: ٩٥.

[١٨] الأنعام : ٤٠.

[١٩] الصافات : ٨٦.

[٢٠] الشعراء : ١٦٥.

[٢١] النساء : ٢٠.

[٢٢] الأنبياء : ٦٢.

ولأنـــه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعل بقوله تعالى: (بل فعله كبيرهم هذا)[٢٣].

٥ــ التهكم، نحو قوله تعالى: (أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا)[٢٤].

٦ــ الأمر، نحو قوله تعالى: (أأسلمتم)[٢٥] أي أسلموا.

٧ــ التعجـــب، نحو قوله تعالى: (ألم ترَ إلى ربِك كيف مدَّ الظلَّ)[٢٦].

٨ــ الاستبطاء، نحو قوله تعالى: (ألمْ يأنِ للذين آمنوا)[٢٧].

وذكر بعضهم معانيَ أُخَرَ لا صحة لها.

وسائر الأدوات لا ترد لجميع هذه المعاني، أو لا ترد لشيء منها[٢٨].

ــ **وسادســـها:** اختصاصـــها، دون سائر أخواتها، بأمور، وهي[٢٩]:

---

[٢٣] الأنبياء : ٦٣.

[٢٤] هود: ٨٧.

[٢٥] آل عمران: ٢٠.

[٢٦] الفرقان: ٤٥.

[٢٧] الحديد: ١٦.

[٢٨] انظر مغني اللبيب لابن هشام ١/(١٧–١٨).

[٢٩] انظـرها في: شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٥١، و شرح التسهيل لمصنفه ٣/١١٠، و المغني لابن هشام ١/١٤، والهمع للسيوطي ٤/٣٦٠، والأشباه والنظائر للسيوطي ٣/٢٥٣.

ــ الأول: جــواز حذفهــا، وسائر أخواتها **لا** تحذف، وذلك سواء تقدمت عليها (أم)، كقول عمر بن أبي ربيعة:

بدا ليَ منها معصمٌ حين جمَّرتْ   وكــفٌّ خضيبٌ زُيِّنتْ ببنانِ
فواللهِ ما أدرِي، وإن كنتُ دارياً   بسبعٍ رميتُ الجمرَ أمْ بثمانِ

أراد: أَبِسَبْعٍ ؟ أم لمْ تتقدَّمْها، كقول الكميت:

طربْتُ، وما شوقاً إلى البيضِ أطربُ
ولا لعباً مني، وذو الشيب يلعبُ ؟

أراد: أو ذو الشيب يلعب؟

ــ والثانــي: ورودُهـا لطلب التصوُّرِ، نحو: أزيدٌ قائمٌ أم عمــرٌو؟ وأدبسٌ في الإناء أم خلٌّ؟ ولطلب التصديق، نحو: أزيدٌ قائمٌ؟ وأقام زيدٌ؟ بخلاف سائر أخواتها، فإنّ (هل) مختصة بطلب التصديق، نحو: هل قام زيدٌ ؟ وسائرها مختص بطلب التصور، نحــو: مَــنْ جاءك؟ وما صنعتَ؟ وكم مالُك؟ وأين بيتُك؟ ومتى سفرُك ؟ وكيف حالك؟

ــ والثالث: دخولها على الإثبات، نحو قوله تعالى: (أأنت)[٣٠]، وعلى النفي، كقوله تعالى:

---

[٣٠] المائدة : ١١٦، الأنبياء : ٦٢.

(ألم نشرح لك صدرك)[31]، وقول الشاعر:

ألا اصطبار لسلمى أم لها جَلَدُ

إذا أُلاقي الذي لاقاه أمثالي؟

وسائر أخواتها لا يدخل إلا على الإثبات خاصةً.

ـ والرابع: استئثارها، دون أخواتها، بتمام التصدير، وذلك بدليلين:

١ ـ أنها لا تعاد بعد (أم) المتصلة ولا المنقطعة، تقول: أدبسٌ في الإناء أم عسلٌ؟ وأزيدٌ خارجٌ أم عمرو مقيمٌ؟ لا تقول: أقام زيد أم أقعد؟ فليس لك أن تعيد الهمزة بعد (أم)، كما تعيد الجار للتوكيد في نحو: أبزيدٍ مررتَ أم بعمرٍو؛ لأنها لما لم تقع للتأسيس بعد العاطف كانت عن وقوعها للتأكيد بعده أبعد.

وأما (هل) فيجوز فيها مع (أم) المنقطعة ألا تعاد، استغناءً بدلالة العاطف على التشريك، نحو: هل قام زيد أم خرج عمرٌو؟ ويجوز أن تعاد توكيداً؛ لأنه لا يمتنع دخول العطف عليها، نحو: هل قام زيد أم هل خرج؟ قال تعالى: (هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور أم جعلوا لله شركاء)[32] فجمع الاستعمالين.

---

[31] الشرح: ١.

[32] الرعد: ١٦.

٢ ــ أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قدمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير، نحو قوله تعالى: (أو لم ينظروا)[٣٣]، وقوله: (أفلم يسيروا)[٣٤]، وقوله: (أفلا تعقلون)[٣٥]، وقوله: (أثمَّ إذا ما وقع آمنتم به)[٣٦]، وقوله: (أو لم يهد للذين يرثون الأرض)[٣٧]، وقوله: (أفلم ييئس الذين آمنوا)[٣٨]،، فلا تتأخر الهمزة عن العاطف، فلا يقال: قد قام زيد فأقام أخوه؟

وسائر أخواتها تتأخر عن حروف العطف، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة، نحو قوله تعالى: (وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم)[٣٩]، وقوله: (فأين تذهبون)[٤٠]، وقوله: (فأنى تؤفكون)[٤١]، وقوله: (فهل يهلك إلا القوم الفاسقين)[٤٢]، وقوله: (فأي الفريقين)[٤٣]، وقوله: (فهل أنتم منتهون)[٤٤]، وقوله: (فكيف إذا أصابتهم)[٤٥]، وقوله: (فما لكم في المنافقين فئتين)[٤٦].

---

[٣٣] الأعراف : ١٨٥.
[٣٤] غافر : ٨٢، محمد : ١٠.
[٣٥] آل عمران : ٦٥.
[٣٦] يونس : ٥١.
[٣٧] الأعراف : ١٠٠.
[٣٨] الرعد : ٣١.
[٣٩] آل عمران : ١٠١.
[٤٠] التكوير : ٢٦.
[٤١] الأنعام : ٩٥.
[٤٢] الأحقاف : ٣٥.
[٤٣] الأنعام: ٨١.
[٤٤] المائدة: ٩١.
[٤٥] النساء: ٦٢.
[٤٦] النساء: ٨٨.

ـ والخـــامس: دخولها على الشرط، نحو قوله تعالى: (أفإن مـــتَّ فهـــم الخالدون)[47]، وقوله: (أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم)[48]، بخلاف (هل) فلا تدخل عليه.

ـ والســـادس: دخولهـــا على (إنّ)، نحو قوله تعالى: (أإنك لأنت يوسف)[49]، بخلاف (هل) فلا تدخل عليه أيضاً.

ـ والســـابع: التصرف في جملتها بتقديم المفعول والفصل بيـــن الهمـــزة والفعل، نحو: أزيداً ضربت ؟ ولا يجوز ذلك في غيرها ممّا نستفهم به، فلا تقول: هلاّ زيداً ضربتَ ؟ ، ولا: متى زيداً ضربت؟

ـ والثامـــن: حكايـــة الكلام بها، فلك إن قيل لك: (مررت بـــزيد) أن تقول: أزيدِ نيه؟ أبزيد؟ فتحكي الكلام، ولا يجوز مثل ذلك بـــ(هل) أو غيرها مما يستفهم به.

فلهـــذه الأوجـــه كلّهـــا كانت همزة الاستفهام أحقّ أخواتها بالأميّة.

---

[47] الأنبياء: ٣٤.

[48] آل عمران: ١٤٤.

[49] يوسف: ٩٠.

(إلا) الاستثنائيّة

أصـــلُ أدواتِ الاســـتثناءِ: إلا، وأُلحـــق بها: غير، وسوى بلغاتِهـــا، وبَـــيْدَ، وعدا، وخلا، وحاشا، وليس، ولا يكون، وهذه الثمانيةُ متّفقٌ عليها، وزاد ابنُ معطٍ فوقها (إلا أن يكون)، وألحق بها أيضاً خمسةٌ مختلَفٌ فيها، أثبتها قومٌ ونفاها آخرون، وهي: لا سيّما بفروعها، ولمّا، وَبلْهَ، ودونَ، وما[50].

وإنّما كانت (إلا) أُمُّ أدواتِ الاستثناء لما يلي[51]:

أوّلاً: لأنّهـــا حـــرفٌ، والموضوعُ لإفادة المعاني الحروفُ، وإنّمـــا يُنقلُ الكلامُ من حالٍ إلى حالٍ بالحروفِ، فكما نقلت (ما) الكـــلام مـــن الإيجاب إلى النفي، وهمزة الاستفهام من الخبرِ إلى الاستخبار، وحرف التعريف من التنكير إلى التعريف، نقلت (إلاّ) الكلامَ من العمومِ إلى الخصوص.

---

[50] انظر جواهر الأدب للإربلي (٤٧٥).

[51] انظر علل النحو لابن الوراق (٤٠٠)، و شرح المفصل لابن يعيش (٨٣/٢)، و اللباب للعكبري (١/ ٣٠٢)، و جواهر الأدب للإربلي (٤٧٥، ٤٨٠)، و الأشباه والنظائر للسيوطي (١٦٦/٣-٦٧).

ثانـــياً: ولأنّها تقعُ في جميعِ أبوابِ الاستثناء، التامّ والنّاقص والمتّصل والمنقطع، وما عداها يقعُ في مواضع مخصوصة منه، أو يشاركها في بعض مواقعها، مع أصالتها فيها، وفرعيّته فيها.

قال الحيدرة اليمني: أمّا (إلا) فهي أُمُّ البابِ لأنّها تنصبُ ما بعدَها إذا كان موجباً، أو مقدّماً أو منقطعاً، وتتبع ما قبلها إذا كان منفياً، أو استفهاماً، أو نهياً، وتتصرفُ للعاملِ إذا كان مفرّغاً[٥٢].

قال الإربليُّ: اعلم أنّ هذه الأدوات الثلاثة عشر على ثلاثةِ أقسام:

مـــنها: مـــا لا يُســـتعمل إلا في المنقطع، وهو (بَيْدَ)، وهي لازمة للنصبِ والإضافةِ إلى (أنَّ) المشدّدةِ ومعموليها، قال عليه الســـلام: "أنـــا أفصح العرب بيدَ أني من قريشٍ، ونشأت في بني سعدٍ".

ويقال فيها أيضاً: (مَيْدَ) بإبدالِ الباءِ ميماً.

ومنها: ما لا يُستعمل إلا في المتّصل، وهو الأفعال الخمسة: لـــيس، ولا يكـــون، وعدا، وخلا، وحاشا، على القول بفعلية هذه الـــثلاثة الأخـــيرة، فلا يُقال: جاءني القومُ لا يكون حماراً. وفي الإغـــراب: لأنّـــه يلزمُ أن يُجعلَ فاعل الفعل ضميراً يعود على المتقدّم، وهو عبارة عن المتأخّر، وهو محالٌ.

---

[٥٢] انظر كشف المشكل للحيدرة اليمني (١/٥٠١-٥٠٢).

ومنها: ما يستعمل فيهما، وهو (إلا) وما بقي من الأدوات.

ويُعلـم مـن هـذا أنَّ (عدا) وأخواتها إذا كُنَّ حروفاً يجوزُ استـعمالُها فـيهما جميعاً لزوال المانع، إلا أنها لا تقع إلا عقب العـامل، لا في أول الكلام؛ لانعقادِ الشبه بينها وبين (لا) العاطفة و(واو مع) من جهتين[53].

ثالـثاً: ولأنّها أصلٌ في الاستثناء، وما عداها ممّا يستثنى به فموضوعٌ موضعَها، ومحمولٌ عليها؛ لمشابهةٍ بينهما، ومنقولٌ من غير باب الاستثناءِ إليه.

قـال ابـن الـورّاق: "فـإن قال قائلٌ: لأيِّ شيءٍ أنَّ أصلَ الاستثناء بـ(إلا) ؟

قـيل له: لأنّـه لا يخـرج عن معناه، ولا يُفيدُ غيرَه، وأما سواها ممّا يستثنى به، فيخرج عن الاستثناءِ لمعانٍ تدخله، فصار في الحكم زائداً عن حكم (إلا)، فوجب أن يكون فرعاً في الباب، إذْ زاد حكمُـه على ما يقتضيه حكمُ البابِ، وكانت (إلا) مختصَّةً بما يقتضيه البابُ، فلذلك وجب أن تكون أصلاً في البابِ.

وإنّما استثني بجميع ما ذكرنا على طريق التشبيه بـ(إلا).

فأما (غيرُ) فإنّما دخلت في الاستثناء لأنّها تُوجب إخراج من عدا المضاف إليها من الحكم المتقدم فعلَها، كقولك: مررتُ برجلٍ

---

[53] انظر جواهر الأدب للإربلي (٤٧٥-٧٦).

غـيرك، فمعـناه: أنّـي اقتطعتُ بمروري آخرَ من الناسِ كلِّهم، والاسـتثناء إنّما هو اقتطاع شيءٍ من شيءٍ، فلمّا ضارعتْ معنى الاستثناء أدخلتَ فيه حكم (سوى).

وحكمُ (سوى) كحكم (غير) لتقاربِ ما بينهما من المعنى.

فأمّـا (حاشـى): فمعناها تنزيه المذكور بعدها عمّا حصل لغيره، فصارت منقطعة له من غيره، فلذلك دخلت في الاستثناء.

فأمّـا (خلا، وعدا): فمعناهما المُجاوزة، والمجاوزةُ للشيءِ فـيها معـنى الانقطاع لمن جاوزتَهُ دون غيره، فلذلك أدخلها في الاستثناء.

فأمّـا (ليس، ولا يكون): فاستُعملتا أيضاً في الاستثناء؛ لأنَّ النفـيَ يُوجِـب إخراج المنفيِّ من حكم غيرِ المنفيّ، فإنْ ثبت له معنىً آخرُ فصارَ فيها معنى الانقطاع، فدخلا في حكم الاستثناء، فإنّمـا خُصّا بهذا من بين سائرِ الأفعال لأنّ (ليس) تضمّنت معنى النفـي، فلـو اسـتُعمل غيرُها احتيج إلى حرفٍ آخرَ معها، فلما تضـمّنت معنى حرف النفي كانت أَولى بالاستعمال، لنيابتها عن فعلٍ وحرفٍ، إذ هي لتضمّنها معنى الحرف تُشبِّه بـ(إلا).

وأمّـا (إلا أن يكون): فاستُعملتْ لكثرة دورانِ (أنْ)، ويكون في الكلام.

واعلــم أنّ (ليس) و(لا يكون) معناهما في الاستثناء معنى الإيجــابِ، لأنّهما أُقيما مُقام (إلا) للإيجابِ، فلذلك لم يكونا للنفي، فإذا قلت: أتاني القوم ليس زيداً، فهو بمعنى قولك: أتاني القوم إلا زيداً.

وإنمــا استويا في هذا الحكم لأنّ (إلا) تخرج ما بعدها من حكم ما قبلها، كما أنّ النفي له هذا الحكم، فلهذا استويا[54].

رابعاً: ولأنها لا تُستعمل إلا في الاستثناء، وغيرها يستعمل فيه بالفرعيّة، وفي غيره مما نُقل منه بالأصالة.

خامساً: ولوقوعها، دون سائر أخواتها، بين المبتدأ وخبره، أو الموصوف وصفته، أو الحال وصاحبها، فمن الأوّل قولك: ما زيــدٌ إلّــا قــائمٌ، وما زيدٌ إلا أبوه منطلقٌ، ومن الثاني قولك: ما جاءني أحدٌ إلا زيداً خيرٌ منه، وما قام القومُ إلا زيداً العقلاءُ، وما مــررت بأحدٍ إلا زيداً خيرٌ منك، وما مررتُ بأحدٍ إلا كريمٍ، وما فــيها أحــداً إلا عالماً، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه، ومن الثالــث قولك: ما جاء زيدٌ إلا ضاحكاً، وما مررت بزيدٍ إلا أبوه مــنطلق، وما مررت بالقوم إلا زيدٌ خيرٌ منهم، وما مررت بقومٍ إلا زيداً ضاحكين[55].

سادساً: تقديرُ سائرِ أخواتِها بها عندَ الحلِّ.

---

[54] انظر علل النحو (٤٠٠-٤٠٢).

[55] انظر شرح المفصل لابن يعيش (٢/٩٢).

سابعاً: جريانُها على ألسنةِ النّحاةِ أُمّاً لسائرِ أدواتِ الاستثناء، ومن ذلك قولُهم في حَدِّ المستثنى: هو المُخْرَجُ بـ(إلا) أو إحدى أخواتِها.

ثامناً: كثرة التصرّف بجملتِها، ممّا ليس جميعه لسائر أخواتِها، وذلك من حيث:

أ ـ تقديمُ المستثنى، وله صورٌ، هي[56]:

١ ـ تقدُّمه على المستثنى منه فقط، كقولِ الكُميت بن زيدٍ الأسدي:

وما ليَ إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ
وما ليَ إلا مذهبَ الحقِّ مذهبُ

٢ ـ تقدُّمه على عاملِه، وتقدُّم المستثنى منه عليهما، نحوُ: القومَ إلا زيداً أكرمتُ.

٣ ـ تقدُّمه على عامله وعلى المستثنى منه معاً، نحوُ: إلا زيداً أكرمتُ القومَ.

ب ـ حذف المستثنى منه، نحو: ما قامَ إلا زيدٌ.

تاسعاً: كثرة تصرُّفِها هي، وذلك:

١ ـ أن تأتي للاستثناء، وهو الأصل فيها.

---

[56] انظرها في الإنصاف (١/٢٧٣، المسألة ٣٦)، و التبيين للعكبري (٤٠٦-٤٠٩).

٢ ــ أن تأتي بمعنى (غير).

قال المرادي: "اعلم أنّ أصل (إلا) أن تكون استثناء، وأصل (غــير) أن تكون صفةً، وقد تُحمل على (غيرٍ) فيوصف بها، كما حُملت (غير) على (إلا) فاستثني بها.

وللموصــوف بــ(إلا) شرطان؛ أحدهما: أن يكون جمعاً أو شبهه، والآخر: أن يكون نكرةً أو معرفاً بــ(أل) الجنسية، كقوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لفسدتا﴾ [٥٧].

فإن قلتَ: كيف يُوصف بــ(إلا) وهي حرفٌ؟

قلـــتُ: التحقــيق أنّ الوصــف إنما هو بها وبتاليها، لا بها وحدهــا، ولذلــك ظهــر الإعرابُ في تاليها. ومَنْ قال: إنّ (إلا) يُوصـــف بهـــا فقد تجوّزَ في العبارة، وإنّما صحّ أن يوصف بها وبتاليها لأنّ مجموعهما يؤدّي معنى الوصف، وهو المغايرة.

واعلــم أنّ (إلا) التي يُوصف بها تفارق غيراً من وجهين؛ أحدهمـــا: أن موصـــوفها لا يُحـــذف وتُقامُ هي مُقامَه، فلا يقال: جاءنـــي إلا زيدٌ، بخلافِ (غير). والآخر أنّها لا يُوصف بها إلا حيــث يصحّ الاستثناء، فلا يجوز: عندي درهمٌ إلا جيدٌ، بخلاف (غير)" [٥٨].

---

[٥٧] الأنبياء : ٢٢.

[٥٨] الجنى الداني للمرادي (٥١٧–٥١٨). وانظر مغني اللبيب لابن هشام (١/٧٠-٧٢)، و شرح المفصل لابن يعيش (٢/٨٩–٩٠)، و المساعد لابن عقيل (١/٥٧٩).

٣ ــ أن تأتــي بمعــنى الــواو: قــال المرادي: "وهذا قسمٌ نفاه الجمهــور، وأثبته الفراء والأخفش، وأبو عبيدة معمر بن المثنى، وجعلــوا مــن ذلك قوله تعالى: ﴿لئلا يكون للناس عليكم حجّةٌ إلا الذين ظلموا منهم﴾ [٥٩]، أي: ولا الذين ظلموا، وقول الشاعر:

ما بالمدينة دارٌ، غيرُ واحدةٍ
دارُ الخليفة، إلا دارُ مروانا

وقول الآخر:

وكلُ أخٍ مفارقُه أخوه　　　لعمرُ أبيك، إلا الفرقدانِ

أي: ودار مــروان، والفرقدان، والمعنى أنّهما يفترقان. ولا حجّةَ فيما استدلّوا به. وتأويلُه ظاهر" [٦٠].

٤ ــ أن تأتي عاطفةً لا بمعنى الواو، بل تشرك في الإعراب، لا في الحكم، وهذا القسم لم يقل به إلا الكوفيون، فإنهم يجعلون (إلا) عاطفــةً في نحوِ: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، ممّا وقع بعد النفي وشبهه، والبصريون يُعربون ذلك بدلاً.

وردّ ثعلــبٌ قــولَ البصـــريين بأنّ الأولَ منفيٌّ عن القيام، والثاني مثبتٌ له، والبدل يكون على وفق المبدل منه في المعنى.

---

[٥٩] البقرة: ١٥٠.

[٦٠] الجنـى الدانــي للمرادي (٥١٨-١٩)، وانظر المسألة في الإنصاف (١/٢٦٦-٧٢)، المسألة (٣٥)، والتبيين للعكبري (٤٠٢-٤٠٥).

وردَّ مذهبُ الكوفيين بأنَّ (إلا) لو كانت عاطفةً لم تباشر العاملَ في نحو: ما قام إلّا زيدٌ.

وأُجيب عمّا قاله ثعلبٌ بأنّ هذا من بدلِ البعضِ، وبدلُ البعضِ الثاني فيه مخالفٌ للأوّلِ في المعنى؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ: رأيتُ القومَ بعضَهم، كان قولُك أولاً: (رأيتُ القومَ) مجازاً، ثم بيّنتَ مَن رأيته منهم.

ذكر ذلك كلَّه المرادي في الجنى الداني[٦١].

٥ ـ أن تأتي زائدةً لغيرِ توكيدٍ، وهذا قسمٌ غريبٌ قال به الأصمعيُ وابنُ جنّي، وجعلوا من ذلك قولَ ذي الرّمّةِ:

حراجيجُ ما تنفكُّ إلا مُناخةً

على الخسْفِ، أو نرمي بها بلداً قفْراً

قالوا: التقدير: ما تنفكُّ مُناخةً، و(إلا) زائدةٌ، لأنَّ (ما زال) وأخواتها لا تدخل (إلا) على خبرِها؛ لأنّ نفيها إيجابٌ، فلا وجه لدخول (إلا).

وضُعّفَ هذا القولُ، وأُوّل ما ذُكر عليه بتأويلات عدة[٦٢].

٦ ـ أن تُكرّرَ توكيداً لـ(إلا) الأولى، أو لإنشاءِ استثناء جديد، فمن الأوّل، وهو شائع في البدل والمعطوفِ، فمثال البدل قولك:

---

[٦١] الجنى الداني (٥١٩–٥٢٠).

[٦٢] انظر شرح التسهيل لمصنفه (٢/٢٦٨)، و مغني اللبيب لابن هشام (١/٧٣)، و الهمع للسيوطي (٣/٢٧٤).

مــا مــررتَ بأحدٍ إلا زيدٍ إلا أخيك، ولا تمرُرْ بأحدٍ إلا الفتى إلا سعدٍ، ومثال المعطوف قولك: قام القومُ إلا زيداً وإلا عمراً، وقول الشاعر:

هل الدهر إلا ليلةٌ ونهارُها
وإلا طلوعُ الشمس ثُمَّ غيابُها

وقد اجتمعا في قول الشاعر:

ما لَكَ من شيخِكَ إلا عملُه
إلا رسيمُه وإلا رَمَلُه

ومــثال تكرارها لإنشاء استثناء جديدٍ قولُك: ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً، وقام القوم إلا زيداً إلا بكراً إلا عمراً[٦٣].

٧ ـــ مجيئُها بمعنى (بعد) على رأيٍ:

قال المرادي[٦٤]: "ومن أغرب ما قيل في (إلا) أنها قد تكون بمعــنى (بعــد)، وجعل هذا القائل من ذلك قوله تعالى: ﴿إلا الذين ظلمــوا منهم﴾[٦٥]، وقوله: ﴿إلا ما قد سلف﴾[٦٦]، وقوله: ﴿إلا الموتةَ الأولى﴾[٦٧]".

---

[٦٣] انظر شرح الألفية لابن عقيل (٢/٢٢٠-٢٥)، و الهمع للسيوطي (٣/٢٦٥).

[٦٤] الجنى الداني (٥٢١).

[٦٥] البقرة : ١٥٠، العنكبوت : ٤٦.

[٦٦] النساء : ٢٢-٢٣.

[٦٧] الدخان : ٥٦.

أَنْ

قال السيوطي: "أنْ أصل النواصب للفعل، وأم الباب بالاتفاق، كما نقله أبو حيان في شرح التسهيل، ومن ثم اختصت بأحكام"[٦٨].

وقد صرح عدد غير قليل من النحاة بأمية (أنْ) لبابها[٦٩]، وأرى أنها استحقت ذلك لأمورٍ استقرت عندهم، ولعل منها:

أولاً: الاتفاقُ عليها، والاختلافُ في (لَنْ، وكَيْ، وإذَنْ): وتوضيح ذلك[٧٠]:

أ ــ حُكِي عن الخليل أنه قال: لا يُنصَبُ شيءٌ من الأفعالِ إلا بــ(أنْ)[٧١].

---

[٦٨] الأشباه والنظائر (٢/٢٤٤).

[٦٩] ومنهم الحريري في شرحه على ملحته (٢٤٥)، وابن أرسلان في تعليقته على الملحة (٤٤/أ)، والشيخ يس في حاشيته على التصريح(٢/٢٣١)، والخضري في حاشيته على ابن عقيل (٢/١١١)، والمرادي في الجنى الداني (٢١٧)، والمالقي في رصف المباني (١١٢)، والإربلي في جواهر الأدب (٢٣٦)، والسيوطي في الهمع (٤/٨٨).

[٧٠] انظر أسرار العربية لابن الأنباري (٣٢٨)، و الهمع للسيوطي (٤/٨٨، ٩٤، ٩٨، ١٠٤).

[٧١] انظر شرح الكتاب للسيرافي (١/٧٤)، و شرح التسهيل لمصنفه (٤/٢٠)، و الجنى الداني للمرادي (٢٦٣).

ب ـ ومذهبُ الفرّاء في (لَن) أنّها (لا) النافية، أُبدلتْ ألفُها نوناً؛ فهي فرعُ (لا) في النفي، وخرجتْ عنه إلى النصب.

ج ـ ومذهب الخليل والأخفش أنَّ (كي) ليست ناصبةً بنفسها، بل النصبُ بـ(أنْ) مضمرةٍ بعدها.

وذهب قومٌ إلى أنها مختصّة بالاسم، فلا تكون ناصبةً للفعلِ ألبتة.

وذهب الكوفيون إلى أنها مختصّة بالفعل، فلا تكون جارّةً في الاسم.

وذهب آخرون إلى أنها ذات أحوالٍ تكون في بعضها جارةً، وفي بعضها الآخر ناصبةً.

ومذهب سيبويه والجمهور أنها مشتركة بين الناصبةوالجارة.

ومسلَّمٌ أن ما تجرّد للنصب أولى بالأمية مما تنازعه النصب والجرّ.

وواضح أيضاً أن ما لا خلاف في كونه ناصباً، أولى بالأمية مما الخلاف فيه قائمٌ.

د ــ وأمّا (إِذَنْ) فمذهب الخليل، رواه عنه أبو عبيدة، وتبعه الزجّاج والفارسيّ أنها غير ناصبة، لكونها عندهم غير مختصّة، وأنّ الناصبَ (أنْ) مضمرةٌ بعدها[٧٢].

كمــا ذهب قوم إلى أنها اسم ظرفٍ، وليست حرفاً، ومعلومٌ أن الأصــلَ في العمل للفعلِ، ولما اختصّ من الحروفِ بالفرعيّةِ عن الفعلِ، ولما أشبه الفعلَ من الأسماء، وليست أسماء الظروفِ منها.

ثانــياً: لــيس لــ(أنْ) معنىً في نفسها، بخلافِ (لَنْ، وكَيْ، وإِذَنْ)[٧٣]: فلــــ(لَنْ) النفي، ولــ(كَيْ) التعليل، ولــ(إِذَنْ) الجوابُ والجــزاءُ، فـــ(أنْ) بالنسبة لأخواتها كالمفردِ، وهُنّ كالمركّبِ، ومعلومٌ أنّ المفردَ أصلٌ للمركّبِ.

ثالثاً: الاتّفاقُ على بساطتِها، والاختلافُ في بساطةِ أخواتِها:

أمّــا (لَنْ) فمذهب الخليلِ والكسائيّ أنّها مركّبةٌ من (لا أنْ)، أي: من (لا) النافية، و(أنْ) الناصبة، ثم حذفت همزةَ (أنْ) تخفيفاً لكــثرةِ الاستعمالِ، فالتقى ساكنانِ ألفُ (لا)، والألفُ المخفّفة من الهمزة، فحذفت الثانية لالتقاء الساكنين[٧٤].

---

[٧٢] انظر شرح الكتاب للسيرافي (٨٤/١)، و شرح التسهيل لمصنفه (٢٠/٤).

[٧٣] انظر علل الوراق (١٩٦)، و أسرار العربية لابن الأنباري (٣٣٢).

[٧٤] انظــر معانــي الحروف المنسوب إلى الرماني (١٠٠)، و رصف المباني للمالقي (٢٨٥)، و الجنى الداني للمرادي (٢٧٠)، و الهمع للسيوطي (٩٣/٤).

وأمَّـا (إذَنْ) فمذهـب الخلـيل أنها حرفٌ تركّبَ من (إذْ) و(أنْ)، فنُقلـتْ حـركةُ الهمزةِ إلى الذالِ الساكنةِ قبلها، ثم حذفت الألـف لالتقائها ساكنةً مع النون ساكنة بعدَها، ولم تحذفِ النون لصـحّتها واعـتلالِ الألـفِ، والتُزِمَ هذا الحذفُ والنقلُ، وغلبت الحرفيةُ على الاسمية.

وذهب أبو علي عمرُ بن عبد المجيد الرُّندي، تلميذ السُّهيليّ، إلى أنها مركَّبةٌ من (إذا) و(أنْ)، لأنّها تُعطي ما تعطيه كلّ واحدةٍ منهما، فتعطي الرَّبطَ كـ(إذا)، والنصبَ كـ(أنْ)، ثم حذفت همزة (أنْ) تخفيفاً، ثم ألفُ (إذا) لالتقاء الساكنين[٧٥].

وأمَّا (كي) فهي بسيطة لفظاً، مثل (أنْ)، إلا أنها مِركَّبةٌ في الـتقدير، لملازمـتها لامَ التعليل أو (أن) المضمرة تقديراً، لأنَّ أحوالَها هي[٧٦]:

أ ــ أن تتصلَ بها لامُ التعليل لفظاً، فتقول: جئتُ لكي أتعلم، فتكون ناصبة بنفسها.

ب ــ أن تلحـق بها (أنْ) لفظاً، فتقول: جئت كي أنْ أتعلمَ، فيكون النصب لـ(أنْ)، و(كي) تعليلة جارّة.

---

[٧٥] انظر اللباب للعكبري (٢/٣٤)، و الارتشاف لأبي حيان (٢/٣٩٥)، و الهمع للسيوطي (٤/١٠٤).

[٧٦] انظر مغني اللبيب لابن هشام (١/١٨٢–٨٣)، و الجنى الداني للمرادي (٢٦١–٦٥).

ج ـ أن لا تسـبقها اللام، ولا تلحقها (أنْ)، نحو: جئت كي أتعلّـمَ، فتحـتمل أن تكـون مصدريةً ناصبةً بنفسها ولامُ التعليل مقـدّرة قـبلها، وهـو الأرجـح، وتحتمل أن تكون تعليلة جارّةً والناصبُ (أنْ) مقدّرةٌ بعدها.

د ـ أن تسبقها اللّامُ، وتلحقها (أنْ)، نحوُ:

أردْتَ لكيما أنْ تطيرَ بقِربتي

فتتركَها شنّاً ببيداءَ بلقع

فتحـتمل (كي) أن تكون تعليليّة مؤكّدةً للّام قبلها، والنّاصبُ (أنْ)، وتحتمل أنْ تكون مصـدريةً ناصبةً مؤكّدةً بـ(أنْ).

رابعاً: إعمالُ أخواتِها حملاً عليها، وإعمالُها هي حملاً على (أنّ)[77]:

فأخواتُهـا في هذا العمل فرعٌ عنها، وهي فيه أصلٌ بالنسبة لهنّ، فرعٌ بالنسبة لـ(أنّ).

وإنّما نصبتْ (أنْ) لمشابهتها (أنّ) من أوجهٍ أربعةٍ، والشيءُ إذا أشـبه الشـيءَ من وجهين حُمل عليه وأخذ حكمه وأُلحق به، فمـن حيث وجب في (أنّ) أن تنصبَ الاسمَ، وجب في (أنْ) أنْ

[77] انظر أسرار العربية لابن الأنباري (٣٢٨)، و علل النحو لابن الوراق (١٩٠)، و اللباب للعكبري (٢/ ٣٠).

تنصبَ الفعلَ، لاختصاصها به، وليكون للأصل على الفرع مزيّة، وأوجهُ الشَبهِ هي:

١ ــ لفــظ (أنْ) قريــبٌ مــن لفظ (أنّ)، ومثيلُه إذا خُفّفت هذه الأخيرة.

٢ ــ (أنْ) وما عملتْ فيه في تأويلِ مصدرٍ، ومثلُها في ذلك (أنّ) وما دخلت عليه.

٣ ــ للمصدر المؤوّل من (أنْ) وما دخلت عليه موضع إعرابيٌّ، يكــون رفعــاً أو نصــباً أو جــراً، وللمصدر المؤوّل من (أنّ) ومعموليها مثل ذلك.

٤ ــ كُــلٌ من (أنْ) و(أنّ) مختصٌ بالدخولِ على جملةٍ، والتأويلِ مع المعمولِ بمفردٍ.

وإنّمــا حُمِلــتْ أخــواتُ (أنْ) عليها في هذا العملِ بجامعِ دخولِها كلِّها على المضارعِ وتخليصِه للاستقبالِ.

خامساً: إعمالُها ظاهرةً ومضمرةً، بخلافِ أخواتِها فلا تعملُ إلا ظاهــرةً: وهذا دليلُ أصالتِها في هذا العملِ وقوّتِها فيه، وأمّا أخواتُها فلضعفِها بفرعيّتِها لم تقوَ على العمل إلا ظاهرةً.

سادســاً: دخولُها على الماضي، نحوُ: (أنْ كانَ ذا مال) [٧٨]، والمضـــارعِ، نحوُ: (أنْ يقومَ) ، والأمرِ، نحو: كتبتُ إليهِ أنْ قُمْ.

[٧٨] القلم : ١٤.

والنَّهــــي، نحو: كتبتُ إليه أنْ لا تفعلْ، بخلافِ أخواتها فلا تدخل إلا على المضارع.

وزعـــم أبو بكرِ بن طاهرِ أنها غير الناصبة، وهذا خلاف المشهورِ وما عليه الأكثر[79].

ســـابعاً: إضـــمارُها دون أخواتها بعد ما ظاهرُه أنّه ناصبٌ بنفسِه، وهو الواوُ، والفاءُ، وأوْ، وثُمَّ، واللّام، وحتّى.

ثامـــناً: إرجاعُ النصب إليها على رأيِ من قال بتركيبِ إذن ولن. وقد تقدّمَ.

تاسعاً: إرجاعُ النصب إليها مضمرةً بعد (كي) و(إذن) على رأيِ من لم يعدَّهما في النَّواصب، وقد تقدّم أيضاً.

عاشـــراً: النصبُ بها بلا تقديرِ أو شرطٍ، ولا ينصب بكي وإذن إلا بتقديرِ أو شروطٍ.

الحادي عشر: كثرةُ التصرُّفِ فيها، ومن ذلك:

أ ــ الفصلُ بين (أنْ) ومنصوبها المضارع بظرفٍ، أو جارٍ ومجـــرورٍ، أو قسمٍ، أو معمولِ المنصوبِ، أو شرطٍ، على رأيِ الكوفييـــن، خلافـــاً لسيبويه والجمهور،نحوُ: أريدُ أنْ عندي تقعدَ،

---

[79] انظـــر أســـرار العربية لابن الأنباري (٣٣٢)، و جواهر الأدب للإربلي (٢٣٣)، و الارتشاف لأبي حيان (٣٨٧/٢)، و الهمع للسيوطي (٨٨/٤).

وأريـــدُ أنْ في الدّارِ تقعدَ، وأريدُ أنْ واللهِ تقعدَ، وأردتُ أن زيداً أكرمَ، وأردتُ أنْ إنْ تزرْني أزورَكَ[٨٠].

قصـــر ذلـــك البصـــريّون وهشامٌ على الضرورة، وأجازه الكسائيُّ والفراء[٨١].

ب ـ تقديمُ معمولِ معمولِها عليها:

أجـــاز ذلك الكسائيُّ والفرّاءُ وهشامٌ وغيرُهم من الكوفيين، وذلك نحوُ:

طعـــامَكَ أُريـــد أنْ آكـــلَ، وطعامَك عسى أنْ آكلَ، وأريدُ طعامَك أن آكلَ[٨٢].

ج ـ النّصـــبُ بهـــا مع زيادتِها على مذهب الأخفش قياساً علـــى جـــرِّ (من) والباء، زائدتين، الاسمَ[٨٣]، وجعلَ من ذلك قوله تعـــالى: ﴿وما لَنا أن لا نتوكلَ على الله﴾ [٨٤]، وقوله: ﴿وما لَنا أنْ لا نقاتلَ في سبيلِ الله﴾ [٨٥].

---

[٨٠] انظر الارتشاف (٣٨٩/٢)، والأشباه والنظائر للسيوطي (٢٤٤/٣).

[٨١] انظر شرح التسهيل لابن عقيل (٦٥/٣)، و الارتشاف لأبي حيان (٣٨٩/٢)، و الهمع للسيوطي (٩٠/٤-٩١)، والأشباه والنظائر (٢٤٤/٢)..

[٨٢] انظـــر شـــرح التسهيل لمصنفه (١٢/٤)، ولابن عقيل (٦٢/٣)، و الارتشاف لأبي حيان (٣٨٩/٢)، و الهمع للسيوطي (٩٠/٤).

[٨٣] انظر مغني اللبيب لابن هشام (٣٤/١)، و الجنى الداني للمرادي (٢٢٢)، و الهمع للسيوطي (٩/٤)، و المساعد لابن عقيل (٦٣/٣).

[٨٤] إبراهيم : ١٢.

[٨٥] البقرة : ٢٤٦.

د ـ إهمالُها حملاً لها على أختِها (ما) المصدريَّة[٨٦]، فيرتفع الفعـلُ بعدهـا، وخرّجت على ذلك قراءة الرفع في قولِه تعالى: (لمن أرادَ أنْ يتمُّ الرّضاعة)[٨٧].

هـ ـ نيابتُها مع ما دخلت عليه عن مفعولي باب (ظَنَّ)، تقولُ: ظننتُ أن يحضرَ زيدٌ[٨٨].

و ـ إلغاؤها وتسليطُ الشرط على ما أصلُه أن يكون معمولاً لهـا[٨٩]، نحـوُ: أردتُ أنْ إنْ تزرْني أزرْك، بجزم أزرْك جواباً للشرطِ.

ز ـ وقوعُهـا في الابتداءِ وغيرِه، ولا يجوزُ ذلك في (كي، وإذَنْ).

ح ـ كثرةُ أنواعِها، ومنها[٩٠]:

١ ـ ضـميرٌ للمـتكلِّم، واحـداً أو واحدةً، في قول بعضهم: أنْ فعلتُ، بمعنى: أنا فعلتُ، وهي إحدى اللغات في (أنا).

---

[٨٦] انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٥٢٧/٣).

[٨٧] البقرة : ٢٣٣.

[٨٨] انظر شرح الجمل لابن عصفور (٣١٧/١-١٨)، و شرح الكافية الشافية لابن مالك (٥٥٣/٢- ٥٤).

[٨٩] انظر الارتشاف لأبي حيان (٣٨٩/٢).

[٩٠] انظرها في جواهر الأدب للإربلي (٢٢٩-٤٢)، و مغني اللبيب لابن هشام (٢٧/١-٣٦)، و الجنى الداني للمرادي (٢١٥-٢٧).

٢ ــ ضـــميرٌ المخاطب: وذلك في قولِكَ: أَنْتَ، أَنْتِ، أَنْتُما، أَنْتُم، أَنْتُـــنَّ، وذاك علـــى قـــولِ الجمهور: إنَّ الضمير هو (أَنْ) والتاءُ حرفُ خطابٍ.

٣ ــ حـــرفٌ مصـــدريٌّ ناصـــب للمضارع، نحوُ قولِه تعالى: (أفتطمعون أن يؤمنوا لكم)[٩١].

٤ ــ مخفَّفَـــةٌ مـــن (أنَّ)، نحو قوله تعالى: (علم أنْ سيكون منكم مرضى)[٩٢].

٥ ــ مفسِّـــرةٌ بمـــنزلة (أيْ)، نحوُ قولِه تعالى: (فأوحينا إليه أنِ اصنعِ الفلك بأعيننا)[٩٣].

٦ ــ زائدةٌ، وتطَّردُ زيادتُها في مواضع، وهي:

ــ بعـــدَ (لمَّـــا) التوقيتيّة، نحوُ: (ولمّا أَنْ جاءتْ رسلُنا لوطاً سيء بهم)[٩٤].

ــ بينَ القسمِ و(لَوْ)، نحوُ:

أما واللهِ أنْ لو كنتَ حُرّاً   وما بالحُرِّ أنتَ ولا العتيقِ

ونحو قولِه:

---

[٩١] البقرة : ٧٤.

[٩٢] المزمل : ٢٠.

[٩٣] المؤمنون : ٢٧.

[٩٤] العنكبوت : ٣٣.

فأُقسمُ أنْ لوِ التقينا وأنتم		لكان لكم يومٌ من الشرِّ مظلمُ

ـ بين كافِ التشبيهِ ومخفوضِهِ، نحو:

ويوماً تُوافينا بوجهٍ مُقسَّمٍ

كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارقِ السَّلَمِ

ـ بعدَ إذا، كقولِهِ:

فأمهلَه حتى إذا أنْ كأنَّه

معاطي يدٍ في لُجَّةِ الماءِ غامرُ

٧ ـ شرطيَّةٌ تُفيدُ المجازاةَ، على رأيِ الكوفيِّينَ، وقد سبق ذلك في باب (كان)، وجعلوا من ذلك قولَهم: أمَّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ، وقوله تعالى: (أَنْ تضلَّ إحداهما فتذكِّرَ)[٩٥]، وقولَ الشاعرِ:

أتجزعُ أنْ أُذْنا قتيبةَ حُزَّتا

جهاراً، ولم تجزعْ لقتلِ ابنِ حازمِ

٨ ـ نافية بمعنى (لا)، وتكون كـ(إنْ) في النفي، حكى ذلك ابن مالك عن بعض النحويّين، وحكاه بعضهم عن الفرّاءِ، وحكاه ابنُ السِّيدِ عن الهرويِّ صاحب الأزهريةِ عن بعضهم، وجعلوا من ذلك قولَه تعالى: (قل إنَّ الهدى هدى الله أنْ يؤتى أحدٌ)[٩٦]، قالوا: معناه: لا يُؤتى أحدٌ.

---

[٩٥] البقرة : ٢٨٢.

[٩٦] آل عمران : ٧٣.

٩ ـ بمعنى (لئلا)، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿يبيّن الله لكم أنْ تضلّوا﴾ [٩٧]، أي: لئلا تضلّوا، ومثلُ هذا كثيرٌ.

١٠ ـ بمعنى (إذْ) مع الماضي أو المضارع، وجعلوا من الأول قوله تعالى: ﴿بل عجبوا أنْ جاءهم﴾ [٩٨]، ومن الثاني قوله: ﴿يخرجون الرسول وإيّاكم أنْ تؤمنوا بالله ربكم﴾ [٩٩].

١١ ـ بمعنى (إنْ) المخففةِ من الثقيلة، تقولُ: أنْ كان زيدٌ لَعالماً.

١٢ ـ بمعنى (لوْ)، كقوله تعالى: ﴿لو أردنا أن نتخذ لهواً لاتخذناه من لدنّا أنْ كنا فاعلين﴾ [١٠٠]، أي: لو كنّا فاعلين.

١٣ ـ جازمةٌ: ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين، وأبو عبيدة، واللحيانيُّ، وحكاها اللحياني لغةً عن بني صُباحٍ من بني ضَبّةَ، وأنشدوا على ذلك قول الشاعر:

إذا ما غدونا قال وِلدانُ قومنا:

تعالَوا، إلى أنْ يأتِنا الصيدُ، نحطبِ

وقولَ الآخرِ:

أحاذرُ أنْ تعلَمْ بها، فتردَّها

فتتركَها ثِقلاً عليَّ كما هيا

---

[٩٧] النساء : ١٧٦.

[٩٨] ق : ٢.

[٩٩] الممتحنة : ١.

[١٠٠] الأنبياء : ١٧.

إِنْ

أدواتُ الشرطِ، ويُقالُ: الجزاء، والمجازاةُ، هي:

إِنْ: هي حرف اتّفاقاً.

ومَـــنْ، ومَـــا، وأيٌّ، ومتَى، وأنّى، وأيّانَ، وأيْنما، وحيثُما، وكيفما: وهي أسماءٌ اتفاقاً.

وإذْما، ومهما: مختلفٌ في اسميّتهما[1].

والإجمـــاعُ منعقدٌ على أميّةِ (إنْ) في هذا البابِ[2]، وذلك للأسبابِ الآتيةِ:

---

[1] أما (إذما) فذهب سيبويه إلى أنها حرف كـ(إن).

وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنها اسم ظرف زمان.

وأما (مهما) فالأكثر على أنها بسيطة غير مركبة على وزن (فعلى).

وذهـب الخليـل إلى أنها مركبة من (ما) و(ما) أخرى ألحقت بالأولى. كما تلحق بسائر أدوات الشرط كإنما وحيثما وأينما وكيفما، ثم استكره تتابع المثلين فأبدلت ألف (ما) الأولى هاء؛ لتجانسهما في الهمس.

وذهب الزجاج إلى أنها (مه) بمعنى كف، و(ما) الشرطية.

وانظر شرح الرضي على الكافية (٤/٨٧-٨٩)، و اللباب للعكبري (٢/٥٣-٥٥)، والارتشاف (٢/٥٤)، وشرح الجزولية للأبذي (٢/٥٠٨).

[2] وممن صرح بأميتها ابن يعيش في شرح المفصل (٧/٤١)، وأبو بكر بن الأنباري، كما في الأشباه والنظائر (٣/٢٤٩)، وابـن القواس في شرح الدرة الألفية، كما في الأشباه والنظائر (٣/٢٤٩) كذلك، والسيوطي فيها (٣/٢٤٨)، والمرادي في الجنى الداني (٢٠٨)، والخضري في حاشيته على ابن عقيل-

أولاً: لكونها حرفاً اتفاقاً، والبواقي أسماءٌ، والأصلُ في إفادةِ المعاني الحروف[١٠٣].

ثانياً: إنّ سائر أدواتِ الجزم إنما عملت هذا العمل بالحمل على (إنْ):

قال ابن الأنباري: فأمّا ما عدا (إنْ) من الألفاظ التي يُجازَى بها فإنّما عملتْ لأنّها قامت مقامَ (إنْ) فعملت عملَها[١٠٤].

وقال ابنُ السّيد: إنَّ ما كان من ألفاظ الجزاء اسماً، فإنما يجزمُ لتضمّنه معنى حرفِ الشرطِ ونيابته عنه[١٠٥].

وقال ابن يعيش: وإنّما عملتْ هذه الأسماء من أجل تضمّنها معنى (إنْ)؛ ألا ترى أنّها إذا خرجت عن معنى (إنْ) إلى الاستفهام، أو إلى معنى الذي لم تجزمْ، وذاك نحو قولك في الاستفهام: ما يفعلُ أخوك ؟ ومَنْ يحملُ هذا ؟ وقولك إذا أردت معنى الذي: أعجبني ما يحصلُ، ومَنْ يحضرُ[١٠٦].

=(١٢١/٢)، والسيوطي في الهمع (٣١٦/٤)، و أبو حيان في الارتشاف (٥٤٧/٢)، والرضي في شرح الكافية (٨٦/٤)، وابن أبي الربيع في البسيط (٦٤١/٢)، وفي الكافي (٢٤٥/٢).

[١٠٣] انظر الإنصاف لابن الأنباري (٦٤٤/٢، المسألة ٩١)، و اللباب للعكبري (٥٠/٢)، والإرشاد للكيشي (٤٦٠)، و الأشباه والنظائر للسيوطي (٢٤٩/٢) .

[١٠٤] انظر أسرار العربية لابن الأنباري (٣٣٦)، والإنصاف (٦١٧/٢، المسألة ٨٤).

[١٠٥] انظر الحلل في إصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي (٢٧٤).

[١٠٦] انظر شرح المفصل لابن يعيش (٤٢/٧).

وقال الرضي: "وإنما وجب إبهامُ كلمات الشرطِ، لأنّها كلّها تجزمُ لتضمّنها معنى (إنْ) التي هي للإبهام، فلا تستعمل في الأمر المتيقّن من المقطوع به، لا يقال مثلاً: إن غربتِ الشمسُ أو طلعت، فجُعل العمومُ في أسماء الشرط كاحتمال الوجودِ والعدم في الشرطِ الواقع بعد (إنْ) لأنّه نوعُ عمومٍ أيضاً، والشرط في هذه الأسماء أيضاً كالشرط بعد (إنْ) في احتمال الوجود والعدم.

وأيضاً: فإنهم سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذه الكلمات العامّة معنى (إنْ)؛ إذْ كان يطولُ عليهم الكلامُ لو قالوا في: (مَنْ ضربتَ ضربتُ): (إنْ ضربتَ زيداً، وإن ضربت بكراً، ضربتُ) إلى ما لا يتناهى، وكذا ما، ومتى، وسائر أخواتهما"[١٠٧].

ثالثاً: إنّ الجزمَ بما عدا (إنْ)، على رأيٍ، بتقديرِها، وليس بهذه الأسماء:

قال ابنُ الورّاق: "واعلم أنّ هذه الأسماءَ التي استعملتْ في بابِ الجزاءِ إنّما يُجزمُ ما بعدها بتقديرِ (إنْ)، ولكنْ حُذفَ لفظُ (إنْ) اختصاراً واستدلالاً بالمعنى؛ لأنّ الأصلَ أنْ تعملَ الأفعالُ والحروفُ، فأمّا الأسماء فليس أصلُها أنْ تعملَ، ولذلك وجب تقديرُ (إنْ). والله أعلم"[١٠٨].

---

[١٠٧] شرح الرضي على الكافية (٤/٩٠-٩١).

[١٠٨] علل النحو (٤٣٨، ٤٤٢).

رابعاً: لأنّ (إنْ) لا تخرجُ عنِ الجزاءِ، وسائرُ ما يُجازَى به سـواها قد يخرجُ من بابِ الجزاءِ إلى غيرِهِ، كخروج (مَنْ، وما، وأيّ، ومتى، وأين، وأيّان، وأنّى) من الجزاءِ إلى الاستفهام[١٠٩].

خامســاً: ولأنّهــا تدخُــلُ في مواضعِ الجزاءِ كُلِّها بجميع صورِها، وسائرُ أدواتِ الجزاءِ لها مواضعُ مخصوصةٌ، فـ(مَنْ) شـرطٌ فيمن يعقل، و(ما) فيما لا يعقل، و(متى) للزمانِ، وكذلك باقيها، كُلٌّ منها ينفردُ بمعنىً، وليست (إنْ) كذلك، بل تأتي شرطاً في الأشياءِ كلِّها[١١٠].

سادساً: ولأنّها تستعمل بلا قيدٍ، وغيرُها بقيدٍ، كالزمانيةِ، أو المكانيةِ، أو عمومِ من يعقل، أو عموم من لا يعقل، وهكذا، فهي كالمفردِ بالنسبة لأخواتِها، وهُنَّ بما تضمنته كلٌّ واحدةٍ كالمركّب. والمفردُ أصلٌ للمركّب[١١١].

سابعاً: انفرادُها لأصالتها دون سائرِ أخواتِها بأمورٍ، منها:

١ ــ جواز حذف الفعلين بعدها، فعلِ الشرط وجوابه:

---

[١٠٩] انظر الكتاب (٣/٦٣)، و علل ابن الوراق (٤٣٥).

[١١٠] انظــر علل ابن الوراق (٤٣٥)، و اللباب للعكبري (٢/٥٠)، و الإرشاد للكيشي (٤٦٠)، و الأشباه والنظائر للسيوطي (٣/٢٤٨)، والهمع له (٤/٣٣٦).

[١١١] انظر اللباب للعكبري (٢/٥٠)، و شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣/١٦١٠).

قال الرضي: "اعلم أنَّ أمَّ الكلماتِ الشرطية (إنْ)، ومن ثَمَّةَ يُحـــذفُ بعدهـــا الشرطُ والجزاءُ، في الشعر خاصّةً، مع القرينةِ، قال:

قالت بناتُ العمِّ يا سلمى وإنْ

كان فقيراً معدماً، قالت: وإنِ"[112].

فقـــد قصر الرضي ذلك على الضرورة، وظاهر كلام ابن الأنباريّ وكلام غيره، كما قال أبو حيان، أنه ليس مقصوراً على الضرورة.

قـــال السيرافي:يقولُ القائلُ: لا آتي الأميرَ لأنّه جائرٌ، فيقال له: ائتِه وإنْ، يُراد بذلك: وإنْ كان جائراً فأته[113].

وقـــال ابـــن الأنـــباري: إنّما صارت (إنْ) أمَّ الجزاءِ لأنّها بغلبـــتها عليه تنفرد، وتؤدّي عن الفعلين، يقولُ الرجلُ: لا أقصد فلانـــاً لأنه لا يعرف حقَّ من يقصده، فيقال له: زُرْه وإنْ، يُراد: وإن كـــانَ كذلك فزرْه، فتكفي (إنْ) من الشيئين، ولا يُعرفُ ذلك في غيرها من حروف الشرط[114].

---

[112] شرح الرضي على الكافية (٨٦/٤).

[113] انظر شرح الكافية الشافية (١٦١٠/٣).

[114] انظر الارتشاف (٥٦١/٢)، و الأشباه والنظائر (٢٤٩/٣).

وقـــال ابن مالك: وهذا، أعني حذف الجزأين معاً، لا يجوز مع غير (إنْ)، وهو ممّا يدلُّ على أصالتها في باب المجازاة[١١٥].

وقـــال أبـــو حـــيان: لا أحفظ أنّه جاء فعلُ الشرط محذوفاً، والجوابُ محذوفاً أيضاً بعدَ غيرِ (إنْ)[١١٦].

٢ ــ جـــواز حذفهـــا مع شرطها، وإقامة غير الشرطِ مُقامَه، مع بقـــاء جـــواب الشرطِ، وذلك في نحو: لا تعصِ اللهَ تدخلِ الجنّةَ، وأكرمْنـــي أكـــرمكَ، والتقدير: إنْ لا تعصِ اللهَ تدخلِ الجنّةَ، وإنْ تكرمْني أكرمكَ[١١٧].

هـــذا على تقدير أنّ الجوابَ المجزومَ جواب الشرط، وليس الطلب، وستأتي المسألة مفصلةً[١١٨].

٣ ــ حذفُ الشرط وحدَه، وذلك في صورٍ:

أ ــ في نحو قولِه تعالى: ﴿وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجرْه﴾ [١١٩].

والمقصـــودُ أن يلي (إنْ) اسمٌ مرفوعٌ، ويلي المرفوعَ فعل ماضٍ. وهذه مسألة خلافيّة بين البصريّة والكوفيّة[١٢٠].

---

[١١٥] انظر شرح الكافية الشافية (٣/١٦١٠).

[١١٦] انظر الارتشاف (٢/٥٦١).

[١١٧] انظر شرح المفصل لابن يعيش (٧/٤١، ٤٩–٥٠).

[١١٨] انظر ص(٤٨) من هذا الكتاب.

[١١٩] التوبة : ٦.

[١٢٠] انظر الإنصاف لابن الأنباري (٢/٦١٥–٦٢٠، المسألة ٨٥)، و شرح الرضي على الكافية (٤/٩٢).

ب ــ فــي نحوِ: (إنْ خيراً فخيرٌ، وإنْ شراً فشرٌّ)، وسيأتي الكلامُ في هذه المسألة فيما تختص به (كان)[١٢١].

ج ــ بعــد (لا) النافــية، وذلــك نحــوُ قولِ الشاعرِ، وهو الأحوصُ الأنصاريُّ:

فطلِّقْها فلستَ لها بكفءٍ   وإلّا يَعلُ مفرِقَكَ الحسامُ

أي: وإنْ لا تطلّــق يعلُ مفرقكَ الحسام، ونحو قول يزيد بن الخُذّاق الشّنّي:

أقيموا بني النّعمان عنّا صدوركم

وإلا تقيموا صاغرين الرّؤوسا

أي: وإنْ لا تقيموها تقيموا صاغرين الرّؤوسا[١٢٢].

د ــ في غيرِ المواضع السابقة، وذلك نحو قول الشاعر:

متى تُؤخذوا قسراً بظِنَّةِ عامرٍ

ولا ينجُ إلا في الصّفادِ يزيدُ

أراد: متى تُثــقفوا تُؤخذوا[١٢٣].

---

١٢١ انظر ص(١٦٩) من هذا الكتاب.

١٢٢ انظــر اللباب للعكبري (٢/٦٠)، و شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣/١٦٠٩)، و الارتشاف لأبي حيان (٢/٥٦١).

١٢٣ انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣/١٦٠٩).

٤ ــ حذفُهـــا وحدها، والجمهورُ يمنع ذلك. قال السيوطي: "ولا يجوزُ حذفُ غيرِها من أدواتِ الشرطِ إجماعاً"[١٢٤].

قال أبو حيان: "لا يجوزُ حذف أدوات الشرطِ، لا (إنْ) ولا غــيرها، وقــد جــوّز ذلك بعضهم في (إن)، قال: ويرتفع الفعلُ بحذفهـــا صـــفةً، أو تقدّرها لا تعمل، مثالُه صفةً قولُه تعالى: ﴿أو آخران من غيركم تحبسونهما﴾[١٢٥]، ومثاله مقدّرة لا تعمل قوله:

وإنسان عيني يحسُر الماءَ تارةً

[فيبدو، وتاراتٍ يجم فيغرق]

أي: إن يحســـر الماء. وهذا قول ضعيفٌ، ولا تبنى القواعد الكلّيّة بالمحتملات البعيدة الخارجة عن الأقيسة"[١٢٦].

٥ ــ حذفُها مع شرطِها وجوابِها:

وذلـــك بعدَ الأمرِ، والنّهي، وما كان بمعناهما، والاستفهامِ، والتمنّي، والعرْضِ، والتّرجّي، والدُّعاءِ، والتّحضيضِ.

وإنّمـــا حذفت (إنْ) مع شرطِها، وقامت مقامهما المذكورات لتضمّنها معناهما.

---

[١٢٤] الأشباه والنظائر (٣/٢٥٠).

[١٢٥] المائدة : ١٠٦.

[١٢٦] الارتشاف (٢/٥٦١).

وحُذفَ جوابُ الشرطِ لإغناء جواب المذكورات عنه[١٢٧].

فالأمــرُ نحوُ: أكرمْني أُكرمْكَ، والتقديرُ: إن تكرمْني، فقامَ الأمــرُ أكرمْني مقامَ الأداةِ وفعلِ الشرطِ، وأمَّا (أُكرمْكَ) فجوابُ الطلبِ، وأغنى عن جواب الشرط وجزائه.

ومثلُ هذا التقديرِ يُقالُ في بقيةِ الأنواعِ، والتي مُثُلها هي:

مثال ما معناه الأمرُ: اتّقى اللهَ امرؤٌ وفعلَ خيراً يُثبْ عليه؛ معناه: ليتّقِ اللهَ وليفْعلْ خيراً يُثبْ عليه.

ومــثالُ النهــي: لا تَفْعلْ يكنْ خيراً لك، ولا تعصِ اللهَ تَنَلْ رضاه.

ومثالُ الاستفهام: أين بيتُك أزرْكَ.

ومثالُ التّمنّي: ليتَه عندنا يُحدّثْنا.

ومثالُ العرْضِ: ألا تنزلُ تصبْ خيراً.

ومثالُ التّرجّي قول الشاعر:

لعلَّ التفاتاً منك نحوي ميسّرٌ

يُمِلْ منك بعدَ العسرِ عطفيك لليسرِ

---

[١٢٧] اختلف في الجواب ما هو، فقيل: هو جواب الطلب أغنى عن جواب الشرط، وقيل: العكس، كما اختلف في جازمه، فقيل: هو (إن) المقدرة المحذوفة مع شرطها، وقيل: هو الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط، وقيل: هو الطلب لنيابته عن الشرط.

وانظر المسألة في: شرح التسهيل لمصنفه (٤/٣٩-٤٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/٤٨-٥٠)، وشرح الرضي على الكافية (٤/١١٦-١٩).

ومثال الدُّعاءِ قولُك: اللهمَّ ارزقْني مالاً أتصدَّقْ به.

ومثالُ التحضيض قولُك: هلّا أمرتَ تُطَعْ.

٦ ــ حذفُ الجوابِ وحده[١٢٨]:

يجوزُ حذف الجواب وحده إن دلّ عليه دليلٌ، كقوله تعالى: (أئنْ ذُكِّرتُم)[١٢٩] أي: أئنْ ذُكِّرتم تطيَّرتُم، وكقوله تعالى: (وإنْ كان كَبُر عليك إعراضُهم)[١٣٠] تقديرُه: فافْعَلْ.

ويكـثُر حذفُ الجوابِ إذا تقدَّمَ عليه شبهُه، نحوُ: أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ، والتقديرُ: إن فعلتَ فأنت ظالمٌ.

كمـا يكـثُر حذفُه إذا تقدَّمَ الشرطَ قسمٌ، فيغني جوابُ القسمِ عنه، نحو: واللهِ إنْ زُرتني لأُكرمنَّك[١٣١].

٧ ــ تقديـمُ معمـولِ الشرط على الأداةِ، نحوُ: زيداً إنْ تضربْ بضربْكَ، وخيراً إنْ تفعلْ يثبْكَ اللهُ.

أجازه الكسائيُّ وحدَه، ومنعه الآخرون[١٣٢].

٨ ــ تقديـمُ معمـولِ الجــزاءِ على الأداةِ، نحوُ: زيداً إنْ جئتني أضربْ.

أجازه الكسائي والفرّاء، وتبعهم الكوفيّون[١٣٣].

---

[١٢٨] انظر الارتشاف (٢/٥٦٠)، والهمع (٤/٣٣٥).

[١٢٩] يس : ١٩.

[١٣٠] الأنعام : ٣٥.

[١٣١] انظر الارتشاف (٢/٤٨٩).

[١٣٢] انظر الهمع (٤/٣٣٦).

[١٣٣] انظر الإنصاف (٢/٦٢٢، المسألة ٨٧)، و شرح الرضي على الكافية (٤/٩٥-٩٦).

إنَّ

لا خلافَ في أُمِّيَّةِ (إنَّ)، واستحقاقِها ذلك دونَ سائرِ أحرفِ بابِها لأمورٍ:

ـ **أوّلُها: تقديمُ النُّحاةِ لها**، دونَ سائرِ أخواتِها، بالعنونة بها لبابِها، بقولِهم: (إنَّ) وأخواتها.

ـ **وثانيها: بساطتُها من حيثُ المعنى**، دونَ سائرِ أخواتِها، إذْ هي تُفيدُ معنىً واحداً هو التوكيدُ، والتوكيدُ تقويةُ معنى ما تفيدُهُ جملتُها أصلاً، دونَ استحداثِ معنىً لم يكن بخلافِ سائرِ أخواتِها، فالمفــتوحةُ الهمزةِ، وإنْ كانت للتوكيد كالمكسورةِ، على الأرجح، إلا أنّهــا تُفــيدُ أيضــاً تَعَلُّقَ ما بعدَها بما قبلَها، (وكأنَّ) تستحدثُ التشــبيهَ، و(لكــنَّ) الاستدراكَ، و(ليتَ) التمنيَ، و(لعلَّ) الترجّيَ والإشفاقَ.

وهذا الذي ذكرتُه مما تفيدُه أخواتُها هو الأشهرُ، ولكلٍّ منها معانٍ غيرُ ما ذكرتُه.

فـــ(إنَّ) لهذا كالمفردِ، وأخواتُها كالمركَّبِ، والمفردُ أصلٌ للمركَّبِ.

ــ **وثالـــثُها: بســـاطتُها من حيث اللّفظ**، ويشاركُها في ذلك (أنَّ، وليتَ)، دون (كأنَّ، ولكنَّ، ولعلَّ) في الأرجح.

فـــإن قيل: إنّ مشاركة (أنَّ، وليتَ) للمكسورة الهمزة تَقعُدُ بهذا الدّليلِ.

فالجوابُ: هو ناهضٌ بضميمةِ الوجهين السابقين، وما سيأتي من الأوجه.

ــ ثُـــمَّ يُقالُ أيضاً: الجمهورُ على أنَّ المفتوحةَ الهمزةِ فرعٌ من المكسورةِ، اقتداءً بسيبويه[١٣٤]، والمبرِّدِ[١٣٥]، وابنِ السّرّاجِ[١٣٦]، والفــرّاءِ[١٣٧]، وهذا أرجح من مذهبِ من قال: هما أصلان، ومن قال: المفتوحةُ الأصلُ.

واستُدِلَّ على صحةِ مذهبِ الجمهورِ بأمورٍ هي[١٣٨]:

---

[١٣٤] الكتاب (٣/١٢١).

[١٣٥] المقتضب (٤/١٠٧).

[١٣٦] الأصول (١/٢٢٩).

[١٣٧] انظر الجنى الداني للمرادي (٤٠٣).

[١٣٨] انظـــرها في: اللباب للعكبري (١/٢٢٤)، و شرح الكافية الشافية لابن مالك (١/٤٨٢-٤٨٢)، وشرح عمدة الحافظ له (٢١٨-٢١٩)، وشرح التسهيل له (٢/١٩)، ولأبي حيان (٥/٦٦)، وللدماميني (٤/٣١)، والهمع (٢/١٦٩-١٧٠)، والجنى الداني للمرادي (٤٠٣-٤٠٤).

١ ـ (إنَّ) بالكسر أصلٌ؛ لأنَّ الكلامَ معها جملةٌ غيرُ مؤولةٍ بمفردٍ، وهو مع المفتوحةِ مؤوّلٌ بمفردٍ.

والأصلُ أن يكون المنطوقُ به جملةً من كلِّ وجهٍ، أو مفرداً من كلِّ وجهٍ، لا جملةً من وجهٍ مفرداً من آخر.

٢ ـ المفتوحةُ تصيرُ مكسورةً بحذفِ ما تتعلَّقُ به، كقولك في: عرفتُ أنَّك برٌّ: إنَّك برٌّ.

ولا تصيرُ المكسورةُ مفتوحةً إلا بزيادةٍ، كقولك في: إنَّك برٌّ: عرفتُ أنك برٌّ.

والمرجوعُ إليه بحذفٍ أصلٌ للمُتوصَّلِ إليه بزيادةٍ.

٣ ـ المكسورة مستغنيةٌ بمعموليها عن زيادةٍ، والمفتوحةُ لا تستغني عن زيادةٍ، والمجرَّدُ من الزيادةِ أصلٌ للمزيدِ فيه.

٤ ـ المكسورةُ تفيدُ في الجملةِ معنىً واحداً هو التوكيد، فهي كلامِ الابتداءِ، والباءِ الداخلةِ في خبرِ ليس، ونونِ توكيد الفعلِ، والمفتوحةُ تفيدُ التوكيدَ وتَعلُّقَ ما بعدها بما قبلَها، فالمكسورة كالمفردِ، والمفتوحةُ كالمركَّبِ، والمفردُ أصلٌ للمركَّبِ.

٥ ـ المكسورةُ أشبهُ بالفعلِ؛ لأنَّها عاملةٌ غيرِ معمولٍ فيها، كما هو أصلُ الفعلِ، والمفتوحةُ عاملةٌ ومعمولٌ فيها، فهي

كالمركَّبِ، والمكسورةُ كالأصلِ، والمفرد أصلٌ للمركَّبِ، كما سبق.

٦ ـ المكسورةُ ليست كبعضِ الاسمِ، فهي مستقلّةٌ بنفسِها، والمفتوحةُ كبعضِ الاسمِ؛ إذْ كانتْ هي وما عملت فيه بتقديرِ اسم واحدٍ، والمستقلُّ أصلٌ لغيرِ المستقلِّ.

٧ ـ وقوعُ المفتوحةِ ومعموليها اسماً للمكسورةِ بشرطِ الفصلِ بالخبرِ، نحوُ: إنَّ عندي أنَّكَ فاضلٌ[139].

٨ ـ المكسورةُ أكثرُ استعمالاً من المفتوحةِ بدليلين:

الأوَّلُ: كثرة مواقعِ المكسورة في الكلام، فقد عدَّها الإربلي في جواهرِ الأدب اثني عشر موضعاً، في حين عدَّ مواضع المفتوحة عشرةً، وعدَّ ابن هشام ما يجوز فيه الكسر والفتح تسعة مواضع[140].

والثاني: مجيئُها في الكلامِ على عشرةِ أنحاءٍ، وهي:

١ ـ حرف توكيد ونصب مشبه بالفعل.

٢ ـ حرفُ جوابٍ بمعنى: نعم.

٣ ـ أمرٌ للواحدِ المذكَّرِ، منَ الأنين: إنَّ يا زيدُ.

---

[139] انظر الهمع للسيوطي (٢/١٥٨)، والأشباه والنظائر له أيضاً (٢/٣٤٢).

[140] انظر جواهر الأدب لعلاء الدين الإربلي (٤٢٧–٣٩)، و أوضح المسالك لابن هشام (١/٣٣٤–٤٤)، و الهمع للسيوطي (٢/١٦٥–٦٩)، و الجنى الداني للمرادي (٤٠٤–١٦).

٤ ــ أمــرٌ للواحدةِ المؤنثةِ، من وأى، بمعنى وَعَدَ، مؤكّداً بالنَونِ الثقيلةِ: إِنَّ يا هندُ، وكانَ أصلُه: إِيْ يا هندُ، ثم أُكِّدَ، فقيلَ: إِيْنَّ، فالتقى ساكنانِ، فحذفتِ الياءُ لأجل ذلك، فصار: إِنَّ يا هندُ.

٥ ــ أمــرٌ لجماعـــةِ الإناثِ، منَ الأَيْنِ، وهو التّعب: إِنَّ يا نساءُ، أي: اتعبْنَ، وأصلُه: إِيْنَنَ، بُنيتِ النونُ الأولى على السكون لاتصـــالِ الفعـــلِ بنونِ النسوةِ، ثم حذفتِ الياء للالتقاء الساكنين، وأدغمت النونان.

٦ ــ أمــرٌ لجماعةِ الإناثِ، من آنَ يئينُ، أي: قَربَ وحانَ، تقول: إِنَّ يا نساءُ، أي: اقْرُبْنَ.

٧ ــ ماضٍ مبنيٌّ للمجهولِ، منَ الأنينِ، على لغةِ مَنْ يقولُ في رُدَّ وحُبَّ: رِدَّ وحِبَّ، تقولُ: إِنَّ في الدّارِ.

٨ ــ مــاضٍ خــبرٌ عــن جماعةِ الإناثِ، منَ الأينِ، نحوُ: النِّساءُ إِنَّ، أي: تَعِبْنَ.

٩ ــ مـــاضٍ خبرٌ عن جماعة الإناثِ أيضاً، من آنَ، نحوُ: النِّساءُ إِنَّ، أي: قَرِبْنَ.

١٠ ــ مركّــبةٌ من (إِنْ) النافية، و(أنا)، كقولِ العربِ: إِنَّ قــائمٌ، يريدون: إِنْ أنا قائمٌ، فحذفتْ همزة (أنا) بحركتها اعتباطاً،

ثـم أدغمت النونان، وحذفت ألف (أنا) في الوصل. وفي تفسير العمل هنا وجه آخرُ ضعيفٌ[4].

وليس على مثلِ هذه الأنحاء تأتي المفتوحةُ الهمزةِ.

ورابعُها: اختصاصُ (إنَّ) بأنْ تليَها لامُ الابتداءِ:

أ ــ وذلــك أنْ تدخــل على اسمِها، بشرط تقدُّمِ الخبرِ شبهِ الجملة عليه، نحوُ: إنّ في الدارِ لزيداً، وإنّ عندَك لبكراً.

أو تقدُّمِ معمولِ الخبرِ على الاسمِ، نحو: إنّ في الدّارِ لزيداً جالسٌ.

ب ــ أو تدخــل علــى الخــبرِ، وذلك بشروطٍ، وهي كونُه مؤخراً، مثبتاً، اسماً كان أو فعلاً، وإن كان الأخيرَ فيشترطُ أيضاً كونُــه مضـــارعاً، أو ماضــياً جـــامداً، أو متصرفاً مقترناً بقد، وأمثلتُها:

إنّ زيــداً لقائمٌ، إنّ زيداً ليقومُ الليلَ، إنّ زيداً لبئسَ الرجلُ، إنَّ زيداً لقد حضر.

ج ــ وتدخــلُ على معمولِ الخبرِ بشرطِ توسُّطِه بين الاسمِ والخبرِ، وكونِه غيرَ حالٍ، وكونِ الخبرِ صالحاً لدخول اللامِ عليه، نحوُ: إنَّ زيداً لَطعامَك آكلٌ.

---

[4] انظــر مغني اللبيب لابن هشام (١/٢٤، ٣٩)، و التذييل والتكميل (٥/٨)، و الجنى الداني للمرادي (٤٠٠-٤٠٢).

د ـ وتدخُلُ على ضميرِ الفصلِ بلا شرطٍ، نحو قوله تعالى: (إنّ هذا لَهُو القَصَصُ الحقُّ)[١٤٢].

وقـــد نُقل عنِ الكوفيين، ونقله أبو جعفر النّحاسُ عن الفرّاءِ مـــنهم، أنهم أجازوا دخولَ اللام على خبرِ (لكنّ)، مستدلّين بقولِ الشاعرِ:

يلومونني في حُبِّ ليلى عواذلي   ولكنّني من حُبِّها لَعميدُ

قال ابن مالكٍ: "لا حجَّةَ في هذا البيتِ لشذوذِه، إذْ لا يُعلم له تـــتمّةٌ، ولا قائلٌ، ولا راوٍ عدلٌ يقولُ: سمعتُه ممّن يُوثَقُ بعربيّتِه، والاستدلالُ بما هو هكذا في غايةِ الضّعفِ، ولو صحَّ إسنادُهُ إلى مَنْ يُوثَقُ بعربيّتِه لوُجِّهَ بجعلِ أصلِه: ولكنْ إنّني، ثم حُذفت همزةُ (إنّ) ونـــونُ (لكنْ)، وجيءَ باللام في الخبرِ؛ لأنّه خبرُ (إنّ)، أو حُمل على أنّ لامه زائدة"[١٤٣].

وخَـــرّجَ البصـــريّونَ جمـــيعَ ما وردتْ فيه اللامُ من غير المواضعِ المذكورة في (إنّ) على شذوذِ زيادة اللام.

---

[١٤٢] آل عمران: ٦٢.

[١٤٣] شرح التسهيل لمصنفه (٢/٢٩-٣٠).

وهـــذا الـــذي ذكـــرتُه هو الأشهرُ في هذه المسألةِ، وفيها خلافاتٌ ومذاهبُ وأقوالٌ لا يتّسعُ المقامُ للإشارةِ إليها، بلْه البسط والتفصيل[١٤٤].

وخامسُها: اختصاصُ (إنَّ)، دونَ سائرِ أخواتِها، على رأيِ الكوفيين، بجوازِ حذفِ اسمها ضمير الشأن للعلم بهِ.

جـــاء في التذييل: "وفي الإفصاح: مذهب أبي عليّ أن هذا يعنـــي حذف ضمير الأمر إذا كان اسماً لـــ(إنّ) يختص بالشعر، وأبـــو الحســـن يجعله جائزاً في الكلام، ويقيسه، ويُمثّل به، وهو مذهبٌ عند سيبويه ضعيفٌ في الكلام، جائز في الشعر، كثير فيه. وأجـــازه الجرمـــيّ في الكلام، وأجاز: إن فيها قائمٌ أخواك، قال: تُضمرُ لـــ(إن) اسماً، وقائمٌ: مبتدأ، ويرتفع (أخواك) بفعلهما، وإن فيها قائمانِ أخواك، على أن يكون (أخواك) مبتدأ، وقائمان: خبر مقدّم، وأضمرتَ الاسمَ.

ومذهب البصريين أنّ جميع هذه الحروف في حذف ضمير الشأن سواء على ما قُرِّر.

---

[١٤٤] و انظر المسألة في: الإنصاف للأنباري (١/٢٠٨–٢١٨، المسألة: ٢٥)، و التبيين للعكبري (٣٥٢–٣٥٨)، والشــباب له (١/٢١٧–٢١٨)، و شـــرح التسهيل لمصنفه (٢/٢٥–٣٢)، ولابي حيان (٥/٩٦–١٢٤)، وللدماميني (٤/٤٤–٥٧)، و شرح الجمل لابن عصفور (١/٤٢٩–٤٣٣)، ولابن أبي الربيع(٢/٧٧٨–٨٨٦)، والملخص له (٢٣٠–٢٣٢)، والحلل لابن السيد (١٨٢–١٨٦).

والكوفـــيون إنمـــا ذكروا ذلك في (إنّ)، ولم يُعَدُّوا ذلك إلى غيرها، كـــ(ليت)، و(كأنّ)"[١٤٥].

---

[١٤٥] انظر التذييل والتكميل (٤٦/٥)، و الهمع للسيوطي (١٦٤/٢)، والكتاب (١٣٤/٢، ٧٢/٣)، والإيضاح العضدي لأبي علي (١٢٢)، والحلبيات له (٢٦١)..

باء القسم

حروف القسم المجمع عليها: الباء، والواو، والتاء، واللام. وأمها الباء.

وفي عدّ (أيْمُنُ، وأيْمُ، ومُنْ، ومُ)، بما في جميعها من لغاتٍ، خلاف[١٤٦].

ـ والأصح القول باسمية (أيْمُنُ) بجميع لغاته، ومثله (أيْمُ)؛ لأنه منه حذفت نونُه تخفيفاً.

وقال الرماني والزجاج: هو حرف جرٍ[١٤٧].

ـ والأكثر على أن (مُنْ)، و(مُ)، بلغاتهما، حرفا جرٍ، وعلى ذلك ابن عصفور وابن مالك، تبعاً للمبرد.

وذهب قومٌ ، وهو مذهب سيبويه، إلى أنهما بقية (أيْمُنُ)، فهما على هذا اسمان. قال ابن عصفور: "وأما (مُنْ) فلا تدخل إلا

---

[١٤٦] هي عشرون لغة. انظرها في الهمع للسيوطي ٤/٢٢٨.

[١٤٧] انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٤، والارتشاف (٢/٤٧٦، ٤٨٠)، والهمع للسيوطي ٤/(٢٢٨-٢٢٩).

على الربّ نحو: مُنْ ربي لأفعلنّ كذا. وزعم بعض النحويين أن مُنْ بقية أيمُن، فهي على هذا اسم. وذلك باطل لأمرين: أحدهما: أنهـــا لا تضـــاف إلا إلى الله، فيقال: أيمُنُ الله، ومُنْ لا تدخل إلا علـــى الرب. والآخر: أن أيمُناً معرب، والاسم المعرب إذا نقص مـــنه شيء بقي ما بقي منه معرباً، فلو كانت مُنْ بقية أيمن لكانت معربة. فبناؤها على السكون على أنها حرف.

وأما الميم المكسورة والمضمومة نحو: مُ اللهِ لأفعلنّ، مِ الله لأفعلـــن، فلا تدخل إلا على الله. وزعم بعض النحويين أنها أيضاً بقـــية أيمنُ. وذلك باطل؛ لأن الاسم المعرب لا يحذف حتى يبقى منه حرف واحد. وأيضاً لو كانت بقية أيمُن لكانت معربة، والاسم المقســـم به المعرب إذا لم يدخل عليه حرف خفض لا يكون إلا مـــرفوعاً أو منصـــوباً، فاستعمالها مكسورة دليل على أنها مبنية وأنها ليست بقية أيمُنِ"[148].

وذكـــر الســـيوطي أن مذهـــب القائلين بحرفية (مُنْ، ومُ) محتجين بأن الاسم المعرب لا يجوز حذفه حتى يبقى على حرف واحـــدٍ يمكن أن يُرَدّ بأن كثرة استعمال (أيمن)، وكثرة تصرفهم فـــيه اقتضى ذلك، وأنه أولى من إثبات حرف جرٍ لم يستقر في موضعٍ من المواضع[149].

---

[148] شرح الجمل (524/1)؛ والارتشاف (481/1).

[149] انظر الهمع للسيوطي 329/4.

ـ وأما الباء فالإجماع منعقد على أنها أصل حروف القسم، وأمُّ الباب، وإن كانت الواو أكثر استعمالاً منها.

قال ابن الأنباري: "فإن قيل: فلِمَ قلتم إن الأصل في حروف القسم الباء دون غيرها، يعني الواو والتاء؟

قيل: لأن فعل القسم المحذوف فعل لازم؛ ألا ترى أن التقدير في قولك: "بالله لأفعلنّ: أقسم بالله، أو أحلف بالله" والحرف المعدِّي من هذه الأحرف هو "الباء"؛ لأن "الباء" هو الحرف الذي يقتضيه الفعل، وإنما كان "الباء" دون غيرها من الحروف المعدية لأن (الباء) معناها الإلصاق، فكانت أولى من غيرها ليتصل فعل القسم بالمقسم به مع تعديته"[150].

ـ والذي يدل على أن الباء أصل حروف القسم أمور:

أولها: جرُّها كلَّ اسمٍ مطلقاً، ظاهراً كان أو مضمراً، وليس ذلك لأخواتها؛ إذ الواو تختص بالظاهر، والبقية تختص بظاهرٍ بعينه، والمطلق أولى بالأمية من المقيد.

ومن أمثلة الباء جارة للظاهر قولك: بالله لأفعلنّ، وجارة للمضمر قولك: بكَ يا ربِّ لأفعلنّ، وقول عمرو بن يربوع بن حنظلة:

---

[150] أسرار العربية ص٢٧٥، و انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/(٥٢٤–٢٥)، و الهمع للسيوطي ٤/ ٢٣٢.

رأى برقاً فأوضح فوق بكرٍ فلا بكِ ما أسال، ولا أغاما

وقول غوية بن سلمى بن ربيعة:

ألا نادت أميمةُ باحتمالِ لتحزنني، فلا بكِ ما أُبالي

ــ فالاتفــاق على أنّ الواو لا تجر المضمر أبداً، وتجر كلَّ ظاهرٍ إطلاقاً.

ــ وأنّ التاء لا تجر إلا لفظة الجلالةِ (الله)، ولم يسمع جرها لغــيره أبداً، لا ظاهراً ولا مضمراً، إلا شذوذاً في ألفاظس أربعةٍ من الظاهر، وهي: تالرحمن، وتربِّ الكعبة، وتربي، وتحيَاتك.

ــ وأنّ الــلام لا تجــر كذلك إلا اسم الله تعالى بشرط أن يكون في الكلام معنى التعجب، نحو: لله لا يبقى أحد! يقسم على فناء الخلق متعجباً من ذلك، وكقول الشاعر:

للهِ يبقى على الأيام ذو حيَدٍ

ــ وأن (أيْمُن، وأيْمُ، ومُ)، بلغاتها، لا تجر كذلك إلا اسم الله تعالى.

ــ وأن (مُــنْ)، بلغاتهــا، لا تجر إلا لفظة الرَّبِّ، نحو: مُنْ ربي لأفعلنَّ كذا[51].

---

[51] انظر أسرار العربية لابن الأنباري ص(٢٧٥-٧٦)، و شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٤، و الهمع للسيوطي ٤/(٢٣٥-٣٩).

فمـــن هـــذا الوجـــه، أقصد جرَّ الباء لكل ظاهر ومضمر، واقتصـــار الـــواو على الظاهر، وبقية حروف القسم على ظاهرٍ بعينه، تتضح أحقية الباء بالأمية.

وثانيها: اختصاصها، دون أخواتها، بأمورٍ:

الأول: يقســـم بها، دون أخواتها، في الطلب والاستعطاف، نحـــو: بـــالله أخبرنـــي، وبـــالله هـــل قام زيد، أي: أسألك بالله مستحلفاً[١٥٢].

والثاني: جواز حذفها، دون حذف أخواتها.

فينصـــب تاليها بإضمار فعل القسم. قال ابن خروف وابن عصفور: أو بإضمار فعل آخر، كـــ(أُلْزِمُ) ونحوه[١٥٣].

أو يرفع على الابتداء، والخبر محذوف.

وروي (يميـــن) بالـــرفع والنصـــب والجر في بيت امرئ القيس، وهو قوله:

فقلت: يمينُ اللهِ أبرح قاعدا

ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي

وأجـــاز العكبري الجرَّ، مع حذف الباء، في اسم الله تعالى خاصة، لكثرة استعماله في القسم.

---

[١٥٢] انظر الهمع للسيوطي ٤/٢٣٢.

[١٥٣] انظر شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٢٣)، ولابن خروف (١/٥٠٩)، والارتشاف (٢/٤٧٧).

وأجـــازه الكوفيون وبعض البصريين في كل مقسمٍ به على الإطلاق.

قـــال العكـــبري: "واحتجوا لذلك بأشياء كلها شاذ قليل في الاستعمال، لا يقاس عليه؛ لأن حرف الجر كجزءٍ من المجرور، وكجـــزء من الفعل من وجه آخر، فحذفه كحذف جزء منهما إذا بقـــي عمله. فأما إذا لم يبق فالعمل للفعل، ولهذا لم يكن الضمير المجـــرور إلا متصلاً، ولأن عمل حرف الجر قليل ضعيف على حســـب ضـــعفه، وإبقـــاءُ العمـــل مـــع حذف العامل أثرُ قوته وتصرفه"[١٥٤].

ومنع بعض الكوفيين النصب، إلا في حرفين[١٥٥].

ـــ والثالث: جواز إظهار فعل القسم معها، دون أخواتها، بلا خـــلاف، إلا في الواو، ووجوب إضماره مع سائر أخواتها، فمن إظهاره قوله تعالى: (وأقسموا بالله جهد أيمانهم) ، ومن إضماره قوله تعالى: (فبعزتك لأغوينهم).

قـــال ابن خروف: "ولمّا كان ما عدا الباء من حروف القسم لـــيس مستعملاً بحقٍّ الأصالة في باب القسم لم يُظهروا معه فعل القسم، وأظهروه مع الواو، فقالوا: أقسم بالله، وأحلف بالله"[١٥٦].

---

[١٥٤] اللباب للعكبري ١/٣٧٧، و انظر المسألة في الإنصاف لابن الأنباري ١/٣٩٣.

[١٥٥] انظر الهمع للسيوطي ٤/(٢٣٢-٣٣).

[١٥٦] شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٢٦).

وأجاز ابن كيسان إظهار الفعل مع الواو، فيقال: حلفت واللهِ لأفعلنَّ.

قال أبو حيان: لم يُحفظ ذلك، وقال ابن عصفور: ولا يحفظه أحد من البصريين، فإن جاء منه شيء فمؤول على أنّ (حلفتُ) كلام تام، ثم أتى بعده بالقسم، ولا يجعل (والله) متعلقاً بـ(حلفت)[157].

وثالثها، أقصد: ثالث الأمور الدالة على كون الباء أصلاً لأخواتها، وأحقها بالأمية: قولهم: إن الواو بدل من الباء، وإن التاء بدل من الواو، فالباء الأصل، والواو فرع عنها، والتاء فرع الفرع.

هذا مذهب الجمهور، ونقله عنهم أبو حيان، وبه جزم الزمخشري وابن مالك، وغيرهما.

قال ابن الأنباري: "فإن قيل: فلِمَ جعلوا الواو دون غيرها بدلاً من الباء؟ قيل: لوجهين:

أحدهما: أن الواو تقتضي الجمع، كما أن الباء تقتضي الإلصاق، فلما تقاربا في المعنى أقيمت مقامها.

---

[157] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٦/١، و الهمع للسيوطي ٢٣٦/٤.

والثانـــي: أن الـــواو مخـــرجها من الشفتين، كما أن الباء مخـــرجها مـــن الشفتين، فلما تقاربا في المخرج كانت أولى من غيرها.

فإن قيل: فلم اختصت الواو بالمظهر دون المضمر؟

قـــيل: لأنهـــا لما كانت فرعاً على الباء، والباء تدخل على المظهـــر والمضـــمر، انحطت عن درجة الباء التي هي الأصل، واختصـــت بالمظهـــر دون المضمر؛ لأن الفرع أبداً ينحط عن درجة الأصل.

فإن قيل: فلم جعلوا التّاء دون غيرها بدلاً من الواو؟

قـــيل: لأن الـــتاء تبدل من الواو كثيراً، نحو قولهم: تراث، وتجـــاه، وتخمـــة، وتهمة، وتيقور والأصل فيه: "وراث، ووجاه، ووخمـــة، ووهمة، وويقور؛ لأنه مأخوذ من الوقار إلا أنهم أبدلوا التاء من الواو فكذلك ههنا.

فإن قيل: فلِمَ اختصت التاء باسم واحدٍ، وهو اسم الله تعالى؟

قيل: لأنها لما كانت فرعاً للواو التي هي فرع للباء، والواو تدخل على المظهر دون المضمر؛ لأنها فرع، انحطت عن درجة الـــواو؛ لأنهـــا فـــرع الفرع فاختصت باسم واحدٍ، وهو اسم الله تعالى"[158].

---

[158] أسرار العربية ص276.

ـ وذهب السهيلي وغيره إلى أن الواو ليست بدلاً من الباء، بـــل هي العاطفة، كواو (رُبَّ)، عطفت على مقدر، قال: ويقوي كونها عاطفة أمورٌ:

١ ـ أنها لا تدخل على مضمر، وكذلك العاطفة.

٢ ـ وأنها لو كانت بدلاً من الباء لم تختلفا في الحركة، كما لـــم تخـــتلف حركة الهمزة المبدلة من الواو في: وِشاح وإِشاح، ووِسادة وإِسادة.

٣ ـ وأنهـــا لم يسمع قط إبدالها من الواو؛ لأنها ليست من مخـــرجها، ولمـــا بينهما من التضاد؛ إذ في الواو لين، وفي الباء شدة.

وقال السهيلي أيضاً: ويضعف عندي أن تكون التاء بدلاً من الواو، لما فيها من معنى العطف، وليس ذلك في التاء، ولأن التاء إنما أبدلت منها حيث كثرت زيادتها في تصاريف الكلمة.

وهـــذا مذهب لقطرب وغيره، إذ ذهبوا إلى أن التاء حرف مستقل غير بدل من الواو.

قـــال أبـــو حـــيان: لا يقوم دليل على صحة شيء من هذه المذاهب، ولو كان أصلها العطف لم يدخل عليها واو العطف في قوله:

أرقتُ، ولم تهجع لعيني هجعة

وواللهِ ما دهري بعسرٍ ولا سقمِ[١٥٩]

ـ ورابعهـــا: أن اللام كذلك ليست أصلاً في هذا الباب؛ لما تقدم من أن فعل القسم لا يصـل إلى المقسم به باللام، وإنما يصل بالـــباء، ولكـــن لمـــا أريد معنى التعجب، والتعجب يصل باللام، ضُـــمِّنَ فعـــل القسم معنى عجبت، فيتعدى بتعديته، فتقول: للهِ لا يبقى أحدٌ، كأنك قلت: عجبت للهِ الذي لا يُبقي أحداً.

ودلـــيل عـــدم أصالتها أيضاً أنها لم تتصرف، فلم تدخل إلا على اسم الله تعالى[١٦٠].

ـ وخامسها: أن الباء لا تخرج عن كونها جارة، في القسم وغـــيره، وســـائر أخواتها إما أن يستعمل جاراً وغير جارٍ، وهو الـــواو والتاء واللام، أو إن يكون استعماله مقصوراً على القسم، وهو (أيمن) وما تفرع عنها من لغات.

ـ وسادســـها: أن الـــواو ليســـت قسماً بنفسها، على رأي السهيلي وغيره، بل هي عندهم العاطفة، عطفت على مقدرٍ، وما لا خلاف في أنه للقسم بنفسه أولى بالأمية مما الخلاف فيه واقع.

---

[١٥٩] انظر الارتشاف (٢/٤٨١)، والهمع للسيوطي ٤/(٢٢٦-٢٨).

[١٦٠] انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٥.

ــ **وسابعها:** أن اللام لا تكون في عداد حروف القسم إلا إذا أُشرب الكلام معنى التعجب، فهي بهذا بمنزلة المركب، والمفرد أولى بالأمية من المركب.

ظَنَّ

ظَــنَّ وأخواتُهـــا من الأفعالِ المتعدّيةِ إلى مفعولين أصلُهما المبتدأ والخبر.

وظاهرُ بعضِ النُّصوص، وصَريحُ بعضِها الآخر، أنّ بابَ (ظَنَّ) محمولٌ في هذا العمل على باب (أعطى)؛ أعني ما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأً وخبراً.

قــال ابــنُ عصفورٍ في باب (ظنّ وأخواتها): "بابها أنْ لا تعمــل؛ لكونِها في الأصلِ داخلةً على المبتدأ والخبر. وكلُّ عاملٍ داخــلٍ فـــي الجملةِ ينبغي أن لا يعمل فيها، نحوُ قولِك: قالَ زيدٌ: عمــروٌ مــنطلقٌ، وقرأتُ: الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، لكنَّها شُبِّهتْ بأعطيــتُ وبابِهـــا في أنَّها أفعالٌ كما أنّها أفعالٌ، وتطلبُ اسمين كطلبِها، فتنصبهما كذلك"[١٦٠].

---

[١٦٠] انظر شرح الجمل لابن عصفور(١/٣١٥)،ولابن أبي الربيع(١/٤٣١-٢٢٠)، والملخص له (١/٢٥)، وتعليق الفرائد للدماميني (٤/١٣١).

وأفعالُ هذا الباب على قسمين:

القسم الأوّلُ: أفعالُ القلوبِ، وتُسمّى أيضاً أفعال الشّكّ واليقين، وهي على أربعةِ أنواعٍ:

١ ــ ما يُفيدُ في الخبرِ يقيناً، وهو أربعةٌ: وَجَدَ، أَلْفَى، دَرَى، تَعَلَّمْ.

٢ ــ ما يُفيدُ في الخبرِ رُجْحاناً، وهو خمسةٌ: جَعَلَ، حَجا، عَدَّ، هَبْ، زَعَمَ.

٣ ــ ما يَرِدُ بالوجهين، والغالبُ كونُه لليقينِ، وهو اثنانِ: رَأَى، عَلِمَ.

٤ــ ما يَردُ بهما، والغالبُ كونُه للرّجحانِ، وهو ثلاثةٌ: ظَنَّ، حَسِبَ، خَالَ.

والقسمُ الثاني: أفعالُ التّصييرِ، ويُقالُ لها أيضاً: أفعالُ التّحويلِ، وأشهرُها: جَعَلَ، رَدَّ، تَرَكَ، اتَّخَذَ، تَخِذَ، صَيَّرَ، وَهَبَ[١٦٢].

ودواعي أُمَيّة (ظَنَّ) لهذا البابِ كثيرةٌ:

---

[١٦٢] هذا الذي ذكرته من أفعال كل قسمٍ هو الأشهر، ومن أفعال كل نوعٍ هو الأرجح، وللرضي في أفعال القسم الأول تقسيمات أكثر عدداً وتحقيقاً. وانظر شرح الرضي على الكافية (٤/١٤٩–٥١)، وأوضح المسالك لابن هشام (٢/٣٠).

أولُها: أغلبُ المصنّفاتِ النحويّةِ تعنون لهذا الباب بقولها: بـــاب (ظَـــنَّ) وأخواتها. فهذا إشعارٌ من أصحاب هذه المصنفات بأجدرية (ظنَّ) بأمّيّةِ أفعال هذا الباب، لأمورٍ استقرتْ لديهم.

وثانـــيها: إنَّ مَـــنْ سَمَّى، وهو عدد غير قليل، أفعالَ هذا الـــباب بقسميه: أفعالَ القلوب، وأفعال التحويل، قد غَلَّبَ القلبية علـــى التحويلِيّة[١٦٣]، فالأليقُ، على هذا، كونُ أحدِ الأفعالِ القلبية هـــو الأُمُّ، وكونُ (ظَنَّ) هو الأَوْلَى بشهادةِ كثرةِ مَنْ جعلَها عنوانا لهـــذا الـــباب بقوله: بابُ (ظَنَّ) وأخواتِها، وبشهادةِ أمورٍ سيأتي بيانُها.

وإنما غُلِّبَتِ القلبيَّةُ على التحويليّة لأمورٍ، منها:

١ ـــ اختصاصُ القلبيّة، دون التحويليّة، بأمورٍ، منها[١٦٤]:

أ ـــ الإلغـــاء[١٦٥]: وهـــو جوازُ تركِ إعمالِ ما تصرّفَ من أفعـــالِ القلـــوب لفظاً ومحلاً، وذاك لتوسُّطها بين المبتدأ والخبرِ، نحـــوُ: زيـــدٌ ظننتُ ذاهبٌ، أو لتأخّرِها عنهما، نحو: زيدٌ ذاهبٌ ظننتُ.

---

[١٦٣] أو قد سمي الكل باسم بعض أفراده، على ما سيأتي بيانه في (كاد). انظر ص(٨٧) من هذا الكتاب.

[١٦٤] انظر بعضها في اللباب للعكبري (٢٥١/١)، و الأشباه والنظائر للسيوطي (١٣٤/٣-٣٥).

[١٦٥] للسيوطي في الأشباه والنظائر (٢٠٥/١-٢٠٧) مبحث جيد في الإلغاء، فانظره.

وهـــل يجـــوز الإلغاء حالةَ تقدّمِ الفعل على معموليه، وهل الإلغـــاء أفضلُ أو الإعمال حالةَ التوسّط، أو التأخُّر. هذه مسائلُ الإجابات عنها في أبوابها، ولا يتّسع المقام لبسط الكلامِ فيها.

وإنمـــا جاز الإلغاءُ لأنّ في ذلك رجوعاً إلى الأصل[١٦٦]، إذ الأصـــلُ فـــي هذه الأفعال ألا تعمل؛ لاختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية، وإنما عملت حملاً على باب (أعطيت) كما مضى بيانه.

ب ـ واختصاصها أيضاً بالتعليق:

وهـــو: وجوبُ تركِ الإعمال فيما تصرّف من أفعال القلوبِ لفظاً لا محلاً؛ لاعتراض ما له صدرُ الكلامِ بين الفعلِ ومعموليه.

ج ـ واختصاصُـــها كذلك بنيابة (أنّ) واسمها وخبرها، أو (أنْ) الناصـــبة للمضـــارع ومنصوبها، منابَ المفعولين، فتقولُ: ظننتُ أنّ سعداً حاضرٌ، وظننتُ أنْ يقومَ سعدٌ.

وإنّمـــا ســـدّتْ (أنّ) ومعمولاها مسدّ مفعولي (ظنّ)، لطُولِ (أنّ) بالاســـمِ والخـــبرِ، والطُّـــولُ قد يكون يُشبه الحذفَ بسببيّةِ الحـــرفِ، فكأنّ الأصلَ أنْ تقولَ: ظننتُ أنّ زيداً قائمٌ واقعاً؛ أي: ظننـــتُ قـــيامَ زيدٍ واقعاً، إلا أنّك حذفتَ للطُّولِ، وممّا سهّل ذلك أيضاً جريانُ المفعولين بالذكرِ في صلةِ (أنّ)؛ ألا ترى أنك تقولُ:

---

[١٦٦] انظر شرح الجمل لابن عصفور (٣١٥/١).

ظننــــتُ أنّ زيـــداً قائمٌ، فتُجري ذلك مُجرى المفعولين في قولك: ظننتَ زيداً قائماً، في صلةِ (أنّ).

وعكـــسَ الرضيُّ وغيرُه الأمرَ، فقالوا: الأولى أن يقال: إنّ الاسمين المنصوبين في نحوِ: علمتُ زيداً قائماً، سادّانِ مسدَّ (أَنَّ) مع اسمها وخبرها، ومفيدان فائدتهما؛ إذ هما بتقديرِ المصدر بلا آلةِ مصدريّةٍ، كما كان الكلامُ مع (أنّ) بتقدير المصدر[١٦٧].

وإنّما سدَّت (أنّ) وصلتُها مسدَّ مفعولي (ظنّ) لتضمُّنِ مسندٍ ومسندٍ إليه مصرحٍ بهما في الصلةِ[١٦٨].

د ـ واختصاصها أيضاً بجوازِ نيابةِ اسمِ الإشارة والضمير، على رأيِ الفراء، والمازني، وابن كيسانَ، وجماعة من الكوفيين، والرضـــي، مـــنابَ المفعولين، تقول: ظننتُ ذلك، أو: أظنُّه، في جـــواب مـــن قال: هل ظننتَ زيداً منطلقاً، فتشير بـــ(ذلك) إلى المفعولين، وأنبتَه منابَ المفعولين، وهو مفردٌ، كما فعلتَ ذلك في (أنّ) واســـمها وخـــبرِها، و(أنْ) ومنصوبها، إذ تُقدَّرُ بمفردٍ هو المصدر، وإنما صحّ ذلك لأنّه في المعنى جملة.

---

[١٦٧] انظر شرح الرضي على الكافية (٤/١٧١).

[١٦٨] انظر شرح الجمل لابن عصفور (١/٣١٧-١٨)، و شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/٥٥٣-٥٤)، و اللـــباب للعكبري (١/٢٥٣-٥٤)، و الهمع للسيوطي (٢/٢٢٣-٢٤)، والارتشاف (٣/٧٦)، و حاشية الخضري على ابن عقيل (١/١٥١).

وإنما جاز، أيضاً، الإشارة بـ(ذلك) إلى اثنين، وهو مفردٌ؛ لأنّ العـرب قد تفعل ذلك، قال تعالى: (لا فارضٌ ولا بكرٌ عوانٌ بيـن ذلـك)[١٦٩] فأشـار بـ(ذلـك)، وهو مفرد، إلى الفارض والبكر[١٧٠].

هـ ـ وانفرادُها بجوازِ تضمُّنِها معنى القسمِ، فإذا فُعِلَ بها ذلك تُلُقِّيتْ بما يُتلقَّى به القسمُ، فتقولُ: علمتُ ليقومَنَّ زيدٌ، وظننتُ لقـد قـام عمـروٌ، كمـا تقول: واللهِ ليقومنَّ زيدٌ، ووالله لقد قام عمرو[١٧١].

و ـ وانفـرادُها بجـوازِ كـونِ فاعلِها ومفعولِها ضميرينِ متصـلينِ متحدي المعنى، نحوُ: ظننتُني حاضراً، وعلمتُني فقيراً إلـى عفـوِ ربّـي، ورأيتُني محتاجاً إلى رحمةِ اللهِ[١٧٢]. وأُجري مُجراها في هذا أفعالٌ، منها: فقدتُني وعدِمتُني[١٧٣].

---

[١٦٩] البقرة : ٦٨.

[١٧٠] انظـر معانـي الفراء (٤٥/١)، والملخص لابن أبي الربيع (٢٦٢/١-٦٣)، والارتشاف (٥٧/٣)، وشرح الجمل لابن عصفور (٣١٨/١)، و شرح المفصل لابن الحاجب (٦٦/٢)، و شرح الرضي على الكافية (١٥٢/٤-٥٣).

[١٧١] انظر شرح الجمل لابن عصفور (٣٢٣/١).

[١٧٢] انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك (٥٦٣/٢)، وشرح التسهيل له (٩٢/٢)، ولابن عقيل (٣٧٢/١)، وللدماميني (١٨٧/٤)، و شرح المفصل لابن يعيش (٨٨/٧)، و شرح الرضي على الكافية (١٧١/٤).

[١٧٣] انظر الفوائد الضيائية للجامي (٢٨٣/٢).

ز ـ وانفـرادُها بوقـوعِ الظرفِ والجملةِ المحتملةِ للصدقِ والكـذبِ موقعَ المفعولِ الثاني، نحوُ: ظننتُ زيداً عندك، وظننتُ زيداً يحبُّ الخيرَ.

والسـبب فـي ذلك أن المفعولَ الثاني هو في الأصل خبر مبـتدأ، فمـا صـحَّ وقوعُه موقعَ خبرِ المبتدأ صَحَّ وقوعُه موقعَ المفعول الثاني[١٧٤].

ح ـ انفرادُها بتقدير ضمير الشأن بعدها، أو اللام المعلّقة، إنْ تقدمـتْ وجاء الاسمان بالرفعِ، فأوهم أنّه من باب الإلغاءِ مع التقدُّمِ.

وذلـك نحـو: ظننتُ زيد قائم، ويكون التقدير: ظننتُه؛ أي: الأمـرُ والشأن، زيد قائمٌ، وظننتُ لزيد قائمٌ، وضمير الشأن في الجملة الأولى في محلِّ نصبِ المفعولُ الأولُ، وزيد قائم في محلِّ نصـبِ المفعـولُ الثانـي، واللام في الجملة الثانية لام الابتداء، وجملة زيد قائم سدّت مسدَّ مفعولي (ظنّ).

قالوا: وتقدير ضمير الشأن أو اللام مذهب البصريين، وهو عـندهم أولى من تخريج مثل هذه التراكيب على الإلغاءِ، وأجازه

---

[١٧٤] انظر شرح الجمل لابن عصفور (١/٣١٧).

الكوفيون، والأخفش، وابن الطراوة، وابنُ ولّادٍ، وأبو بكرٍ الزُّبيدي[١٧٥].

٢ ـ والثاني من دواعي تغليب القلبية على التحويلية كثرةُ القلبيةِ وشهرتُها، لغةً واستعمالاً، بالنظر إلى التحويلية، سواءٌ كانت ممّا يتعدّى إلى مفعولين، أو ممّا ليس كذلك، إذ ليس كلُّ قلبيٍّ يعملُ هذا العمل؛ بل القلبيُّ ثلاثةُ أقسامٍ: ما لا يتعدَّى بنفسه، نحو: فَكَّرَ وتَفَكَّرَ، وما يتعدَّى لواحدٍ، نحو: عرف وفهم، وما يتعدّى لاثنين، وهو باب (ظنَّ)[١٧٦].

٣ ـ والثالث من الدّواعي حملُ غيرِها عليها، فقد ذكروا أنَّ عدداً من الأفعالِ غيرِ القلبيّة حُملتْ عليها:

أ ـ في التعليق، ومنها: نظر البصريّة، وأبصر، وتَرى، وتَبَصَّرْ، واستنبأ، وفَزِع، وأرأيتَ، وتَفَكَّرَ، وسأَلَ، ونَسِيَ[١٧٧].

ب ـ في العمل، وذاك نحو: تَوَهَّمْتُ، وتيقَّنْتُ، وشعرتُ، ودريتُ، وتمنّيتُ، وأصبتُ، واعتقدتُ، وتبيّنتُ، وودِدتُ، وهَبْ بمعنى احْسِبْ. ذكر ذلك صاحبُ المفتاح.

---

[١٧٥] انظر شرح التسهيل لمصنفه (٨٦/٢)، ولابن عقيل (٣٦٤/١)، وللدماميني (١٦٢/٤)، والهمع للسيوطي (٢٢٩/٢)، والأشموني على الألفية (٢٨/٢-٢٩)، والارتشاف لأبي حيان (٦٤/٣).

[١٧٦] انظر شرح الألفية لابن الناظم (٢٠١)، و أوضح المسالك لابن هشام (٣١/٢)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٤٠).

[١٧٧] انظر شرح الألفية لابن الناظم (٢٠٧-٢٠٨)، و الارتشاف لأبي حيان (٧١/٣).

قـــال أبـــو حيان: "ويُحتاج في جعل هذه من هذا الباب إلى صحّةِ نقلٍ عن العرب"[١٧٨]، وفي إثبات هذا وأمثاله خلاف[١٧٩].

٤ ــ **والــرابع:** لئـــن كان باب (ظنّ) بقسميه، القلبيّ والتحويليّ، محمـــولاً على باب (أعطى) في العمل، فهذه فرعيّةٌ في القسمين معاً، وتضافُ إلى التحويليّةِ فرعيّةٌ أخرى، وهي كونُ جميعِ أفعالِ هـــذا القســـمِ محمولةً على (صيّرَ) من حيثُ المعنى، و(صيّر)، ومثلُها (أصار)، منقولانِ من (صار) أخت (كان)[١٨٠]، فهذه فرعيّةٌ ثانـــيةٌ في التحويليّةِ، وما فيه فرعيّةٌ واحدة أولى بالتقديم ممّا فيه فرعيّتان.

٥ ــ **والخـــامس:** كثرةُ المتصرِّفِ من القلبيّةِ يُقابلها كثرة الجامد من التحويليّةِ، وما تصرَّفَ أولى بالتقديم ممّا جمُدَ.

٦ ــ **والسادس:** دورانُ اليقينِ والظّنِّ في الكلام أكثرُ من دوران التّحويلِ.

وجاء في الارتشـاف: الظنّ عند البصريين هو الشكُّ، وفرّقَ بعضـــهم بين الشكِّ والظنّ واليقين، فقال: الشك استواء الأمرين

---

[١٧٨] انظر الارتشاف لأبي حيان (٣/٦٣)، و شرح عيون الإعراب لابن فضال (١٢٧).

[١٧٩] انظر شرح التسهيل لمصنفه (٢/٨٥)، وللدماميني (٤/١٥٨-٥٩).

[١٨٠] انظر تعليق الفرائد للدماميني (٤/١٥١)، و الهمع للسيوطي (٢/٢١٧)، و شرح الرضي على الكافية (٤/١٧٢).

عـــندك، فـــإن تـــرجح أحدهما فظنّ، وإن اعتقدت أحدهما بدليل فيقين[181].

وقـــال الجامـــي: لا شـــيء من أفعال القلوبِ بمعنى الشكّ المقتضي تساوي الطرفين[182].

٧ ــ **والســـابع:** يُضـــافُ إلـــى ما سبق أنّ عدداً غيرَ قليل من المصنِّفين ذكر في هذا الباب أفعالَ القلوبِ، وسكت عن التحويليّةِ، ومـــا ذاك إلا لقلّةِ دورانها على الألسنةِ، وعدم شهرتها، كما هو الحال مع القلبيّة[183].

٨ ــ والثامـــن: كمـــا يُضاف إليه أيضاً أنّ جميعَ من صنَّفَ قدَّمَ الكلامَ في القلبيّةِ ومسائلها، ثم أتبعه بالكلام في التحويلية.

٩ ــ **والتاسع من دواعي تغليب القلبية على التحويلية أنّ** بعضَ مـــن صـــنّف قـــد عـــنون لأفعـــال هـــذا الباب بقولِه: (حسب وأخواتُها[184]، وبعضهم بقوله: باب (علمت)[185]، فأبقوا، على كلّ حالٍ، التقديمَ لفعلٍ قلبيٍّ.

[181] انظر الارتشاف لأبي حيان (٣/٥٨).

[182] الفوائد الضيائية (٢/٢٧٦).

[183] ومـــن هـــؤلاء الزجاجـــي فـــي الجمل، وعدد من شراحه، وابن فضال المجاشعي في شرح عيون الإعراب، وابن الحاجب في الكافية، والزمخشري في المفصل والأنموذج، وعلى ذلك عدد من شراحهما.

[184] كابن مالك في شرح عمدة الحافظ (١/٢٤٤).

[185] كابن عصفور في شرح الجمل (١/٣١٠).

وثالثُها، أقصدُ ثالثَ الأمورِ الداعيةِ إلى القولِ بأميّةِ (ظنَّ) لأفعالِ هذا البابِ بقسميه:

إذا سُلِّمَ القولُ بأحقيّةِ القلبيّةِ بالتغليبِ على التحويليّةِ، فالتسليمُ بأحقيّةِ كونِ أحدِ القلبيّةِ أُمّاً واجبٌ، وكونُها (ظنَّ) أولى ممّا سواها لأمورٍ، هي:

١ ـ شهرتُها وكثرةُ دورانِها وتصرّفِها بالنظرِ إلى سائرِ أخواتِها، من القلبيةِ وغيرِها.

٢ ـ إنَّ معاني أفعالِ القلوبِ بأقسامِها الأربعةِ التي مضى ذكرُها، تدورُ حولَ الظنِّ واليقينِ، و(ظنَّ) تستعملُ لهما معاً، فهي بهذا أولى مما يستعملُ لواحدٍ منهما، بضميمةِ ما قبلَ هذه النقطةِ، وما بعدَها، من نقاطِ أولويّةِ (ظنَّ) بالأميّةِ.

قد يُقالُ: يُسلَّمُ لك أنها لمجيئِها للظنِّ ولليقينِ أولى مما جاءَ للظنِّ فقط، وهو: جعلَ، وحجا، وعدَّ، وهبْ، وزعَمَ، وأولى ممّا جاءَ لليقينِ فقط، وهو: وَجَدَ، وألفى، ودرى، وتعَلَّمْ. ولكن لا يُسلَّمُ لك أنّها أولى ممّا جاءَ للأمرينِ معاً مع غلبةِ الرجحانِ، وهو: حسبَ، وخالَ، أو مع غلبةِ اليقينِ، وهو: رأى، وعلِمَ؛ لاستوائهما.

والجوابُ: تقديمُ (ظنَّ) مع ذلك راجحٌ، وذلك لأنَّ الأصلَ في (ظنَّ) الدَّلالةُ على الرُّجحانِ، ولكثرةِ التصرُّفِ فيها، وكثرةِ دورانِها، خرجتْ عن أصلِها فاستُعملتْ بالإضافةِ إليه في اليقينِ، وأغلبُ أفعالِ هذا البابِ للرُّجحانِ أو غلبتِه، فكونُ أحدِ أفرادِه، لكثرتِه، هو الأمَّ، أولى من كونِه أحدَ أفرادِ الأقلِّ، وهو ما دلَّ

على اليقين أو غلبته. وكونُ هذا الفردِ المقدَّم (ظنَّ) أولى لكثرته وشهرته.

٣ ـ كثرةُ الحملِ عليها في المعنى والعمل.

٤ ـ اختصاصُها بإجراء القولِ مُجراها بشروطٍ عند جمهور العرب، أو مطلقاً عندَ سُليم[١٨٦].

٥ ـ اختصاصُ (ظنَّ) وما كان بمعناها ممّا دلَّ على الرّجحانِ، عندَ الأعلمِ الشنتمريِّ، دونَ ما دلَّ على يقينٍ، بجوازِ حذفِ المفعولينِ اقتصاراً[١٨٧].

٦ ـ اختصاصُها، (وحسب، وزعم)، دون سائرِ أفعالِ الباب بجوازِ حذفِ المفعولين اقتصاراً، لورُود السّماعِ بذلك، عند أبي العُلا إدريس بن محمد الأنصاريّ القرطبي.

٧ ـ اختصاصُها، في الغالب، دون سائرِ أخواتها، لتكون هي المسوقةُ في مُثُلِ المصنفين لشرح أحكام ومسائلِ هذا الباب.

---

[١٨٦] انظر الملخص لابن أبي الربيع (١/٢٦٤-٦٥)، و شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/٥٦٧-٦٩)، وشرح التسهيل لمصنفه (٢/٩٤-٩٩)، وللدماميني (٤/١٩٤-٢٠٧).

[١٨٧] حذف المفعولين اقتصاراً مسألة خلافية فيها أربعة مذاهب ذكرت اثنين منها، وهما مذهب الأعلم، ومذهب أبي العلا، وأما الثالث: فالمنع مطلقا، وعليه الأخفش والجرمي، ونسبه ابن مالك لسيبويه وللمحققين كابن طاهر وابن خروف والشلوبين. والرابع: الجواز مطلقاً، وعليه أكثر النحويين، ومنهم ابن السراج، والسيرافي، وصححه ابن عصفور.

والمقصود بالاقتصار الحذف لغير دليل، ويقابله الاختصار، وهو الحذف لدليل.

وانظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور (١/٣١١-١٢)، والارتشاف لأبي حيان(٣/٥٦)، و تعليق الفرائد للدماميني (٤/١٣٤-٣٥)، و الهمع للسيوطي (٢/٢٢٤-٢٦).

كاد

(كاد) أشهرُ أفعالِ المقاربة، وهي جميعُها ملحقةٌ بباب (كان) في العملِ.

وقـــبل الشروعِ في ذكرِ أوجه أُميَّةِ (كاد) لأفعالِ هذا الباب، سأقدّم لذلك **بأربع مسائل:**

ـ **المسألةُ الأولى:** (كاد) وأخواتُها بين النقصانِ والتّمام:

لا خـــلافَ في نقصانِ أفعالِ هذا الباب إن لم يقترن خبرُها الفعـــلُ المضـــارع بـــــ(أنْ). فـــإنِ اقترنَ بها فالبصريّون على نقصـــانها، و(أنْ) ومـــا دخلـــت علـــيه في موضع نصب خبر، والكوفـــيّون يقولون بتمامِها، ويُعربونَ (أنْ) وما دخلت عليه بدلَ اشتمالٍ منَ الاسمِ المرفوع قبلَها على الفاعليّة.

قال الرضيُّ: "والذي أرى أنّ هذا وجهٌ قريبٌ"[١٨٨].

والمـــبرّدُ يقـــولُ بتمامِها كذلك، ويقدّرُ (أنْ) ومدخولَها في محلِّ نصبِ المفعوليةِ. نسب ذلك للمبردِ ابنُ عصفورٍ، والذي في

---

[١٨٨] شرح الرضي على الكافية (٤/٢١٦).

المقتضـــب وفـــاقٌ مـــا علـــيه الجمهـــور[١٨٩]، وهو ظاهر كلام الزّجاجِ[١٩٠].

وهو عند سيبويه منصوب بإسقاطِ حرفِ الجرّ، على تقديرِ: لِأَنْ كذا، أو منصوبٌ بتضمينِ الفعلِ معنى قارَب[١٩١].

وهو عند ابن مالك في موضعِ رفعٍ بدلٌ من الاسمِ المرفوعِ قَبلَه ســادٌّ مســدَّ الجزأيــنِ، كما سَدَّ (أن يتركوا) مسدَّ مفعولَي (حســب) في قولِه تعالى: (أحسبَ الناسُ أن يتركوا)[١٩٢]. وهذا لا يخرجُ الفعلَ عنِ النّقصانِ[١٩٣].

وقيل: هو من بابِ الإعمال، على إعمالِ الأوّل.

قال ابن أبي الربيع في البسيط: هذه التأويلاتُ تخرج الألفاظَ عـن مقتضاها بلا ضرورة، فلا معنى لها، وأيضاً فلا يَسُوغ هذا في جميعها[١٩٤].

وقد ذكر العكبريُّ وأبو حيان وابن هشام وغيرُهم أوجهاً في الانتصار لمذهب البصريين، وإبطالِ قولِ الكوفيين بالبدلية[١٩٥].

---

[١٨٩] انظر المقتضب (٣/٦٨).

[١٩٠] انظر التذييل والتكميل (٤/٣٤٧).

[١٩١] انظر الكتاب (٣/١٥٧).

[١٩٢] العنكبوت : ٢.

[١٩٣] انظر شرح التسهيل لمصنفه (١/٣٩٤).

[١٩٤] انظر التذييل والتكميل (٤/٣٣٥، ٣٤٧–٥٠)، والهمع (٢/١٣٨).

[١٩٥] انظر اللباب للعكبري (١/١٩٢–٩٣)، و التذييل والتكميل (٤/٣٣٤–٣٥)، و مغني اللبيب لابن هشام (١/٢٨).

ـ **المسألة الثانية: في علّة إفراد هذه الأفعال بباب مستقل:**

فـإنْ قيل: إنْ كانت هذه الأفعالُ ناقصةً ملحقةً بباب (كان) عاملةً عملَها، فلِمَ أُفردتْ بالاسمِ والمبحثِ، فقيل في اسمها: أفعالُ المقاربة، وأُفرد لها بابٌ مستقلٌ عن باب (كان) وأخواتها؟

فـالجوابُ: لاختصاصِ خبرِها، إلا نادراً، بكونه مضارعاً فاعلُـه ضميرُ اسمِها، بخلافِ (كان) وأخواتها، فإنّ خبرَها يكون اسـماً، وفعـلاً، وفـاعلُ خـبرِها يكونُ ضميرَ اسمه، وظاهراً، وضميرَ غيرِه، من غيرِ قلّةٍ لشيءٍ منَ الأقسام[196].

ـ **المسألةُ الثالثةُ: في وجهِ تسميتِها أفعال المقاربة:**

إنّمـا سُـمّيتْ أفعـالَ المقاربةِ لإفادتِها مقاربةَ وقوعِ الفعلِ الكائنِ في أخبارِها[197].

وهي على ثلاثةِ أقسامٍ:

١ ـ قسـمٌ يـدلُّ على دُنُوِّ الخبرِ وقُربِ ثبوتِه للفاعلِ دُنُوَّ حصـولٍ لجـزمِ المتكلّمِ بقربِ حصولِه، وذلك بأنْ يكونَ إخبارُ المتكلّمِ بذلك الدُّنُوِّ لإشرافِ الخبرِ على حُصولِه للفاعلِ.

---

[196] انظـر شـرح الكافـية لمصنفها (٩١٨/٣)، والبسيط لابن أبي الربيع (٦٧٠/٢)، و شرح التسهيل لمصنفه (٣٨٩/١)، و شرح الفريد للعصام الإسفرايني (٣٢٢).

[197] ذكر ذلك الزمخشري في المفصل (٢٦٩)، وابن الحاجب في الكافية (٢٠٩)، والنيلي، كما في حاشية الصبان على الأشموني (٢٥٨/١)، وغيرهم.

وهذا القسم أفعال ثلاثة، وهي ما يُسمَّى عند الجمهور أفعال المقاربة حقيقةً، وهي: كادَ، وكَرَبَ، وأوشكَ.

٢ ـ وقسمٌ يدلُّ على قُرْبِ حُصولِ الخبرِ للفاعلِ قُرْبَ رجاءٍ، وذلك بأنْ يكون هذا القُربُ بحسب رجاءِ المتكلِّمِ وطمعِه في حصول الخبرِ له، لا جزماً به.

وهذا القسم أيضاً ثلاثة أفعالٍ، وهي ما يسمَّى عند الجمهور أفعالَ الرَّجاء، وهي: عَسَى، وحَرَى، واخْلَوْلَقَ.

٣ ـ وقسمٌ يدلُّ على قُرْبِ الخبرِ قُربَ أخذٍ وشروعٍ فيه، بأن يكون ذلك القربُ بسببِ جزمِ المتكلِّم بشروعِ الفاعلِ في الخبرِ بالتَّصدِّي لما يُفضي إليه.

وأفعالُ هذا القسمِ خمسةٌ، وهي ما يُسمّى عند الجمهور أفعال الشروع، وهي: أنْشَأَ، وطَفِقَ، وأخذ، وجَعَلَ، وعَلِقَ.

وهذا الذي ذكرتُه من أفعالِ كلِّ قسمٍ هو الأشهر، ويكادُ يكون محلَّ إجماعٍ، إلا أنَّه قد زِيدَ في كُلِّ قسمٍ عددٌ، وبخاصةٍ أفعالَ الشروعِ، حتى تجاوزتْ أفعالُ هذا الباب الأربعين[١٩٨].

ـ **المسألةُ الرابعةُ:** قيل: ليست كُلُّ هذه الأفعالِ للمقاربة، بل القسم الأول منها، وهو كاد وكرب وأوشك، ولكن أطلق عليها

---

[١٩٨] انظر شرح المفصل لابن الحاجب (٢/٩٠)، وشرح الكافية له (٣/٩١٨)، وشرح الوافية له أيضاً (٣٦٩)، و شرح المفصل لابن يعيش (٧/١١٥)، والكناش للملك المؤيد (٢/٤٦)، والفوائد الضيائية للجامي (٢/٢٩٨).

كلّها أفعالُ مقاربة من باب تغليبِ بعضِ أقسام الباب، لشهرةِ غالبه، وكثرةِ وقوعهِ في الكلام، على بقية الأقسام.

ولا تَـردُ شـهرةُ (عسـى) لأنّها المشهورة فقط من أفعالِ الرجاءِ[199].

وقيل: أُطلقَ عليها جميعها أفعال المقاربة، وإن لم تكن كلها كذلـك، من باب تسمية الكلِّ باسم الجزءِ، كتسميتهم الكلامَ كلمةً، وربيئةَ القوم عيناً.

قـال اللّقاني: تسميةُ الكلِّ باسم جزئه عبارة عن إطلاقِ اسمِ الجـزءِ علـى ما تَركَّبَ منه ومن غيرِه، كتسمية المركّبِ كلمةً، وأمّا تسميةُ الأشياءِ المجتمعةِ من غيرِ تركيبٍ منها باسم بعضها، فتغليبٌ كالعمرين والقمرين[200].

الأسبابُ الدّاعيةُ إلى القولِ بأميَّةِ كادَ:

يُمكـنُ اعتبارُ (كادَ) أُمّاً لبابِها على الرّغم من عدمِ تصريحِ الـنحاةِ بأمّيـتها، والأدلّـة على ذلك واضحةٌ يُمكنُ التسليمُ بها، والارتياحُ لها، ولا يُعتدُّ بما ذهب إليه الصبّان والخضري من أنّه

---

[199] انظر شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه (٢٥٨/١).

[200] انظر شرح ابن عقيل على الألفية (٣٢٣/١)، وأوضح المسالك (٣٠١/١)، والتصريح وحاشية للشيخ يـس علـيه (٢٠٣/١)، والتذييل والتكميل (٣٢٨/٤)، و تعليق الفرائد للدماميني (٢٨١/٣)، والأشموني وحاشية الصبان عليه (٢٥٨/١)، وحاشية الخضري على ابن عقيل (١٢٣/١).

لا دليلَ على أميّتها[101]، وذلك لما رأياه من اعتيادِ النحاةِ على العنونة لهذا الباب بأفعالِ المقاربةِ، وعدم قولهم: (كاد) وأخواتها، كما كانوا يقولون: إنّ وأخواتُها، وكان وأخواتُها، وظنّ وأخواتُها، ورأيا أنّ هذا دليلٌ كافٍ للقولِ بعدمِ أميّةِ (كاد).

ويُمكن أنْ يُجابَ عن هذا بثلاثةِ أمورٍ:

الأوّل: تقرأ في جميعِ المصنّفاتِ النحويّةِ عنواناتٍ من مثل: أدواتِ النداءِ، حروفِ العطفِ، حروفِ الجزمِ، حروفِ النصبِ، أدواتِ الشرطِ الجازمة، وجميعُ أصحاب هذه المصنّفاتِ مقرّون بأُميّة (يا) في النداءِ، والواو في العطفِ، و(لم) في الجزمِ، و(أنْ) في النصبِ، و(إنْ) في الشرطِ، فعدمُ قولهم مثلاً: (إنْ) وأخواتُها، أو (يا) وأخواتُها كعدمِ قولِهم: (كاد) وأخواتُها، لا يعني إنكاراً للأميّةِ.

الثاني: من عنْونَ بالأفعالِ الناقصةِ، وأفعالِ القلوبِ، عنْونَ بأفعالِ المقاربةِ، فلا يصح لهذا أن نلزمه القولَ بعدم أميّة (كاد)، وهو قائل، بتصريحٍ أو من غير تصريحٍ، بأميّة (كان)، و(ظنّ).

الثالث: كثير ممّن عنْونَ بأفعالِ المقاربة نجده في سياقِ عرضِهِ لمسائلِ هذا البابِ يعبّر بكاد وأخواتها[102]، وهذا إقرارٌ منه

---

[101] انظر حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٥٧)، و الخضري على ابن عقيل (١/٢٢٠).

[102] انظر البسيط لابن أبي الربيع (٢/٦٧٠)، وشرح ابن عقيل (١/٣٢٢).

بأمِّيّــتها، فقوله : أفعال المقاربة، لا يُعدُّ على هذا إنكاراً لأمّيّةِ (كاد).

وأمَّا الأدلَّةُ على أميّةِ (كاد) فهي:

ــ **أولها:** قد سبق، على رأيٍ، أنَّ أفعالَ هذا البابِ جميعَها للمقاربــة، وهــي في هذا على ثلاثة أقسامٍ: للمقاربة على سبيلِ ثبوتِ حصولِ الخبرِ، أو على سبيلِ رجاء حصوله، أو على سبيل الشروعِ والأخذ فيه، ولا بُدَّ لهذه الأفعالِ بأقسامها الثلاثةِ من أُمٍّ، وأَوْلاهــا بالأمــيةِ ما كانت مقاربتُه على سبيل ثبوتِ الحصولِ، لقوتــه مقارنــةً بالقســمين الآخرينِ، وهذا القسم: كاد، وكرب، وأوشــك، وأَوْلى هذه الثلاثة بالأميّةِ (كاد) لأنّه الأشهرُ، والأكثرُ استعمالاً، والأكثرُ تصرّفاً.

ــ **وثانيها:** وسبق، على رأي أيضاً، أنّ المقاربةَ في أفعال هذا الباب على سبيل الحقيقة في القسم الأوّل، وعلى سبيل المجاز فــيما عــداه، والأَوْلى كون أحدِ أفعالِ ما المقاربةُ فيه على سبيل الحقيقة أُمّاً، وأَوْلى أفعالِ هذا القسم بالأميّةِ (كاد) لما سبق.

ــ **وثالــثُها:** وسبق أيضاً، على رأيٍ كذلك، أنّ أفعال هذا الــباب سُــمّيت باسمِ أفعال القسم الأوّل منه من باب تسمية الكلِّ باســم الــبعض، أو تغليــباً له؛ لشهرته وكثرة استعماله، مقارناً بالقســمين الآخريــن، من حيث الجملة، لا أنّ كلَّ فعلٍ من أفعاله أشهرُ وأكثر استعمالاً من كلِّ فعلٍ من أفعال القسمين الآخرين،

وحقُّ ما غُلِّبَ وقُدِّمَ أن تكون أُمُّ البابِ إحدى أفعاله، وأولاها بذلك (كاد) لما تقدَّم.

ـ **ورابعُها:** ليس لجميع أفعال المقاربة ما لكاد من التصرّفِ. فالإجماع على جمودِها جميعها على صورة الماضي، إلا (عسى)، وقد تقدم.

وإلا (أوشك) فسُمع ماضيه، ومضارعُه، وقيل: هو أشهر من ماضيه، وذهب الأصمعي إلى أنه لم يستعمل غير مضارعٍ، وأمرِه، واسم فاعلِه، والتفضيل منه.

وإلا (طَفِقَ)، حكى الأخفش: طَفَقَ يَطْفِقُ طُفُوقاً، وطَفِقَ يَطْفَقُ طَفَقاً.

وإلا (جَعَلَ)، فقد حكى الكسائيُّ مضارعَه[٢٠٣].

ـ **وخامسُها:** اختصاصُها، دون بقيّة أفعالِ هذا الباب، بجوازِ زيادتِها، على رأي الأخفشِ[٢٠٤].

قال أبو حيّان: "استدلَّ على ذلك بقولِه تعالى: (إنَّ السّاعةَ آتيةٌ أكادُ أُخفيها)"[٢٠٥]، وبقول حسان:

---

[٢٠٣] انظر أوضح المسالك (١/٣١٨، ٣٢٢-٣٢٣)، و تعليق الفرائد للدماميني (٣/٢٨١)، و الهمع للسيوطي (٢/١٣٤-٣٦)، والارتشاف (٢/١٢٦-٢٧)، والتصريح (١/٢٠٨).

[٢٠٤] ورده صاحب التسهيل وشراحه. انظر شرح التسهيل لمصنفه (١/٤٠٠)، ولابن عقيل (١/٣٠٣)، ولأبي حيان (٤/٣٧٠)، وللدماميني (٣/٣١٢).

[٢٠٥] طه : ١٥.

وتَكادُ تكسلُ أن تجيءَ فراشَها

في جسمِ خَرْعَبةٍ وحُسْنِ قَوامِ

وأُوِّلَتِ الآيةُ على معنى: أكاد أُخفيها فلا أقول هي آتيةٌ، وقيل معناه: أكاد أُخفيها عن نفسي. وقرأ أبو الدَّرْداءِ وابنُ جُبيرٍ: أكادُ أَخفيها، بفتح همزة (أَخفيها)؛ من خَفَيْتُ الشيءَ: أظهرتُه، وقال الشاعرُ:

خَفاهُنَّ من أَنْفاقِهِنَّ كأنّما خَفاهُنَّ وَدْقٌ من عَشِيٍّ مُجَلِّبِ

أي: أظْهَرهُنَّ.

وأمّا: (وتكاد تكسلُ) فإنّه وصفُ المرأةِ بمقاربةِ الكسلِ دونَ حصولِه، ولو كانت زائدةً لكان وصفاً مذموماً؛ لأنّه كان يدلُّ على مهانةِ النفسِ جداً؛ إذْ يلزمُها أن تنامَ في أيِّ مكانٍ كانت فيه"[206].

ــ وسادسُها: اختصاصُها، على رأيِ كذلك، بأنّ إثباتَها نفيٌ، ونفيَها إثباتٌ[207].

---

[206] شرح التسهيل لأبي حيان (٤/٢٧٠).

[207] وقد أبطل هذا المذهب شراح المفصل والكافية والتسهيل، انظر شرح المفصل لابن الحاجب (٢/٩٣-٩٥)، ولابن يعيش (٧/١٢٤)، ولصاحب التخمير (٣/٣٠٧-٣١٠)، وشرح الكافية لصاحبها (٢/٩٢٠-٢٣)، وللرضي (٤/٢٢٣-٢٥)، و شرح التسهيل لمصنفه (١/٣٩٩-٤٠٠)، ولأبي حيان(٤/٢٦٧-٦٩)، وللدماميني (٣/٢٠٨-١٢)، والممتع (٢/١٤٦)، و شرح الكافية الشافية لابن مالك (١/٤٦٦-٦٩)، والأشموني والصبان (١/٢٦٨ ٦٩).

وقد اشتهر هذا القول حتى قال فيه المعري ملغزاً:

أنحويَّ هذا العصرِ ماهي لفظةٌ جرَتْ في لسانَيْ جُرْهُمٍ وثَمُودِ

إذا نُفيتْ، والله أعلم، أُثبِتتْ وإنْ أُثبتتْ قامتْ مقامَ جُحودِ

وأجابه ابن مالك بقوله: =

ــ وســابعُها: إنّ (كــاد) أشهرُ أفعالِ هذا البابِ، وأكثرُ استعمالاً، لا يُنازعُها هذا غيرُ عسى، إلا أنّه يتعيَّنُ عدُّ (كاد) أُمّاً، دونَ (عسى)، لأمورٍ تُقَدِّم فيها (كاد) على أختِها (عسى)، وهي:

١ ــ الإجمــاعُ علــى فعلــيّة (كاد)، والاختلافُ في فعليّة (عســى)، فقد ذهب إلى القولِ بحرفيّتها الزّجّاجُ، وابنُ السّرّاجِ، والســيرافي حالــةَ اتّصــالِها بضمائرِ النصب، وثعلبٌ في أحد تفسيرينِ لما نُقِلَ عنه، ونسبه السيرافي إلى سيبويه[٢٠٨].

فــالمجمعُ علــى فعليــته أولى بكونه أُمّاً لهذه الأفعال ممّا تنازعته الفعلية والحرفية.

٢ ــ الإجماع على عدّ (كاد) من أفعالِ هذا الباب، وإخراج (عسى) عند بعضِهم منها.

قــال الرضــي: "الــذي أرى أنّ (عســى) ليس من أفعال المقاربــة؛ إذ هــو طمعٌ في حقِّ غيرِه تعالى، وإنّما يكون الطمعُ فيما ليس الطامعُ على وثوقٍ من حصولِه، فكيف يُحكمُ بدُنُوِّ ما لا يُوثَقُ بحصولِه!

– نعم، هي: كاد المرءُ أن يَرِدَ الحِمَى فتأتي لإثباتٍ ونفيِ وُرودِ
وفي عكسِها: ما كادَ أن يَرِدَ الحِمَى فخُذْ نظمَها فالعلمُ غيرُ بعيدِ

وأجابه الشهاب الحجازي قائلاً:

لقد كادَ هذا اللغزُ يُصدِي فكرتي وما كنتُ منه أشتفي بوُرودِ
فهذا جوابٌ يرتضيه أولو النُّهى وممتنعٌ عن فهمِ كلِّ بليدِ

[٢٠٨] انظــر شرح الرضي على الكافية (٤/٢١٤)، والارتشاف (٢/١١٨)، و التذييل والتكميل (٤/٣٢٧، ٣٤٤)، و تعليق الفرائد للدماميني (٣/٢٩٤)، و شرح الكتاب للسيرافي (٢: ١٥٢/ب).

ويجوزُ أنْ يُقالَ: إنّ معناه رجاءُ دُنوِّ الخبرِ، كما هو مفهومٌ مـــن كـــلام الجزوليّ والمصنّف؛ أي: إنّ الطامع يطمع في دنوِّ مضـــمونِ خبرِه، كقولك: عسى الله أن يشفي مريضي؛ أي: إني أرجو قربَ شفائه، وذلك لأنّ (عسى) ليس متعيّناً بالوضع للطّمع في دُنوِّ مضمونِ خبرِه؛ بل لطمع حصولِ مضمونه مطلقاً، سواءٌ تَرجّى حصولَه عن قريبٍ أو بعد مدّةٍ مديدةٍ، تقول: عسى الله أن يدخلني الجنة، وعسى النبيُّ عليه السلام أن يشفعَ لي، فإذا قلتَ: عسى زيدٌ أن يخرج، فهو بمعنى: لعلّه يخرج، ولا دُنوَّ في (لعلَّ) إطلاقاً"[209].

وقال ايضاً: "لم يثبت في (عسى) معنى المقاربة وضعاً، ولا استعمالاً"[210].

٣ ــ (كاد) أشدُّ مبالغةً في القربِ من (عسى)[211].

٤ ــ (كـــاد) لمقاربـــةِ ذاتِ الفعلِ من غيرِ تراخٍ، و(عسى) لمقاربـــة ذاتِ الفعلِ بتراخٍ[212]، وما كان للمقاربةِ من غيرِ تراخٍ أولَى بالأمّيّةِ ممّا كان لها مع تراخٍ.

---

[209] شرح الرضي على الكافية (٤/٢١١).

[210] شرح الرضي على الكافية (٤/٢١٦).

[211] انظر التذييل والتكميل (٤/٣٢٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/١١٩).

[212] انظر شرح الجمل لابن عصفور (٢/١٧٦).

٥ ـ (كاد) في الأصل بمعنى قرب، ولا تستعمل على أصل الوضع، فلا يُقالُ: كاد زيدٌ منَ الفعلِ، بل تجرَّدتْ للدلالة على المقاربةِ، و(عسى) تستعملُ للمقاربةِ ولغيرِها، فما تجرَّد للمقاربة أولى بالأمّيّةِ ممّا جاء عليها وعلى غيرِها[٢١٣].

٦ ـ التصرُّف في (كاد) أكثرُ منه في (عسى)

فالمحكيُّ في (كاد) ماضيها، ومضارعُها، واسم فاعلها، ومصدرُها، يُقالُ: كادَ يكادُ كَيْداً ومَكاداً ومَكادةً وكَيْدودةً وأنا كائدٌ، من باب هابَ يهابُ، يائيُّ العينِ.

وحكى سيبويه: كُدْتُ، والأصمعي: كَوْداً، فهذا واويٌّ من باب خاف يخافُ.

وأمّا (عسى) فالجمهور على أنّه جامدٌ على صورة الماضي، لا يصحُّ فيه غير ذلك.

وحكى عبد القاهر الجرجانيُّ مضارعَ (عسى)، واسمَ فاعلِه.

وحكى ابنُ ظفرٍ في شرح المقامات: عَسِيتُ أعسى. قال النيلي: وعلى هذا فيقال في اسم فاعِلِه: عاسٍ.

وقال العُماني في شرح الفصيح: وزعم بعضُهم أنه يُقالُ: عسى يعسُو، وعسى يعسي، فتكون (عسى) على هذا متصرِّفةً.

---

[٢١٣] انظر شرح الرضي على الكافية (٤/٢٢٠).

وأنكـــره عبد الدائم القيرواني في حُلا العُلا، وقال: لا يقالُ في (عسيتُ): يفعلُ، ولا: فاعلٌ.

وحكى أبو زيدٍ وابن الأعرابي اسمَ فاعلِه على (عَسٍ)، وما أعساه! وأعْسِ به!

قال النِّيلي: هذا هنا بمعنى حقيقٌ وخليقٌ، وليس من (عسى) التـــي للـــرجاءِ. ووهم ابن مالك وغيرُه ممن ظنَّ قولَهم في باب التعجُّب: ما أعساه، وأعْسِ به! من (عسى) الرجائية، بل هو من التي بمعنى حقيقٌ وخليقٌ، كما سبق[٢١٤].

٧ ــ لا يضمر الشأن في (عسى)، على رأيٍ، ويضمر في (كاد) اتفاقاً، بل هو مشهورٌ فيها[٢١٥].

٨ ــ إنّ (كــــاد) يُخـــبرُ بها عن المقاربة فيما مضى، وفيما يُســـتقبل، نحوُ قولك: كاد زيدٌ يقومُ أمسِ، ويكادُ يخرجُ غداً، ولمّا كانت (عسى) طمعاً، والطمع يختصُّ بالمستقبل، كانت له فقط[٢١٦].

ــ **وثامــنُها:** توسُّـــعهم فيها بما لا يُوجدُ في غيرِها، أو في جميعها، ومن ذلك:

١ ــ إضمارُ الشأنِ فيها:

---

[٢١٤] انظـــر شـــرح الرضي على الكافية (٤/٢٢٠)، و التذييل والتكميل (٤/٣٧١–٧٢)، و تعليق الفرائد للدماميني (٣/٣٨٢، ٣١٤–١٦)، و الهمع للسيوطي (٢/١٢٦–٢٧).

[٢١٥] انظر شرح الرضي على الكافية (٤/٢١٧–١٨)، و تعليق الفرائد للدماميني (٣/٢٩٤).

[٢١٦] انظر شرح المفصل لابن يعيش (٧/١٢٠).

قـــال الرضـــي: "وليس بمشهورٍ إضمارُ الشأنِ، من أفعالِ المقاربةِ، إلا في كاد"[٢١٧]، وهو في غيرِها غيرُ مسموعٍ، أو نادرٌ، أو ضرورةٌ.

٢ ـ مجيءُ خبرِها مفرداً منصوباً:

ولم يُسمع في غيرِ (كاد)، و(عسى)، قال تأبّطَ شرّاً:

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ، وما كِدتُ آيباً

وكم مثلُها فارقتُها، وهي تَصفِرُ

وقال رؤبة:

أكثرتَ في العذلِ مُلحّاً دائماً

لا تُكثرَنْ إني عَسَيْتُ صائماً[٢١٨]

٣ ـ مجـــيءُ خـــبرِها من غيرِ (أنْ) كثيراً، وبها قليلاً، أو نـــادراً، أو ضـــرورةً، وحُملتْ (كرب) عليها، في حين أنّ (أنْ) امتنعـــت من جميع أفعالِ الشروعِ، ووجبت مع أفعالِ الرجاء عدا (عسى)، وهي في (عسى وأوشك) عكس (كاد)[٢١٩].

ـ **وتاســعُها:** ليســت جميعُ المذكوراتِ من أفعالِ المقاربةِ محلَّ إجماعٍ عليها، بل المشهور الذي عليه الأكثر:

---

[٢١٧] شرح الرضي على الكافية (٢١٨/٤).

[٢١٨] انظر شرح التسهيل لمصنفه (٢٩٣/١)، ولأبي حيان (٣٤٣/٤)، وللدماميني (٩٣-٢٩٢/٣).

[٢١٩] انظر أوضح المسالك (١٧-٣١٠/١).

كـــاد، وكـــرب، وأوشـــك: في المقاربة، وعسى، وحرى، واخلولق: في الرجاء، وأخذ، وجعل، وأنشأ، وعلق، وطفق،: في الشروع.

والرضـــيُّ لا يَعدُّ جميعَ أفعالِ الشروعِ في أفعالِ المقاربةِ، ولا يعدُّ (عسى) منها كذلك[٢٢٠].

و(حَرَى) المشهورُ اسميَّتُها وتنوينُها، وقال أبو حيان: يُحتاج إلـــى إثـــباتِ كـــونِ (حَرَى) فعلاً ماضياً بمعنى (عسى) إلى نقلٍ يُفصح عن ذلك[٢٢١].

و(كَرِب) أقلُّ شهرةً واستعمالاً من (كاد)، ولم يعدَّها بعضهم مـــن أفعال المقاربة، وذهب إلى أنها من أفعال الشروع[٢٢٢]، وقد تقدَّمَ أولوية أفعال المقاربة بالأمّيّةِ، وعدم الاعتداد بأفعالِ الشروع عند الرضي.

و(اخْلَوْلَـــقَ) ليســـت، على رأيٍ، من الأفعال الناقصة، وإن كـــان فـــيها معـــنى المقاربـــة، فما اجتمع فيه أمران: النقصان والمقاربة، أَولى بالأمّيّةِ ممّا فيه واحدٌ منهما[٢٢٣].

و(عسى) تقدَّمَ أحقيَّةُ (كاد) بالأميّةِ منها.

---

٢٢٠ انظر شرح الرضي على الكافية (٤/٢١١-١٢).

٢٢١ انظر التذييل والتكميل (٤/٣٣٠)، و تعليق الفرائد للدماميني (٣/٢٨٤-٨٥).

٢٢٢ انظر التذييل والتكميل (٣/٣٣١).

٢٢٣ انظر شرح الجمل لابن عصفور (٢/١٧٧)، و التذييل والتكميل (٤/٣٣١).

و(أوشـــك) لـــيس بشهرة (كاد)، ولا بكثرتِه، ولا بتصرّفِه، ويتخلّف عن (كاد) في أمورٍ يختصُّ بها الأخير.

كان

إجمـــاع الـــنحاة على عدِّ (كان) أمَّ بابها قائم لا خلاف فيه، والتصريح بذلك شائع في مصنفاتهم كثرةً ملحوظةً.

وإنّمـــا جُعلـــتْ (كـــان) أُمّاً لأخواتِها من أفعالِ بابها لثمانية أوجهٍ، وهي على سبيل الإجمال:

١ ــ إن (كـــان) الـــتامة دالـــة علـــى الكون، والكون يعم جميع مدلولات أخواتها، إذ كل شيء داخل تحت الكون.

٢ ــ إن (كـــان) تدل على مطلق الزمان الماضي، و(يكون) تدل علـــى مطلـــق الزمان المستقبل، وسائر أخواتها تدل على زمان مخصوص.

٣ ــ دلالـــتها علـــى كون مطلق، وسائر أخواتها تدل على كون مقيدٍ، والمقيد فرعٌ عن المطلق.

٤ ــ كونها أكثر استعمالاً من سائر أخواتها.

٥ ــ توســعهم فيها بما لا يستعمل في غيرها، وعدم تخلفها عن شيء جاز في أخواتها.

٦ ــ بقــية أخوات (كان) تصلح أخباراً لها، ولا تصلح هي خبراً لإحداهن.

٧ ــ سعة أقسامها.

٨ ــ اختصاصها بأمورٍ دون سائر أخواتها.

وهذا تفصيل الكلام في هذه الأوجه:

ــ الوجهُ الأولُ:

الوجهُ الأول من الأوجه الدّاعية إلى اعتبار (كان) أُمّاً للباب هو: أنّ (كان) التّامّةَ دالّةٌ على الكَونِ، والكَونُ يَعُمُّ جميعَ مدلولاتِ أخواتِها؛ إذْ كُلُّ شيءٍ داخلٌ تحتَ الكونِ[٢٢٤].

ــ الوجه الثاني:

إن (كــان) دالّةٌ على مُطلقِ الزّمانِ الماضي، و(يكون) دالّةٌ على مطلقِ الزمانِ المستقبلِ، بخلافِ غيرِها من أفعالِ هذا البابِ، فإنّهــا تــدلُّ على زمانٍ مخصوصٍ، كالصّباحِ والمساءِ، والعامُّ أصلٌ للخاصّ، والمطلقُ أصلٌ للمقيّدِ، والإفرادُ أصلٌ للتركيبِ[٢٢٥].

---

[٢٢٤] انظر كشف المشكل للحيدرة اليمني (٢٢٦/١)، و اللباب للعكبري (١٦٦/١)، و حاشية الصبان على الأشموني (٢٢٥/١).

[٢٢٥] انظر اللباب للعكبري (١٦٦/١).

ـ الوجه الثالث:

إنّ معــنى (كــان) الدّلالةُ على كونٍ مطلقٍ، وسائرُ أخواتِها تدلُّ على كونٍ مقيّدٍ، والمقيّدُ فرعٌ عن المطلقِ.

فمعــنى كــان زيــدٌ قائماً: لزيدٍ قيامٌ له حصولٌ في الزمانِ الماضي، ومعنى صار زيدٌ قائماً: لزيدٍ قيامٌ له حصولٌ في الزمان الماضــي بعــد أنْ لم يكن، ومعنى أصبح زيدٌ قائماً لزيدٍ قيامٌ له حصولٌ في الزمانِ الماضي وقتَ الصبحِ، وكذا سائرُها، ففي كلِّها معنى الكونِ مع قيدٍ آخرَ، كما ترى[٢٢٦].

ـ الوجه الرابع:

إنّ (كان) أكثرُ استعمالاً في كلامِ العربِ من سائرِ أخواتِها، ودلــيلُ ذلك حذفُهم نون (يكن) بشروطِها التي سيأتي ذكرُها[٢٢٧]، والعربُ إذا كثر لفظٌ على لسانهم التمسوا له الخفّةَ[٢٢٨].

ـ الوجه الخامس:

تَوسُّــعهم فيها بما لا يُستعملُ في غيرِها، وعدم تخلّفها عن شيءٍ جاز في أخواتِها[٢٢٩].

---

[٢٢٦] شرح الرضي على الكافية (٤/١٨١–٨٣، ٢٠٢)، وتعليق الفرائد للدماميني (٣/٦٠، ١٧١–٧٢).

[٢٢٧] انظر ص(١٥٨) من هذا الكتاب.

[٢٢٨] انظر اللباب للعكبري (١/١٦٦)، و التذييل والتكميل ((٤/٢٢٨)، و تعليق الفرائد للدماميني (٣/٢٢٩).

[٢٢٩] انظر شرح التسهيل لمصنفه (١/٣٦٥).

ـ الوجه السادس:

إنّ بقــيةَ أخوات (كان) تصلُح أخباراً لها، كقولك: كان زيدٌ أصبحَ منطلقاً، ولا يحسنُ: أصبح زيدٌ كان منطلقاً[٢٣٠].

ـ الوجه السابع:

سَعَةُ أقسامها، بخلافِ ما سِواها من أفعالِ هذا البابِ، ومن أقسامها:

أولاً : الناقصة:

وهي على أربعة أقسامٍ، سيأتي تفصيلُ الكلامِ فيها، وذكر ما في بعضها من الخلاف[٢٣١]، وهي[٢٣٢]:

١ ـ التــي تــدلُّ علــى أمرٍ وقعَ في الزّمانِ الماضي، ثم انقطع، كقولِكَ: كان زيدٌ مريضاً، وهو اليومَ صحيحٌ.

٢ ـ التي تدلُّ على الأمرِ المُشاهَدِ في الحالِ، وقد كان على تلك الصّفةِ فيما مضى من الزمانِ، كقوله تعالى:

---

[٢٣٠] انظــر اللــباب للعكبري (١/١٦٦)، ولا يقال هنا: قد سبق أن (كان) تزاد بين الأمرين المتلازمين، واسم أصبح وخبرها من ذلك، فلم لا تكون (كان) زائدة هنا؟
والجواب: هذه قضية أخرى، والكلام الآن في أصالة (كان)، وليس في زيادة. وأيضاً: زيادتها لم تسمع في مثل هذا الموضع، وسبق أن الحكم بالزيادة فرع، والأصل الحكم بالأصالة، ثم هو محتاج إلى سماع، ومقصور عليه، في غير ما جعل مقيساً في باب التعجب.

[٢٣١] انظر ص(١٣١) من هذا الكتاب.

[٢٣٢] انظر الحلل في إصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي (١٧٣-١٧٤).

(وكان الله عليماً حكيماً)[٢٣٣].

٣ ــ التـــي بمعنى صار مفيدةً الانتقالَ من صفةٍ إلى صفةٍ، أو مـــن حقـــيقةٍ إلـــى حقـــيقةٍ، نحـــو قوله تعالى: (فكانت هباءً منثوراً)[٢٣٤].

٤ ــ الشـــأنيّةُ التي اسمُها ضميرُ الشأنِ أو القصّةِ وخبرُها جملةٌ، نحو: كان قام زيدٌ.

ثانياً: التّامّةُ:

وهي على قسمين[٢٣٥]:

١ــ الزائدة: وسيأتي تفصيلُ الكلامِ فيها[٢٣٦].

٢ــ وغيرُ الزائدة، وهي على أنواعٍ:

أ ــ الشّأنية: عند من يراها قسماً من أقسام التّامّةِ[٢٣٧].

ب ــ التـــي بمعنى ثَبَتَ: قال ابنُ مالكٍ "وثبوتُ كلِّ شيءٍ بحسبه، فتارةً يُعبّرُ عنه بالأزليّةِ، نحو: كان اللهُ ولا شيءَ معه.

وتارةً يُعبّر عنه بحَدَث، كقوله:

---

[٢٣٣] الفتح : ٤.

[٢٣٤] الواقعة :٦.

[٢٣٥] انظر شرح الجمل لابن خروف (٤٣٨/١).

[٢٣٦] انظر ص(١٤١) من هذا الكتاب.

[٢٣٧] انظر ص(١٣٤) من هذا الكتاب.

إذا كانَ الشتاءُ فأدفئوني فإنَّ الشيخَ يُهرِمُه الشتاءُ

وتارةً يُعبَّر عنه بحضَرَ، كقولِه تعالى: (وإن كان ذو عسرةٍ)[٢٣٨].

وتارةً يُعبّر عنه بقَدَّرَ، أو وقَعَ، نحوُ: ما شاء الله كان"[٢٣٩].

قال المراديُّ: "التعبير بقَدَّرَ مشكلٌ؛ لأنَّ (شاء الله) بمعنى قَدَّر، فيتّحدُ السبب والمُسبَّب"[٢٤٠].

ج ـ والتي بمعنى خَلَقَ، يُقالُ: كان عبدُ الله، أي: خَلَقَ. ذكر ذلك ابن عصفور[٢٤١]، وأبو حيان عن بعض أصحابه، ثم قال مستدركاً على ابن مالك: فأمّا قولُه: بمعنى خَلَقَ، فهي التي بمعنى حَدَثَ، وكان قد ذَكَرَ أنها تأتي بمعنى حَدَثَ، فجعلهما معنَيين، وهما معنىً واحد"[٢٤٢].

د ـ والتي بمعنى أقامَ، ومن ذلك قول الشاعر:

كانوا، وكُنّا، فما ندري على وَهَلٍ

أ نحنُ فيما لَبِثْنا أمْ هُمُ عُجَلُ

---

[٢٣٨] البقرة : ٢٨٠.

[٢٣٩] انظر شرح التسهيل لمصنفه (٣٤٢/١).

[٢٤٠] انظر تعليق الفرائد للمرادي (١٧٦/٣).

[٢٤١] انظر شرح الجمل لابن عصفور (٤١٣/١).

[٢٤٢] انظر التذييل والتكميل لأبي حيان (١٣٩/٤).

هـ ـ والتي بمعنى كَفَلَ، يُقال: كُنْتُ الصَّبيَّ: كَفَلْتُه، ومصدرُها: كِيانَةً.

و ـ والتي بمعنى غَزَلَ، يُقال: كُنْتُ الصُّوفَ: غَزَلْتُه.

وهنا خمسُ مسائل:

المسألة الأولى: في حَدِّ الأفعالِ الناقصةِ، والأفعالِ التامَّة[٢٤٣]:

قالوا: الناقصةُ ما وُضِعَ لتقريرِ الفاعلِ على صفةٍ.

والتَّامَّةُ: ما وُضِعَ لصفةٍ وتقريرِ الفاعلِ عليها.

قال الجامي في شرحه على الكافية: "ما وُضِعَ؛ أي: أفعالٌ وُضِعتْ لتقريرِ الفاعلِ على صفةٍ؛ أي: العمدةُ فيما وُضِعتْ له هذه الأفعالُ هو تقريرُ الفاعلِ على صفةٍ.

ولا شكَّ أنَّ هذه الصفةَ خارجةٌ عن ذلك التقريرِ الذي هو العمدةُ في الموضوعِ له؛ أنَّ ذلك التقريرَ نسبةٌ بينَ الفاعلِ والصِّفة، فكلٌ من طرفيها خارجٌ عنها.

---

[٢٤٣] انظر التعريفات للجرجاني (٣٣)، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (٨٠)، والكافية لابن الحاجب (٢٠٦)، وشرح الأنموذج للأردبيلي (١٩٩)، وشرح المفصل لابن الحاجب (٢/٧١).

فخــرج مــن الحــدّ الأفعالُ التّامّةُ؛ لأنّها موضوعةٌ لصفة وتقريرِ الفاعلِ عليها، فكلٌّ من الصفةِ والتقريرِ عمدةٌ فيما وُضعت له، لا التقريرُ وحده.

وإنّما جعلنا التقريرَ المذكورَ عمدةً للموضوع له في الأفعالِ الناقصةِ، لا التّامّة؛ لاشتمالِها على معانٍ زائدةٍ على ذلك التقرير، كالزّمانِ في الكُلّ، والانتقالِ والدّوامِ والاستمرارِ في بعضِها.

ولو جُعلَ الموضوع له جزئيّاتِ ذلك التقرير، فيقال (صار) مثلاً موضوعٌ لتقريرِ الفاعلِ على صفةٍ على وجهِ الانتقالِ إليه في الزّمانِ الماضي، وكذا كلُّ فعلٍ منها، فلا شكّ أنّ كلَّ جزئيٍّ تمامُ الموضـــوعِ له بالنســبة إلى ما هو موضوع له، والصفة خارجة عنه.

فخــرج الأفعــالُ التّامّةُ منها، ولا يَبْعُدُ أن يُجعلَ اللامُ في قولــه: (لــتقريرِ الفاعل) للغرض، لا صلة الوضعِ، ولا شكّ أنّ الغــرضَ مــن وضــعِ الأفعالِ الناقصةِ هو التقريرُ المذكورُ، لا الصــفات، بخــلافِ الأفعــالِ الــتّامّة، فإنّ الغرضَ من وضعِها مجموعُهــا، لا التقريرُ فحسبُ، كما عرفت، فخرجتْ عن حدّها، فظهــرَ بمــا ذكرنا أنّ هذا الحدّ لا يحتاج إلى قيدٍ زائدٍ لإخراجِ الأفعالِ التّامة أصلاً"[٢٤٤].

---

[٢٤٤] الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب للجامي (٢/٢٨٦-٨٧).

وقولُ الجامي: إن هذا الحدَّ، بما شرحه وأوضحه منه، غيرُ محتاجٍ إلى قيدٍ لإخراج الأفعال التّامّة، إشارةٌ إلى ما ذكره الرضيّ في شرح هذا الحدّ، قال: "قوله: ما وُضع لتقرير الفاعلِ على صفة، كان ينبغي أن يُقدِّرَ الصفةَ، فيقول: على صفةٍ غيرِ مصدره، فإنّ (زيد) في: ضرب زيدٌ، أيضاً متّصفٌ بصفة الضّربِ، وكذا جميعُ الأفعالِ التّامّة، وأمّا الناقصةُ فهي لتقريرِ فاعلها على صفة متصفة بمصادرِ الناقصة، فمعنى كانَ زيدٌ قائماً: أنّ زيداً متّصفٌ بصفة القيامِ المتّصف بصفة الكون؛ أي: الحصول والوجود، ومعنى صار زيدٌ غنياً: أن زيداً متّصفٌ بصفة الغنَى المتّصف بصفة الصّيرورة؛ أي: الحصول بعد أنْ لمْ يحصلْ"[245].

المسألة الثانية: في اختلافهم في سبب تسميتِها ناقصةً وتامّةً، وهم في هذا على ثلاثة مذاهب:

المذهبُ الأوّلُ:

مذهبُ جمهرةٍ، منهمُ: المبرِّدُ، وابنُ السرّاجِ، وأبو عليّ الفارسيّ، وابنُ جنّي، وابنُ برْهان، وعبدُ القاهرِ الجُرْجاني، والأستاذُ أبو عليّ الشّلَوْبينُ، وابنُ يعيش[246].

---

[245] شرح الكافية للرضي (٤/١٨٢). وانظر أيضاً: شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب (٣٦٣-٦٤)، وشرح الفريد للإسفراييني (٣٠٨)، وحاشية الجرجاني على المطول للتفتازاني (١٥١).

[246] وقيل: إن هذا هو مذهب سيبويه، أو هو ظاهر كلامه. انظر شرح التسهيل لمصنفه (١/٣٣٨-٤١)، والارتشاف لأبي حيان (٢/٧٥)، وحاشية الشيخ يس على الفاكهي على القطر (٢/١٤)، والهمع للسيوطي (٢/٧٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/٨٩).

قـــالوا: إنّما سُمِّيتْ ناقصةً لأنّها تدلُّ على زمنٍ دُونَ حدثٍ، فنقصـــتْ بهذا عمّا سواها من الأفعالِ الدّالّةِ على الحدثِ وزمانه، وهما، الحدثُ والزّمانُ، تَمامُ دَلالةِ الفعلِ، فالتّامُّ من الأفعالِ، وهو مـــا ســـوى كـــانَ وأخواتها وما حُمل عليها، ما دلَّ عليهما معاً، ونُقصـــانُ الدّلالةِ على الحدثِ، من كان وأخواتها، سببُ تسميتِها ناقصةً.

وأضـــاف آخـــرون فقالوا: ولعدمِ دلالتها على الأحداثِ لم يُنطقْ لها بالأحداثِ؛ أي بالمصادر[٢٤٧].

وانتصــــر لهـــذا المذهب قومٌ، وتعرّضَ للرّدِّ عليه والقولِ ببطلانه آخرون.

فممَّـــنِ انتصر له العصامُ الإسفراييني موافقاً في عدمِ دلالة هـــذه الأفعـــال على الأحداثِ، قائلاً باشتمالها عليها، ومفرّقاً بين الأمريـــنِ بقوله: "وجهُ نُقصانها عندهم أنّها لا تدلُّ على الحدثِ، وإنمـــا تـــدلُّ علــــى الزّمانِ فقط. وفيه نظرٌ؛ لدلالتها على النسبة

---

[٢٤٧] ذهب ابن خروف في شرح الجمل (٤١٥/١)، وابن عصفور في شرح الجمل أيضاً (٣٨٥/١-٨٦) إلى أن هذه الأفعال الناقصة مشتقة من أحداث لم ينطق بها. قال ابن عصفور: "والصحيح أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها. وقد تقرر من كلامهم أنهم يستعملون الفروع، ويهملون الأصول. والذي حمل على ادعـــاء مصادر لهذه الأفعال التي قد رفض النطق بها أنها أفعال، فينبغي أن تكون بمنزلة سائر الأفعال في أنها مأخوذة من حدث. ومما يدل على أن في هذه الأفعال معنى الحدث أمرهم بها، وبناء اسم الفاعل منها، نحو: كن قائماً، وأنا كائن منطلقاً. والأمر لا يتصور بالزمان، وكذلك لا يبنى اسم الفاعل بالزمان. فـــإن قـــيل: لا تدل على الحدث، إذ قد رفض النطق به. فالجواب: إن الخبر الذي عوض منه يقوم في الدلالـــة علـــى حركة الفاعل". ويمكن إبطال دعوى ابن خروف وابن عصفور بما سيأتي بيانه. وانظر شرح التسهيل لمصنفه (٣٣٨/١-٤١)، والهمع للسيوطي (٧٤/٢).

أيضاً. ولا يَرِدُ عليه ما أُورِدَ من أنَّ صار يدلُّ على الصيرورة، وهـــذا حدثٌ؛ لأنَّ الحدثَ معنىً مستقلٌّ بالمفهوميّةِ، والصّيرورةُ وأخواتُها المعتبرةُ في مفهوماتِ هذه الأفعالِ نِسَبٌ مخصوصةٌ، لا مطلقـــةٌ، ولو كان الحدثُ مفهوماً مستقلاً لكانَ (ضربَ) دالاً على حدثيْـــنِ، هما: الضربُ والثُّبوتُ. نعم: يتَّجهُ عليه أنّا لا نُسلِّمُ أنّ هـــذه الأفعالَ غيرُ مشتملةٍ على الحدثِ، فكان مثلاً معناه الثُّبوتُ المســـتقلُّ بالمفهوميَّةِ والزّمانِ، وثُبوتُ هذا الثُّبوتِ للفاعلِ، إلا أنّه رُبّمـــا يُجعلُ فاعلُ هذا الثُّبوتِ جملةً، فــ (كان زيدٌ قائماً) معناه: ثبتَ قيامُ زيدٍ، فالفاعلُ مجموعُ الجملةِ، والمستحقُّ لإعرابِ الفاعلِ هو المجموعُ، إلا أنّه أُجريَ إعرابُ الفاعلِ على الجزء الأوّلِ كما أُجـريَ إعـــرابُ الحالِ الذي يستحقُّه مجموعُ الجملةِ على الجزء الأوّلِ في: بعتُه شاةً بدرهمٍ، بنصب (شاةً).

ونُصـــبَ الجزءُ الثاني منَ الفاعلِ[٢٤٨] لمشابهته بالمفعولِ في وقوعِه بعد المرفوعِ، واقتضاءِ الفعلِ إيّاهُ.

ونظيرُه جعلُ الجملةِ مفعولاً في نحو: علمتُ زيداً قائماً، فإنّ المعلـــومَ مجمـــوعُ الجملةِ، إلا أنّه أُجريَ إعرابُ المفعولِ الذي استحقَّه المجموعُ على كُلٍّ من الجزأين"[٢٤٩].

[٢٤٨] الذي هو خبر كان، بناءً على مذهبه من أنّ فاعل كان هو اسمها وخبرها معاً.

[٢٤٩] انظر شرح الفريد للعصام الإسفراييني (٣٠٨-٣٠٩).

وممّن تعرّض للرّدّ على هذا المذهب، وهم كُثُرٌ، والقول ببطلانه: الرَّضيُّ في شرحه على الكافية، وابنُ مالكٍ في شرحه على التسهيل، وأبو حيان في الارتشاف، والسيوطي في الهمع، وغيرُهم.

قال الرضيُّ: "وما قاله بعضهم من أنّها سُمّيتْ ناقصةً لأنّها تدلُّ على الزّمانِ دونَ المصدرِ، ليس بشيءٍ؛ لأنّ (كان) في نحو: كان زيدٌ قائماً، يدلُّ على الكونِ الذي هو الحصولُ المطلقُ، وخبرُه يدلُّ على الكونِ المخصوصِ، وهو كونُ القيامِ؛ أي: حصولُه، فجيءَ أوّلاً بلفظٍ دالٍّ على حصولٍ ما، ثمّ عُيِّنَ بالخبرِ ذلك الحاصلُ، فكأنّكَ قلتَ: حصل شيءٌ ما، ثم قلتَ: حصلَ القيامُ، فالفائدةُ في إيرادِ مطلقِ الحصولِ أوّلاً، ثم تخصيصه، كالفائدة في ضميرِ الشأنِ قبلَ تعيينِ الشّأنِ، على ما مرَّ في بابه، مع فائدةٍ أخرى ههنا، وهي دلالتُه على تعيينِ زمانِ ذلك الحصولِ المقيّدِ، ولو قلنا: (قام زيدٌ) لم يحصل هاتانِ الفائدتانِ معاً، فـ(كان) يدلُّ على حصولِ حدثٍ مطلقٍ تقييدُه في خبرِه، وخبرُه يدلُّ على حدثٍ معيَّنٍ واقعٍ في زمانٍ مطلقٍ تقييده في (كان)، لكنّ دلالةَ كان على الحدثِ المطلقِ؛ أي: الكوْنِ، وضعيّةٌ، ودلالةُ الخبرِ على الزمانِ المطلقِ عقليّةٌ. وأمّا سائرُ الأفعالِ الناقصةِ، نحو: صار الدّالُّ على الانتقال، وأصبح الدّالُّ على الكونِ في الصُّبح أو الانتقال، ومثلُه أخواتُه، وما دامَ الدّالُّ على معنى الكونِ الدّائمِ، وما زال الدّالُّ

على الاستمرارِ، وكذا أخواتُه، وليس الدَّالُّ على الانتفاءِ، فدلالتُها علـــى حـــدثٍ معيَّنٍ لا يدلُّ عليه الخبرُ في غايةِ الظُّهورِ، فكيف تكونُ جميعُها ناقصةً بالمعنى الذي قالوه"[٢٥٠].

وذهـــب ابنُ مالكٍ إلى بُطلانِ هذا المذهبِ من أوجهٍ عشرةٍ، قال: "ودعواهم باطلةٌ من عشرةِ أوجهٍ:

الأول: إنَّ مُدَّعي ذلك معترفٌ بفعليّةِ هذه العواملِ، والفعليّةُ تســتلزمُ الدلالةَ على الحدثِ والزّمانِ معاً؛ إذ الدّالُّ على الحدثِ وحدَه المصدرُ، والدّالُّ على الزمانِ وحدَه اسمُ الزمانِ، والعواملُ المذكورةُ ليست بمصادرَ ولا أسماءَ زمانٍ، فبطل كونُها دالةً على أحدِ المعنيينِ دونَ الآخرِ.

الثاني: إنّ مدّعي ذلك معترفٌ بأنّ في كُلِّ فعلٍ الدّلالةَ على المعنيين، فحكمُه على العواملِ المذكورةِ بما زعمَ إخراجٌ لها عن الأصلِ، فلا يُقبلُ إلا بدليلٍ.

الثالـــث: إنّ العواملَ المذكورةَ لو كانت دلالتُها مخصوصةً بالـــزّمانِ لجـــاز أن تنعقدَ جملةٌ تامّةٌ من بعضِها ومنِ اسمِ معنًى، كمـــا ينعقدُ منه ومنِ اسم زمانٍ، وفي عدمِ جوازِ ذلك دليلٌ على بطلانِ دعواه.

---

[٢٥٠] انظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (٤/١٨١-١٨٢).

الـــرابعُ: إنّ الأفعـــالَ كلَّهـــا إذا كانت على صيغةٍ مختصّةٍ بـــزمانٍ معيـــنٍ فلا يمتازُ بعضُها من بعضٍ إلا بالحدثِ، كقولنا: أهـــانَ وأكـــرمَ، فإنهمـــا متساويان بالنسبةِ إلى الزمانِ، مفترقانِ بالنسبةِ إلى الحدثِ، فإذا فُرضَ زوالُ ما به الافتراقُ، وبقاءُ ما به التّساوي، لزم ألا يكون بين الأفعالِ المذكورةِ فرقٌ ما دامتْ على صـــيغةٍ واحدةٍ، ولو كان الأمرُ كذلك لم يكنْ فرقٌ بين: كان زيدٌ غنـــياً، وصار غنياً، والفرقُ حاصلٌ، فبطل ما يُوجبُ خلافَه. ولو كـــان الأمـــرُ كذلك لزمَ تناقضُ قولِ من قال: أصبح زيدٌ ظاعناً، وأمســـى مقيماً؛ لأنّه على ذلك التقديرِ بمنزلةِ قولِه: زيدٌ قبلَ وقتنا ظاعـــنٌ مقـــيمٌ، وإنّما يزولُ التناقضُ بمُراعاةِ دلالةِ الفعليّةِ على الإصباحِ والإمساءِ. وذلك هو المطلوب.

الخـــامسُ: إنّ مـــن جملةِ العواملِ المذكورةِ: انفكّ، ولا بُدَّ معهـــا من نافٍ، فلو كانت لا تدلُّ على الحدثِ الذي هو الانفكاكُ، بـــل على زمنِ الخبرِ، لزمَ أن يكون معنى: ما انفكَّ زيدٌ غنيّاً: ما زيـــدٌ غنـــياً في وقتٍ من الأوقاتِ الماضيةِ، وذلك نقيضُ المرادِ، فوجب بطلانُ ما أفضى إليه.

السادس: إنّ من جملةِ العواملِ المذكورةِ: دامَ، ومن شروطِ إعمالِهـــا عمـــلَ كان كونُها صلةً لـــ(ما) المصدريّةِ، ومن لوازمِ صـــحّةِ ذلـــك تقديرُ المصدرِ في موضعِها، كقولك: جُدْ ما دُمت

واجـــداً؛ أي: جُــدْ مُدَّةَ دوامِكَ واجداً، فلو كانت دامَ مجرّدةً عنِ الحدثِ لمْ يقمْ مقامَها اسمُ الحدثِ.

الســـابعُ: إنّ هـــذه الأفعالَ لو لم يكنْ لها مصادرُ لم تدخلْ علـيها أنْ، كقوله تعالى: (إلا أن تكونا ملكين)[٢٥١] لأنَّ أنْ هذه وما وُصـــلتْ بـــه في تأويلِ المصدرِ، وقد جاء مصدرُها صريحاً في قولِ الشاعرِ:

ببَذْلٍ وحِلْمٍ سادَ في قومِه الفتى
وكونُكَ إيّاهُ عليكَ يسيرُ

وقـــد حكى أبو زيدٍ في كتاب الهمزِ مصدرَ فَتِئَ مستعملاً، وحكى غيرُه: ظَلِلْتُ أفعلُ كذا ظُلُولاً.

وجاؤوا بمصدرِ كادَ في قولِهم: لا أفعلُ ذلك ولا كيداً؛ أي: ولا أكادُ كيداً. وكاد فعلٌ ناقصٌ من بابِ كان، إلا أنّها أضعفُ من كان؛ إذ لا يُستعملُ لها اسمُ فاعلٍ، واسمُ فاعلِ كان مستعملٌ، ولا يستعملُ منها أمرٌ، والأمرُ من كان مستعملٌ، وإذا لم يمتنع مصدر كـــاد، وهـــي أضـــعفُ من كان، فأن لا يمتنعَ مصدرُ كان أحقُّ وأولى.

الثامن: إنّ هذه الأفعالَ لو كانت لمجرّدِ الزمانِ لم يُغنِ عنها اسمُ الفاعلِ، كما جاء في الحديث: (إنّ هذا القرآنَ كائنٌ لكم أجراً،

---

[٢٥١] الأعراف: ٢٠.

وكائـــنٌ عليكم وزراً)، وقال سيبويه: (قال الخليل: هو كائنٌ أخيكِ علـــى الاســـتخفافِ، والمعنى: كائنٌ أخاك). هذا نصُّه[٢٥٢]. وقال الشاعرُ:

وما كلُّ من يُبدي البشاشةَ كائنٌ

أخاكَ إذا لم تُلفِه لك مُنجدا

لأنّ اسمَ الفاعلِ لا دلالةَ فيه على الزمانِ؛ بل هو دالٌّ على الحـــدثِ ومـــا هو به قائم، أو ما هو عنه صادرٌ. ومثل ذلك قولُ الشاعر:

قضى اللهُ يا أسماءُ أنْ لستُ زائلاً

أُحبُّكِ حتى يُغمضَ العينَ مُغمضُ

أراد: لستُ أزالُ أُحبُّكِ، فأعملَ اسمَ الفاعلِ عملَ الفعلِ.

التاســـع: إنّ دلالةَ الفعلِ على الحدثِ أقوى من دلالته على الـــزمانِ؛ لأنّ دلالـــتَه على الحدثِ لا تتغيَّرُ بقرائن، ودلالته على الزمانِ تتغيّرُ بالقرائنِ، فدلالته على الحدثِ أولى بالبقاءِ من دلالته على الزمانِ.

العاشـــر: إنّ هـــذه الأفعـــالَ لو كانت مجرّدةً عن الحدثِ، مخلصةً للزمانِ، لم يُبْنَ منها أمرٌ، كقولِه تعالى:

---

[٢٥٢] الكتاب (١/٦٦١).

﴿كونـــوا قوّامينَ بالقسط﴾[٢٥٣]؛ لأنَّ الأمرَ لا يُبنى مما لا دلالةَ فيه على الحدثِ.

ومـــا ذهبتُ إليه في هذه المسألةِ من كونِ هذه الأفعالِ دالّةً على مصادرِها هو الظاهرُ من قولِ سيبويهِ والمبرّدِ والسيرافيِّ. وأجاز السيرافيُّ الجمعَ بين كانَ ومصدرِها توكيداً، ذكر ذلك في شرح الكتاب"[٢٥٤].

ونقـــل المرادي هذه الأوجه العشرة، ثم قال: "ولا يخفاك ما في بعض هذه الوجوه من الضعف"[٢٥٥].

وذكـــر الســـيوطيُّ في الهمع بعضاً ممّا ذكره ابن مالك من أوجه الردّ، ثم قال: "ويُبنى على هذا الخلافِ عملُها في الظرفِ، والجارِّ والمجرورِ.

فمَـــنْ قـــال بدلالتها على الحدثِ أجاز عملَها فيه، ولذا علَّقَ بعضُهم المجرورَ في قوله تعالى: : ﴿أ كان للناس عجبا﴾[٢٥٦] بكان.

ومَنْ قال: لا يدلُّ عليه منَعَهُ.

وقد صرّحَ الفارسيُّ بأنّها لا يتعلّقُ بها حرف الجرِّ، ثم قالَ: وفي عملِها في ظرفِ الزمانِ نظرٌ. انتهى.

---

[٢٥٣] النساء : ١٣٥.

[٢٥٤] شرح التسهيل لمصنفه (١/٣٣٨-٤٠)، وانظر أيضاً حاشية الشيخ يس على الفاكهي (٢/١٤).

[٢٥٥] تعليق الفرائد للدماميني (٣/١٧٤).

[٢٥٦] يونس : ٢.

وحكـــى أبـــو حـــيّان الخلافَ الذي في عملها في الظرفِ والمجرورِ في عملِها في الحالِ.

فمَنْ منعه قال: لأنّه لا استدعاءَ لها للحالِ، والعاملُ مستدعٍ. ومَـــنْ جـــوَّزه قال: الحالُ يعملُ فيه هذا، وليس فعلاً، فـــ(كان) أَوْلى.

وأمَّا نصبُها المصدرَ فالأصح منعُه، على القولِ بإثباته لها؛ لأنّهم عوَّضوا عنِ النطقِ به الخبرَ.

وأجازه السيرافيُّ وطائفةٌ، فيُقال: كان زيدٌ قائماً كوناً"[٢٥٧].

المذهب الثاني:

وعليه الجَمهرة الأكبرُ، وأغلبُ المتأخّرين.

قـــالوا: إنمّـــا سُمّيتْ نواقصَ لعدمِ اكتفائها بالمرفوعِ بعدَها، وإنّمـــا لـــمْ تكتفِ بالمرفوعِ بعدَها؛ لأنَّ حدثَها، على ما مرَّ بيانُه، مقصـــودٌ إسنادُه إلى النسبة التي بين معموليها، فمعنى قولِنا: كانَ زيدٌ عالماً، هو وُجِدَ اتّصـافُ زيدٍ بالعلمِ، والاقتصارُ على المرفوعِ غيرُ وافٍ بذلك، فلهذا لم يَستغنِ الفعلُ بمرفوعه عن الخبرِ التّالي، فكان الفعلُ لهذا جديراً بأن يُنسبَ إلى النقصان"[٢٥٨].

---

[٢٥٧] انظر همع الهوامع للسيوطي (٢/٧٤-٧٥، ٨٢)، والارتشاف لأبي حيان (٢/٧٥)، وشرح الفاكهي على القطر وحاشية الشيخ يس عليه (٢/١٤).

[٢٥٨] انظر الكتاب (١/٤٥)، وشرح المفصل لابن الحاجب (١/٧٢)، وشرح الأنموذج للأردبيلي (١٩٩)، وشرح التسهيل لمصنفه (١/٣٤٠-٤١).

المذهب الثالث:

جمـــع فـــيه أصحابُه بين المذهبين السابقين، وعلّةُ النقصِ عـــندهم مركـــبةٌ، وليست مفردةً، كما هو عند أصحاب المذهبين الســـابقين، وممن ظاهر نصوصهم تقولُ بذلك ابن الخشاب وابن الأنباري، فعندهم أنّ هذه الأفعال سُمّيتْ نواقص لعدمِ دلالتها على الحدثِ، ولافتقارِها إلى أخبارِها.

قـــال ابنُ الخشّاب: "والفرقُ بينها وبينَ بقيّةِ الأفعالِ أنّ هذه تدلُّ على أزمنةٍ مجرّدةٍ منَ الأحداثِ، والأفعالُ موضوعةٌ للدّلالةِ علـــى الأحـــداثِ وعلـــى أزمنتها المعيّنة؛ ألا ترى أنكَ إذا قلتَ: ضـــربَ زيدٌ عمراً، دلَّ لفظُ ضربَ على الحركةِ المسمّاة ضرباً، وهـــي الحدث، وعلى زمانها، وهو الماضي، وإذا قلتَ: كان زيدٌ قائمـــاً، دلّتْ (كان) على أنّ قيامَ زيدٍ وقعَ في زمنٍ ماضٍ، ولهذا لـــزم (كـــان) وأخواتِها من الأفعالِ النواقص منصوبُها، ولم يلزم (ضـــرب) وأشباهَها منصوبُه؛ لأنّ منصوبَ (كان) مُتنزِّلٌ منزلةَ الحدثِ، وقائمٌ مقامَهُ.

ومـــن الفرقِ بين (كان) وبقيةِ الأفعالِ أنّ منصوباتِ الأفعالِ غـــيرُ مـــرفوعاتِها في المعنى، ومنصوبات (كان) وأخواتِها هي مـــرفوعاتُها فـــي المعـــنى؛ لأنّ معموليها، وهما اسمُها المرفوعُ وخبرُها المنصوبُ، هما مبتدأ وخبرٌ في الأصلِ، والمبتدأ إذا كان خبرُه مفرداً فهو هو في المعنى، أو مُتنزِّلٌ منزلتَه.

ولافـــتقارِ هذه الأفعالِ؛ أعني (كان) وأخواتها، إلى الأخبار سُمّيتْ ناقصةً"[259].

ولعــلَّ نصَّ ابنِ الأنباري في أسرار العربية يُدخلُه في هذا المذهـــب، قال: "وأمّا صار فتستعمل ناقصةً وتامّةً، فأمّا الناقصةُ فـــتدلّ على الزمانِ المجرّدِ عن الحدثِ، وتفتقرُ إلى الخبرِ، نحوُ: صــــار زيدٌ عالماً، مثلُ (كان) إذا كانت ناقصةً، وأمَّا التّامّةُ فتدلُّ علـــى الزمانِ والحدثِ، ولا تفتقر إلى خبرٍ، نحوُ: صار زيدٌ إلى عمروٍ، مثلُ (كان) إذا كانت تامّةً"[260].

المســـألة الثالثة: الخلافُ في حقيقةِ (كان وأخواتها) بينَ الفعليّةِ والحرفيّةِ.

أ – الجمهور: على أنها أفعالٌ.

ب – وذهب جماعةٌ: إلى القول بحرفيّة (ليس)، وفعليّة ما عداها.

ج – الزّجّاجيُّ: عبَّرَ عنها بالحروف.

شرح المسألةَ:

أ – استدلَّ الجمهورُ على فعليّتها بأمورٍ:

[259] انظر المرتجل لابن الخشاب (١٢٤-٢٥).

[260] انظر أسرار العربية لابن الأنباري (١٣٣-٣٤، ١٣٧).

أوّلهــا: تصــرّفُها كتصــرّفِ الأفعالِ التّامّة. تقولُ: (كان، يكـونُ، كُـنْ، كائنٌ، مكُونٌ، كَوْنٌ)، كما تقولُ: ضربَ، يضربُ، اضربْ، ضاربٌ، مضروبٌ، ضَرْبٌ[٦٦١].

ثانــيها: اتّصــال ضــمائرِ الفاعلين بها، ظاهرةً ومستترةً، ومعلومٌ أنها لا تتّصلُ إلا بالأفعالِ.

وقــولُ أبــي عليّ[٦٦٢]: إنّ اتّصال ضمائر الفاعلين بها ليس دلــيلاً علــى فعليّــتها مردودٌ من وجوهٍ، ليس هذا محلُّ بسطِها وشرحِها.

وثالــثُها: اتّصالُ تاءِ التّأنيث بها، ومعلومٌ أنّها لا تتّصل إلا بفعلٍ، ولا يُنتقضُ هذا بتاء رُبَّتَ وثُمَّتَ، وثَمَّتَ، ولاتَ.

ورابعُهــا: إعمالُها محذوفةً بعد إنْ ولَوْ وأنْ، نحوُ: إنْ خيراً فخــيرٌ، ولــوْ خاتماً من حديدٍ، وأمّا أنتَ ذا نفرٍ، وإعمالُ الأفعالِ محذوفــةً شــائعٌ مطــردٌ، ولا ينــتقض بإعمال (أنْ) المصدرية محذوفــةً، أو (رُبَّ) بعــد الواو أو الفاء، فهذا في الحروف على خلافِ الأصلِ فيها.

---

[٦٦١] قــد يستدرك على هذا الدليل، فيقال: القول باستعمال مصادر هذه الأفعال غير مسلم، كما مر بيانه، وإن ســلم ففي بعضها فقط. والخلاف في استعمال أسماء المفعول منها قائم أيضاً، فقد أجازه قوم منهم ســيبويه والفــراء والسيرافي، ومنعه آخرون منهم أبو علي الفارسي. واستعمال المبني للمجهول منها ممنوع، وأجازه الفراء، وكذا الأمر والمصدر من ما زال وأخواتها غير مسموع. وعليه، فتصرفها ليس كتصــرف ما عداها من التامة المتصرفة. وانظر شرح الجمل لابن عصفور (٣٨٤/١-٨٥)، وأوضح المسالك لابن هشام (٢٣٨/١)، واللباب للعكبري (١٧١/١).

[٦٦٢] المسائل الحلبيات لأبي علي (٢١١).

وخامسُها: دلالتُها على الفعلِ المحذوفِ في بابِ اشتغالِ الفعلِ عنِ المفعولِ بضميرِه، نحوُ: زيداً لستَ مثلَه.

وسادسُها: استتارُ ضميرِ الشأنِ فيها، نحو: كان زيدٌ قائمٌ، وتقديرُه: كان الأمرُ زيدٌ قائمٌ.

وسابعُها: اقترانُها بالزّمانِ، وهذا من خصائص الأفعال، وليست الأسماء ولا الحروف مقترنةً به، والقسمةُ ثلاثيةٌ لا غير.

وثامنُها: دخول علامات الأفعالِ عليها من نحوِ: قد، والسين، وسوف.

وتاسعُها: إنّ نقصانها لا يُخرجُها عن الفعليّة، كما أنّ جُمودَ (عسى، ونعم، وبئس، وليس، وفعل التعجب)، وغيرها ممّا لم يتصرّف، لا يخرجها عن الفعليّة.

وعاشرُها: إنّ النّوعَ إذا كانت له خواصٌ لم يلزمْ أن يُوجدَ جميعُها في كلِّ شخصٍ من أشخاص ذلك النوع، ولكنْ كُلُّ ما وُجدتْ فيه تلك الخواصُ، أو بعضُها، حُكم له بحُكمِ ذلك النوع، كما أنّ بعضَ الأسماء قد يتعرّى من بعضِ خواصّ الأسماء، ولا يُخرجها ذلك عن أن تكون اسماً، وكذلك الصفاتُ والأحوالُ قد يتعرّى بعضُها من بعضِ خواصّ الصّفاتِ وخواصّ الأحوالِ، ولا

يُوجِـــبُ ذلك أن تكون خارجةً عن حُكمِ أنواعِها لنقصانِ ما نَقص من خواصِّها وشروطِها[٢٦٣].

ب ــ وأمّا الذين قالوا بحرفيّة (ليس)، وهم ابنُ السرّاج في أحـــد قوليـــن له، وابـــنُ شُقَيرٍ، وأبو عليّ الفارسيّ في المسائل الحلبـيات، وهـــو أحد قولين له أيضاً، وتبعه به جماعةٌ، ونَسبَ الزّجاجيّ في كتابه اللامات[٢٦٤] هذا القول للكوفيّين كذلك.

قـــال ابن السرّاج: "كنتُ أقولُ (ليس) فعلاً منذ أربعينَ سنةً تقليداً، والأظهرُ في ليس أنها حرفٌ"[٢٦٥].

والجمهورُ على أنّها لنفي الحالِ، وذهب عددٌ غيرُ قليلٍ إلى أنها للنفي مطلقاً، قيل: وهذا مذهب سيبويه، وقالوا: وهو الأرجح.

ومن قال بحرفيّتها قال إنّها لمجرّد النفي.

وزعـــم الكســـائي والفـــراء، قـــيل: والكوفـــيون، وقـــيل: والـــبغداديون، أو طائفـــة منهم: أنها تكون عاطفةً نَسقاً، قال أبو علـــي: "والبغداديون، أو طائفة منهم، قد أجازوا هذا، فحكوا: قام القـــوم لـــيس زيـــداً، وقالوا: إن شئت صيّرتَ ليس نسقاً". وقال

---

[٢٦٣] انظـــر علـــل النحو لابن الوراق (٢٤٥)، وأسرار العربية لابن الأنباري (١٣٢)، وكشف المشكل للحـــيدرة اليمنـــي (١/٢٢٣-٢٤)، واللباب للعكبري (١/١٦٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٩٦)، والحلل في إصـــلاح الخلل لابن السيد البطليوسي (١٥٧-٥٨).

[٢٦٤] اللامات (٧).

[٢٦٥] انظر شرح عيون الإعراب لابن فضال المجاشعي (٩٤)، وفيه: "والأظهر في ليس أنها فعل". ولعلّه تحريفاً، والذي في الأصول لابن السراج (١/٨٢) القول بفعليتها.

المرادي: "وممّن نقل أنها تكون حرفاً عاطفاً عند الكوفيين ابن بابشاذ، والنحاس، وابن مالك. وحكاه ابن عصفور عن البغداديين". وقال ابن هشام: "أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون، على خلاف بين النقلة، وقال ابن فارس: "وزعم ناسٌ أنها تكون من حروف النسق، نحو: ضربتُ عبد الله ليس زيداً، وقام عبدُ الله ليس زيداً، ومررتُ بعبد الله ليس بزيدٍ، ولا يجوز حذفُ الباء؛ لأنّك لا تُضمرُ المرورَ والباءَ، ولو قلتَ: ظننتُ زيداً ليس عمراً قائماً، جازَ. قال لبيدٌ:

وإذا جُوزِيتَ قَرْضاً فاجْزِه

إنّما يُجزى الفتى ليس الجمَلْ

والبصريّون يقولون: لا يجوز العطف بـ(ليس)، وهي لا تُشبه من حروفِ العطف شيئاً؛ ألا ترى أنه يُبتدأ بها ويُضمر فيها.

وروى سيبويه هذا البيتَ: إنما يَجزي الفتى غيرِ الجمَل.

قالوا: وخَطَّأ: رأيتُ زيداً (ليس) عمراً؛ لأنّه لا يكون على تقديرهم فعلٌ بلا فاعل.

وكـان الكسـائيُّ يقـولُ: أُجريتُ (ليس) في النَّسقِ مُجْرى لا"[٢٦٦].

واحتجَّ هؤلاء لحرفيّة (ليس) بأمورٍ، وهي:

أولها: جمودُها على صورة الماضي وعدم تصرّفها.

وثانيها: عدم سماع مصدرٍ لها.

وثالثها: كونُها ليست على وزنٍ من أوزان الفعل.

ورابعُها: عدمُ التصرّف في معموليها كسائر الأفعال.

وخامسُـها: تجرُّدها لنفي الحال مثل (ما) أختها، ومشابهتها لها في عدم التصرّف في معموليهما.

وسادسُـها: إهمالُها وعدمُ إعمالها، ولو كانت فعلاً لما جاز ذلـك، احـتجاجاً بما سُمِعَ عن العربِ: ليس الطيبُ إلا المسكُ، بـرفعهما معـاً، وبقول أحدهم، وقد قيل له: فلانٌ يتهدَّدُك. فقال: علـيه رَجُلاً ليسي، فأتى بالياء وحدها دون نونِ الوقاية، كما هو مسـموعٌ فـي لعلّـي وليتي وإنّي وكأنّي ولكنّي، ولو كانت فعلاً لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال مع نون الوقاية.

---

[٢٦٦] انظر الصاحبي لابن فارس (٢٦٦)، والحلبيات لأبي علي (٢٦٤)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٥٥)، ومغني اللبيب لابن هشام (١/٢٩٦)، والجنى الداني للمرادي (٤٩٨)، والارتشاف لأبي حيان (٢/ ٧٩).

وسابعُها: أنها لو كانت فعلاً لكان ينبغي أن تُردّ إلى أصلها إذا اتّصلت بها التّاءُ، فيقال في لَسْتُ: لَيِسْتُ، فلمّا لم تردّ إلى أصلها دلّ ذلك على أنّ المغلَّبَ جانبُ الحرفيّة، لا الفعليّة[٢٦٧].

ـ وذهب المالقيُّ مذهباً وسطاً، فقال: "اعلمْ أنّ (ليس) ليستْ محضةً في الحرفيّة، ولا محضةً في الفعليّة، ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي، فزعم سيبويه أنها فعلٌ، وزعم أبو علي أنها حرفٌ.

والمُوجِبُ للخلاف بينهما فيها النظرُ إلى حدّها، فتكون حرفاً إذْ هي لفظٌ يدلّ على معنًى في غيرِه لا غير، كـ (من، وإلى، ولا، وما) وشبهها، أو النظرُ إلى اتّصالها بتاءِ التأنيثِ والضميرِ المرفوعِ والاستتارِ والرفعِ والنصبِ، فتقولُ: ليستْ هندٌ قائمةً، والزيدون ليسوا قائمين، وزيدٌ ليس قائماً، كما تقولُ: كانتْ هندٌ قائمةً، والزيدون كانوا قائمين، وكان زيدٌ قائماً، وهذه خواصُّ الأفعالِ، لا الحروفِ، فتكون فعلاً. وكلُّ واحد منهما إذا وقف على نظر الآخرِ تحصّلتِ الموافقةُ بينهما، وانتفى الخلافُ بينهما؛

---

[٢٦٧] بقي أن يقال: هذه الأمور السبعة وإن لم تكن كافية في الدلالة على حرفية ليس، فهي كافية في الدلالة على إيغالها في شبه الحرف. ولتنظر هذه الأدلة ومناقشاتها والردود عليها في المسائل الحلبيات لأبي علي (٢١٠-٧٠)، والإنصاف لابن الأنباري (١/١٦١-٦٢ المسألة ١٨)، وشرح عيون الإعراب لابن فضال (٩٤)، وشرح الرضي على الكافية (٤/١٩٩)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٣٧٨)، والجنى الداني للمرادي (٤٥٩-٦٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/١١١-١٢)، ومغني اللبيب لابن هشام (١/٢٩٣-٩٦)، والهمع للسيوطي (١/٢٨)، والحلل في إصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي (١٦٢)، والبسيط لابن أبي الربيع (١/١٦٣، ٢/٧٥٢-٥٣).

إذْ لا تصحُّ المنازعةُ فيه، فالخلافُ إذاً إنما هو من حيثُ الإطلاقُ لاختلافِ النظرينِ: هل في الأصلِ، أو هل في المعاملة.

فـــالذي ينبغـــي أن يقـــالَ فيها إذا وُجدتِ بغيرِ خاصيةٍ من خواصِّ الأفعالِ، وذلك إذا دخلتْ على الجملةِ الفعلية: إنّها حرفٌ لا غير، كـــ(ما) النافية، كقولِ الشاعرِ:

تُهدي كتائبَ خُضراً ليس يَعصمها

إلا ابتدارٌ إلى موتٍ بإلجامِ

فهـــذا لا منازعةَ في الحرفيةِ في (ليس) فيه؛ إذْ لا خاصيّةَ من خواصِّ الأفعالِ فيها.

وإذا وُجـــدتْ بشيءٍ من خواصِّ الأفعالِ التي ذكرناها قبلُ، قيل: إنّها فعلٌ؛ لوجودِ خواصِّ الأفعالِ فيها"[٢٦٨].

ج ـ الزّجّاجـــيّ عبَّرَ عن (كان) وأخواتها بالحروف، قال: "بابُ الحروفِ التي ترفعُ الأسماءَ وتنصب الأخبار"[٢٦٩].

ونُسب هذا إلى بعض البصريّين[٢٧٠]، أو بعض النحويّين[٢٧١]، ولـــيس هناك تصريح باسم غير الزجاجي، وأظنه المقصودَ بهذا البعض.

---

[٢٦٨] انظر رصف المباني للمالقي (٣٠٠-٣٠١).

[٢٦٩] الجمل للزجاجي (٤١).

[٢٧٠] انظر اللباب للعكبري (١/١٦٤).

[٢٧١] انظر أسرار العربية لابن الأنباري (١٣٢).

وقـــد تعقَّبَ النحاةُ الزّجّاجيَّ، وحاولَ بعضُهم توجيهَ مذهبه، فممّا قالوه:

١ ــ إنمـــا أرادَ بالحروفِ الكَلِمَ، فكأنّه قال: بابُ الكَلِمِ التي ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ، ويُعبِّرُ النحويّونَ عن الكلمةِ بالحرفِ، مجـــازاً مرســلاً. وهــذا واقعٌ كثيراً في كلام سيبويه والزجّاجي وغيرهما في غير موضعٍ.

وإنما جاز أن تُسمَّى الأصولُ الثلاثةُ التي يدور عليها الكلامُ حـــروفاً لأنّهـــا لمّـــا كانت محيطةً بالكلامِ صارت كالحدود له، والشـــيءُ إنّما يتحدَّدُ بجهاتِه التي هي حروفُه، فتسمية أبي القاسم هذه الأفعالَ حروفاً ليست بمستحيلة في القياس.

قال ابن خروفٍ: "هذا جائزٌ لغةً، لا اصطلاحاً"[٢٧٦]، فهو في الحدودِ والتعاريفِ معيبٌ.

٢ ــ لعلّـــه يكـــونُ عـــنَى بالحروفِ الطريقةَ؛ إذْ كان لهذه الأفعـــالِ فـــي النحوِ طريقةٌ تخالفُ فيها بقيّةَ الأفعالِ، ولهذه العلّةِ خصُّوها من بينِ الأفعالِ بالدّخول على المبتدأ والخبرِ.

٣ ــ ولعلّه سمّاها حروفاً لضعفِها من أمرينِ:

أولُهمـــا: أنَّ كـــلَّ فعلٍ يستقلُّ بمرفوعه، وأنتَ بالخيارِ في منصوبه، إنْ شئتَ جئتَ به، وإنْ شئتَ لم تأتِ به، ولا يجوزُ ذلك

[٢٧٦] شرح الجمل لابن خروف (١/٤١٥).

في منصوب (كان) وأخواتِها، من حيثُ إنَّ أصلَ معمولَيها المبـــتدأ والخبر، فكما لا يجوز أن تأتي بالمبتدأ دونَ الخبرِ، ولا بالخــبرِ دونَ المبتدأ، لا يجوز أن تأتي باسم (كان) دونَ خبرِها، ولا بخبرِها دون اسمِها.

وثانـــيهما: أنَّكَ لا تجدُ واحداً من هذه الأفعالِ أُكِّدَ بمصدرِه، ولا بُيِّـــنَ بـــه نوعُه، أو عددُه، كما هو الحالُ في الأفعال التامّة، فـــتقولُ فـــيها: ضربَ زيدٌ عمراً ضرباً؛ إذا أردت تأكيدَ العامل بالمصدر، وتقولُ: ضرب زيد عمراً ضرباً شديداً؛ إذا أردتَ بيانَ النّوعِ، وتقولُ: ضربَ زيدٌ عمراً ضربتين؛ إذا أردتَ بيانَ العددِ، وهكـــذا جمـــيعُ الأفعـــالِ، ولا يجـــوز ذلـــك في (كان) الناقصة وأخواتِهـــا، لا تقـــولُ: كان زيدٌ قائماً كوناً[٢٧٣]، ولا كان زيدٌ قائماً كوناً شديداً، ولا كان زيدٌ قائماً كونتين، وكذلك جميعُ أخواتها.

٤ ـــ إنّ تســـميتَها حـــروفاً ليست ببعيدةٍ في القياسِ والنظر لعلّتين:

أولاهمـــا: إنّ الفعـــلَ الصحيحَ إنّما وُضع في أصلِ وضعِه لـــيدلَّ على حدثٍ واقعٍ في زمانٍ محصّلٍ، وذلك الحدثُ هو خبرُه الذي يستفيدُه المخاطبُ منه إذا ذُكرَ، وذلك الحدثُ الذي هو خبرُه مضـــمّنٌ فـــيه، غيرُ خارجٍ عنه، وأحداثُ هذه الأفعالِ التي هي

[٢٧٣] قـــد ســـبق بيان أنّ السيرافي وغيره أجازوا تأكيد هذه الأفعال بمصـادرها في ص(١١٥) من هذا الكتاب.

أخـــبارُها خارجةٌ عنها غيرُ مضمَّنةٍ فيها، فلمّا كان الحدثُ الذي هو خبرُها خارجاً عنها أشبهتِ الحروفَ التي معناها في غيرِها.

وثانيـــتهما: إنّـــكَ إذا قلتَ: (زيدٌ قائمٌ) احتملت هذه الجملة معانــــي كثــيرة غير محصّلةٍ من لفظ الجملةِ، فتدخل عليها هذه العواملُ ليحصل لكلٍّ واحدٍ منها معنًى من تلك المعاني التي كانت غــيرَ محصّــلةٍ، فإذا قلتَ: (كان زيدٌ قائماً) أفادتْ أنّه كان فيما مضـــى، وإذا قلت: (أصبح) أفادت أنه وقع في الصباح، وهكذا. فلمّـــا كان بكلٍّ عاملٍ منها يحصلُ معنًى من تلك المعاني المبهمة التـــي كانـــت الجملـــةُ تحتملُها قبلَ دخولِها من غيرِ تغييرٍ للخبرِ أشـــبهتْ حـــروفَ المعاني التي تُفيدُ المعانيَ المختلفةَ في الجملة الواحدة.

٥ ــ ولعلّـــه سمّاها حروفاً لشبهها بالحروف لضعفِها بعدم دلالـــتها علـــى الحدثِ، وعدم مضارعتها للفعل المتعدّي، وعدم تصـــرّف معظمهـــا، أو نقصـــان تصرّفها، وكونها ليست أفعالاً حقيقيةً، بل هي من أفعال العبارة واللّفظِ[٢٧٤].

المسألة الرابعة: ما لزم النقصَ من هذه الأفعالِ، وما جاء به وبالتّمام.

---

[٢٧٤] انظر: الحلل في إصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي (١٥٧–١٠)، و شرح الجمل لابن خروف (١/ ٤٥١)، و اللباب للعكبري (١/١٦٤–٦٥)، و أسرار العربية لابن الأنباري (١٣٢)، و البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع (٢/٦٦١–٦٨)، وشرح الجمل للغافقي (ل: ١٥).

ـ الجمهـــورُ على أنّها كلَّها تأتي بالتمام والنقص إلا: ليس، وفَتِـــئَ، وزالَ. قـــال الفاكهي والأزهري: "وأما ليس وفتئ وزال فملازمة للنقص، وما أوهم خلاف ذلك فمؤول"[٢٧٥].

ـ أما (ليس) فمُجمعٌ على ملازمتها للنقص، وحُكي في فَتِئَ وزال النقصُ، وهو الأشهرُ، والتمامُ، وبه قال عدد غير قليل من الـــنحاة، وهـــذا يفسّـــرُ قول الإسفراييني: "وكلُّها تكون تامّةً إلا ليس"[٢٧٦].

ـ أمـــا فَتِـــئَ، وحُكِـــيَ فيها فتَأ، وأَفْتَأ لغةٌ تميميّة، وحكى الصاغاني: فَتُؤَ؛ من باب ظَرُفَ.

قـــالوا: وأمَّـــا فَتِئَ، بكسر التّاء، فملازمةٌ للنقص، ولم يحكِ فيها التّمامَ غيرُ الصاغاني، فتكون بمعنى ذهب وسكن، وتبعه أبو حيان في نكته، ويجيءُ ما عداها بالتمامِ والنقصِ.

وحكـــى الفرّاءُ: فتأْتُه عن الأمرِ، وأفتأْتُه: سكّنْتُه وكسرتُه، وفتأْتُ النّارَ وأفتأْتُها: أطفأْتُها. فهذه تامّةٌ.

وظواهرُ عددٍ من النصوص أن فَتِئَ ملازم للنقص، ولغاتُها ملازمـــةٌ للـــتّمام، ولـــيس الأمر كذلك؛ بل على ما شرحتُه، هي وأخواتُها تأتي بالنقص والتمام، والأشهرُ فيها النقص.

---

[٢٧٥] شرح الفاكهي على قطر الندى (١٥/٢)، والتصريح على التوضيح (١٩١/١).

[٢٧٦] شرح الفريد للعصام الإسفراييني (٢١٧).

وتوهّم أبو حيّان أن ما ذكره ابنُ مالك ممّا حكاه الفراءُ تصحيف من ابن مالك، وصوابُه بالثّاءِ المثلّثة.

ـ وأمّا زال فتأتي ناقصةً ومضارعُها يزالُ، فهو كخافَ يخافُ، من بابِ: فَعِلَ يَفْعَلُ، واويُّ العين، هذا هو الأشهرُ، وحُكي في مضارعه يَزِيلُ، فتكون من ضرب يضرب.

وأجاز أبو عليٍّ في المسائل الحلبيات أن تأتي زال يزالُ تامّةً قياساً، لا سماعاً.

وزعم الفراء أنّ النّاقصة على فَعِلَ مغيّرةً من التّامّة، وكان أصلُها فَعَلَ، غيّروها للفرق بين الناقصة والتامّة، وهي من باب خاف يخاف من الأجوف الواوي، على فَعِلَ يَفْعَلُ.

وزعم أبو علي أنها مأخوذة من زَيَلَ، من الأجوف اليائي، وهي من باب هاب يهابُ، على فَعِلَ يَفْعَلُ.

وقال ابن أبي الربيع: وكلاهما عندي مذهبٌ.

وأما زال التامة فتكون متعدية بمعنى: مازَ وفَرَقَ؛ يقالُ: زالَ الشيءَ منَ الشيءِ يَزِيلُه، يائيّة العين.

وتأتي لازمةً بمعنى ذهب، واويّة العين، يقالُ: زالَ يزولُ[٢٧٧].

---

[٢٧٧] انظر المسائل الحلبيات لأبي علي(٢٧١-٨٣)، وشرح التسهيل لابن مالك(١/٣٣٣-٣٤١،٣٤٤-٤٣)، وشرح الكافية الشافية له (٤/٤١٠)، و أوضح المسالك لابن هشام (١/٢٥٥)، والمساعد لابن عقيل-

ـ وقال الجامي: "وقد تُضَمَّنُ كثيرٌ من الأفعالِ التّامّة معنى الناقصـــة، كمـــا تقول: تتمُّ التسعةُ بهذا عشرةً؛ أي تصيرُ عشرةً تامَّةً، وكَمُلَ زيدٌ عالماً؛ أي صارَ زيدٌ عالماً كاملاً"[٢٧٨].

ـ وقـــال ابن أبي الربيع: "وجميع ما يُستعمل تامّاً وناقصاً من هذه الأفعال الأصلُ فيه أن يكون تامّاً، والناقصةُ منقولةٌ منه، وجُرِّدتْ إلى الزّمان"[٢٧٩].

المسألةُ الخامسةُ: في أقسام كان الناقصة:

تنقسمُ كان الناقصةُ أربعةَ أقسام:

أولهـــا: التـــي تدلُّ على أمرٍ وقعَ في الزّمانِ الماضي، ثمّ انقطعَ، كقولك: كان زيدٌ مريضاً، وهو اليومَ صحيحٌ، وكان عمرٌو جاهلاً، وهو اليومَ عالمٌ، وكقولِ عبد يغوثَ بنِ وقّاصٍ الحارثيّ:

وقد كنتُ نَحّارَ الجزورِ ومُعملَ الـــ
مَطيِّ، وأَمضي حيثُ لا حَيَّ ماضيا

وثانـــيها: التي تدلُّ على الأمرِ المُشاهَدِ في الحالِ، وقد كان على تلك الصِّفةِ فيما مضى منَ الزّمانِ من غيرِ انقطاعٍ، كقولِ

---

[٢٧٨] الفوائد الضيائية للجامي (٢/٢٨٧).

[٢٧٩] البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع (٢/٧٥٢).

الله تعـــالى: ﴿وكـــان الله عليماً حكيما﴾[٢٨٠] فليس المرادُ به أنّه كان بهـــذه الصّفة فيما مضى وهو الآن على خلافِها، ولكنّ النّاسَ لمّا ظهر لهم أنّ اللهَ عليمٌ حكيمٌ أخبروا أنها صفاتٌ لم يزلْ موصوفاً بها، ومثلُه قولُ سَلامةَ بنِ جندلٍ:

كنّا إذا ما أتانا صارخٌ فَزِعٌ

كانَ الصّراخُ له قرعَ الظّنابيبِ

لم يُردْ أنّهم كانوا على تلك الصّفة ثمّ انقطع ذلك بعدُ، وإنّما المعنى أنّ ما شُوهدَ منهم الآنَ من إصراخِ المستغيثِ خُلُقٌ قد عُلِمَ عنهم قديماً.

ـــ وهذا الذي ذكرتُه من القسمين الأوّل والثاني مذهبُ ابن السّـيد[٢٨١]، ولـــم يرتضه الرضيُّ، بل ذهب إلى أنّ الانقطاع أو الاستمرار إنما تفيده القرائن، لا لفظة (كان)[٢٨٢]، وهو مذهب ابن الحاجب في الكافية[٢٨٣].

وثالــثُها: التـــي تأتـــي بمعـــنى (صار) الناقصة[٢٨٤]، فتُفيدُ الانتقالَ.

---

[٢٨٠] الفتح : ٤.

[٢٨١] الحلل في إصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي (١٧٣-٧٤).

[٢٨٢] انظر شرح الرضي على الكافية (٤/١٨٩).

[٢٨٣] الكافية لابن الحاجب (٢٠٧).

٢٨٤ وعدهـــا قسماً برأسه ابن الأنباري في أسرار العربية (١٢٦)، وابن الحاجب في الكافية (٢٠٧)، والجرجاني في المقتصد (١/٤٠٢).

والانتقالُ الذي الأصلُ فيه (صار) الأنظارُ فيه مختلفة:

فإمّـا أن يكون من حالٍ إلى حالٍ بحسب العوارضِ، نحوُ: صارَ زيدٌ غنياً، أو بحسب الذّواتِ، نحوُ: صار الطين خزفاً، ومن هـذا الثانـي قولُه تعالى: (وبُسّتِ الجبالُ بسًّا، فكانت هباءً منبثّا، وكنـتم أزواجـاً ثلاثة)[285] وقوله: (وفُتحتِ السماء فكانت أبوابا، وسيّرتِ الجبال فكانت سرابا)[286]، وقول الشاعر:

بتيهاءَ قفرٍ، والمَطِيُّ كأنّها
قَطا الحَزْنِ قد كانت فِراخاً بُيُوضُها

وإمـا أن يكـون انـتقالاً حقيقةً، وهو واقعٌ في العوارض والـذّواتِ، كالأمثلةِ السابقةِ، أو مجازاً، كقولنا: صارَ الهرُّ عندنا أسداً.

وإمـا أن يكون باعتبار المواضع؛ أي: انتقالاً من مكانٍ إلى مكانٍ، كقولك: صارَ زيدٌ إلى عمرٍو.

وإمّـا أن يكون لمجرَّدِ نسبة، كقولك: صارَ زيدٌ منّي قريباً، وصار زيدٌ فقيراً وغنياً.

ومجيء (كان) بمعنى (صارَ) قليلٌ.

---

[285] الواقعة : ٥ ــ ٧.

[286] النبأ : ١٩ ــ ٢٠.

ولــم أجد نَصّاً، صريحاً أو غير صريحٍ، يُفيد مجيء (كان) على جميع ما تحتمله صار من المعاني التي ذكرتها لصار[٢٨٧].

ورابعُها: (كان) الشّأنيّة، وهي التي اسمُها ضميرٌ محذوف، يُســمّى ضميرَ الشأنِ، وخبرُها جملةٌ مفسِّرةٌ لذلك الضّميرِ، وهي فعليّةٌ فعلُها ماضٍ أو مضارعٌ، أو اسميّةٌ من مبتدأ وخبرٍ.

تقولُ: كان قام زيدٌ، وكان يقوم زيدٌ، وكان زيدٌ قائمٌ، وكانت هندٌ قائمةٌ [٢٨٨].

والأكثرُ إنْ كان المخبرُ عنه مذكّراً أن يكونَ الضميرُ ضميرَ الأمــر والشـــأن، وإن كان المُخبَرُ عنه مؤنّثاً أن يكون الضميرُ ضـــميرَ القصّـــة، ويجوزُ العكسُ فيهما، وهو القليل. هذا مذهبُ البصـــريين والجمهـــور، فـــنقولُ علـــى مذهبهم: كان زيدٌ قائمٌ، والأصـــل: كان هو زيدٌ قائمٌ؛ أي: الأمرُ والشأنُ، ويجوز: كانت زيدٌ قائمٌ، والأصلُ: كانت هي زيد قائمٌ؛ أي: القصّةُ، ومثلُه: كانت هـــندٌ قائمـــةٌ، والأصلُ كانت هي هندٌ قائمةٌ؛ أي القصّةُ، ويجوز: كان هندٌ قائمةٌ، والأصل: كانت هو هند قائمة؛ أي الأمر والشأن.

---

[٢٨٧] انظر شرح المفصل لابن الحاجب (٨١/٢)، وشرح الكافية له (٩٠٩/٢)، وشرح الأنموذج للأردبيلي (٢٠١).

[٢٨٨] انظــر شرح الرضي على الكافية (١٨٩/٤-٩٠)، والحلل في إصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي (١٧٣-٧٤)، و شرح الجمل لابن عصفور (٤١١/١-١٢)، ولابن خروف (٤٣٧/١)، والفوائد الضيائية للجامي (٢٩٠/٢-٩١)، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب (٣٦٤-٦٦).

ومثلُه: كان يقوم زيدٌ، على الأكثرِ، وتقولُ على الأقلِّ: كانت يقومُ زيدٌ؛ إذا أردتَ بالأولِ الأمرَ والشأنَ، وبالثاني القصّةَ.

ومذهبُ أهلِ الكوفةِ أنّ المخبرَ عنه إذا كان مذكّراً فالضميرُ ضميرُ الأمر والشأن وجوباً، وإن كان مؤنّثاً فالضميرُ ضمير القصّة وجوباً كذلك، فتقول على مذهبهم: كان زيدٌ قائمٌ، وكانت هندٌ قائمةٌ، وذاك للمشاكلة، ولا يُقال عندهم: كانت زيدٌ قائمٌ، ولا: كان هندٌ قائمةٌ.

قال ابن عصفور: "وهذا الذي منعوه جائزٌ في القياس، وقد وردَ به السّماعُ أيضاً"[289].

وفصّلَ ابنُ مالكٍ، فقال: يجب التذكيرُ كما يجب الإفرادُ. فإن وليه مؤنث، نحوُ: إنها جاريتُك ذاهبةٌ، أو مذكّرٌ شُبِّهَ به المؤنث، نحوُ: إنها قمرٌ جاريتك، أو فعلٌ بعلامة تأنيث، نحو قوله تعالى: ﴿فإنّها لا تعمى الأبصار﴾[290] فالتأنيث في الصّور الثلاث أرجح من التذكير لما فيه من مشاكلة اللفظ[291].

وهنا تنبيهات تتعلق بهذا القسم من أقسام كان الناقصة:

---

[289] شرح الجمل لابن عصفور (411/1).

[290] الحج: 46.

[291] انظر شرح الجمل لابن عصفور (411/1)، و لابن خروف (437/1)، ولابن أبي الربيع (745/2-46)، وشرح التسهيل لمصنفه (162/1-66)، و التذييل والتكميل لأبي حيان (276/2-79)، والملخص لابن الربيع (219/1-20).

التنبيهُ الأولُ: قال السيوطي: "اختُلِفَ في كان الشأنيّة، فالجمهور على أنّها من أقسام الناقصة، وذهب صاحبُ البديع إلى أنّها من أقسام التّامّةِ، وذهب أبو القاسم بن الأبرش إلى أنها قسمٌ برأسها"[292].

وقال الرضي: "وقال بعضُهم: كان، المضمر فيها الشأن، تامّة، فاعلُها ذلك الضميرُ؛ أي: وقعتِ القصّةُ، ثمّ فُسّرتِ القصّةَ بالجملةِ. والأوّل ــ أي: عدّها ناقصةً ــ أولى"[293].

قال السيوطي: "قال الإمام أبو جعفر بن الإمام أبي الحسن ابن البانش: قال أبو القاسم الشنتريني فيما نقلتُ من كتاب بعض أصحابه: من زعمَ أن (كان) التي يُضمر فيها الأمرُ والشأنُ هي الناقصةُ نفسُها فقد أخطأ، وإنما هي غيرُها.

والفرق بينهما: أن التي على معنى الأمرِ والشأنِ لا يكون اسمُها إلا مستتراً فيها. والناقصةُ يكون اسمُها مستتراً فيها وغير مستترٍ.

والتي على معنى الأمر والشأن لا يتقدّمُ خبرُها. والناقصةُ يتقدّمُ خبرُها.

---

[292] همع الهوامع للسيوطي (٢/٨٤).

[293] شرح الرضي على الكافية (٤/١٩٠).

والتـــي على معنى الأمر والشأن لا ينعتُ اسمُها، ولا يُؤكَّد، ولا يُعطــفُ عليه، ولا يُبدلُ منه. والناقصةُ يجوزُ في اسمها كلُّ هذا.

والتـــي على معنى الأمرِ والشأنِ لا يكون خبرها إلا جملةً، ولا تحتاج أن يكون فيها عائد يرجعُ إلى الأول. والناقصة ليست كذلك، لا بُدَّ من عائدٍ يرجع إلى الأول من خبرها إذا كان جملةً.

فقـــد ثبت بهذا كلِّه أنّ (كان) التي على معنى الأمر والشأن ليست الناقصـة.

قـــال أبي: والصحيح أنّ (كان) المضمر فيها الأمر والشأن هي كان الناقصة، والجملة في موضع نصب، يدلّ على ذلك أنّ الأمـــر والشأن يكون مبتدأً ومضمراً في (إنّ) وأخواتها، و(ظنّ) وأخواتها، والجملة المفسّرة والواقعة موقع خبر هذه الأشياء. وما ثبت أنه خبر المبتدأ، ولما نكر معه ثبت أنه خبر لكان"[٢٩٤].

وقـــال ابن الحاجب: إنّما جُعلت (كان) الشأنيّة قسماً برأسه، وإن كانـــت فـــي الحقـــيقة هي الناقصة؛ لاختصاصها بأنّ اسمها ضـــمير الشـــأن، وأنّ خـــبرَها لا يكون إلا جملةً، لأنّه خبر عن

---

[٢٩٤] الأشباه والنظائر للسيوطي (٤/٣٤-٣٤).

ضـــمير بمعـــنى الجملةِ، وأنّ الجملة التي تقعُ خبراً مستغنيةٌ عن الضمير؛ لأنها في المعنى هو الحدث المخبرُ عنه[٢٩٥].

وهذا الذي ذهب إليه ابن الحاجب من عدّها قسماً برأسِه تبع فيه الزمخشريَّ[٢٩٦].

وقـــد عدَّهـــا الزجّاجيُّ قسماً برأسه كذلك، وتعقّبه في ذلك بعض شُرّاحِه ممّن يعدُّها من أقسام الناقصة. قال ابن أبي الربيع: "فـــإن قلت: فلم جعلها ــ أي الزجاجي ــ قسماً رابعاً؟ قلتُ: إذا قلـــتَ: هـــو زيـــد قائم، وأدخلتَ (كان) فهي داخلة للمعنى الذي تضـــمنه الضـــمير، وقولك: زيدٌ قائمٌ تفسير لذلك الضميرِ، وإذا قلتَ: كان زيدٌ قائماً، فـــ(كان) هنا دخلت لتدلَّ على مضيِّ الزمان في قولك: زيد قائم، و(كان) في قولك: كان زيدٌ قائماً، دخلتْ لتدلَّ علـــى معـــنى في الخبر، وهو قائم، وذُكر زيد لأجل الخبر، وإذا قلـــت: كـــان زيد قائم، فقد دخلت لتدل على مضيِّ المعنى الذي تضـــمنه الضمير، وجيء بقولك: زيد قائم تفسيراً لذلك الضمير، فقـــد اختلف مقصود (كان) في الموضعين، فهي في الذي سمّاها ناقصـــةً جـــيء بهـــا للخبر، وهي في الذي سمّاها الشأنيةَ دخلت

---

[٢٩٥] شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب (٢٦٤-٦٥)، وشرح الكافية له (٩٠٨/٣)، وشرح المفصل له (٧٩/٢).

[٢٩٦] انظر المفصل للزمخشري (٢٦٥)، وشرح أنموذج الزمخشري للأردبيلي (١٩٩).

للضـــمير تفسّره، وهو الذي ارتفع بها، فلما اختلف المقصودان، على حسب ما ذكرتُه جعلَها قسمين"[٢٩٧].

التنبـيه الثانـي: ضميرُ الشأن، وهو أيضاً ضميرُ الأمرِ، والحديثِ، والقصةِ أربعةُ أسماءٍ بصريةٍ، ويسميه الكوفيّون ضميرَ المجهول؛ لأنّه لا يرجع على مذكورٍ، ولا بُدَّ من جملةٍ تفسّره؛ إمّا فعلاً و فاعلاً، وإمّا مبتدأً و خبراً، ولا يجوز أن يكون في الجملة ضميرٌ.

قـال الدمامينـي: "وتسـميةُ البصريين أولى؛ لأنهم سمّوه بمعناه، والكوفيون إنما سمّوه باعتبار وصفه"[٢٩٨].

التنبيه الثالث: الفرقُ بين ضمير الشأنِ وغيره منَ الضمائر أنّـه لا يُعطـف عليه، ولا يؤكَّدُ، ولا يُبدَلُ منه، ولا يتقدَّمُ خبرُه عليه، ولا يُفسَّرُ بمفردٍ[٢٩٩].

التنبيه الرابع: ذهب ابنُ الطراوة، خلافاً للجمهورِ، إلى أنّ ضـميرَ الشـأن حـرفٌ، فـإذا دخل على إنّ وأخواتها، أو كان وأخواتها، كفّها عن العمل، وأُلغيت، كما يُلغى بابُ ظنَّ. ومالَ أبو

---

[٢٩٧] انظـر الجمل (٤٩-٥٠)، و الحلل في إصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي (١٧٣)، والبسيط لابن أبي الربيع (٢/٧٥٩-٦٠).

[٢٩٨] انظـر كشف المشكل للحيدرة اليمني (٣٢٣/١)، و التذييل والتكميل لأبي حيان (٢٧١/٢)، وتعليق الفرائد للدماميني (١٢٠/٢)، وهمع الهوامع للسيوطي (٢٣٢/١).

[٢٩٩] انظر التذييل والتكميل لأبي حيان (٢٧١/٢)، و همع الهوامع للسيوطي (٢٣٢/١).

حيّان في التذييل والتكميل إلى موافقته، وفي هذا مخالفة لجمهور النحاة القائلين باسميّة ضمير الشأن[٣٠٠].

التنبيه الخامسُ: قال ابنُ الطراوة أيضاً: قولُهم ضميرُ الأمرِ والشأنِ لا منقول ولا معقول.

وقد بسط ابن أبي الربيع هذه المسألة فذكر مذهب ابن الطراوة وأدلّته ثم أجاب عنها، كما ناقش المسألة أبو حيان، وذكر الردود على ابن الطراوة، وردَّها انتصاراً له[٣٠١].

التنبيه السادس: ذهب الكسائي، وابن الطراوة، وأبو حيّان: إلى أنَ (كان) في نحوِ: كان زيد قائمٌ، ملغاةٌ، لا عمل لها، ولا ضميرَ شأنٍ فيها[٣٠٢].

التنبيه السابع: قال ابن أبي الربيع: "وهذا الذي ذكرتُ في (كان) من ضمير الأمر والشأن يجري في أخواتها كلِّها، فتقول: ليس زيدٌ قائمٌ، والأصلُ: هو زيد قائمٌ"[٣٠٣].

---

[٣٠٠] انظر التذييل والتكميل لأبي حيان (٢/٢٧١-٧٤)، و همع الهوامع للسيوطي (١/٢٣٢). والمسألة مبسوطة في كتاب ابن الطراوة النحوي لعياد عيد الثبيتي (٢٤١-٤٥).

[٣٠١] انظر البسيط لابن أبي الربيع (٢/٧٥٥-٥٩)، و التذييل والتكميل لأبي حيان (٢/٢٧١-٧٤)، والكافي شرح الهادي للزنجاني (١/٢٣٩).

[٣٠٢] انظر مراجع الحاشيتين السابقتين، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك لأبي حيان (٥٩).

[٣٠٣] البسيط لابن أبي الربيع (٢/٧٤٨)، والملخص في ضبط قوانين العربية له أيضاً (١/٢٢٠).

ثالثاً: الزائدة[٣٠٤]

القسم الثالث من أقسام (كان) هي الزائدة.

ـ الجمهورُ على اختصاص (كان) بالزّيادةِ دونَ سائرِ أخواتها.

ـ وحكى الأخفشُ زيادة أصبحَ وأمسى، فقد حكى: ما أصبحَ أبردَها، وما أمسى أدفأها، والضميرُ في أبْرَدَها ضميرُ غُدْوةٍ، وفي أدْفأها ضميرُ عَشِيَةٍ، ولم يجرِ لهما ذكرٌ.

ورد ذلك أبو عمرو. وقال السيرافي: إنه ليس في كتاب سيبويه، وإنما كان حاشيةً في كتابه[٣٠٥]. قال الرضي: لو ثبت ما حكى الأخفش لكان كلٌ منهما مجرداً عن الحدث لزمانين، أي الصبح والمساء، والزمان الماضي[٣٠٦].

وأجاز ذلك أبو عليٍّ.

وحُكي ذلك مذهباً للكوفيين.

---

[٣٠٤] انظر مسائل زيادة كان في: شرح الكافية الشافية لابن مالك (١/٤١١-١٤)، وشرح التسهيل له (١/٣٦٠-٦٢)، ولابن عقيل (١/٢٦٨-٧٠)، والتذييل والتكميل (٤/٢١٢-١٧)، و تعليق الفرائد للدماميني (٣/٢٢٠-٢٥)، و شرح الرضي على الكافية (٤/١٩٠-٩٤)، و شرح المفصل لابن يعيش (٧/١٥٠)، و شرح الجمل لابن خروف (١/٤٤٣-٥٠)، ولابن عصفور (١/٤١٥)، والارتشاف (٢/٩٥-٩٦).

[٣٠٥] انظر شرح الكافية للرضي (٤/١٩٤).

[٣٠٦] المصدر نفسه (٤/١٩٤).

وأجـــاز الفـــراء زيادة جميع أفعال هذا الباب، إذا لم ينقص المعنى.

وأجاز ابن جني زيادة أضحى وسائرِ أفعال هذا الباب، وكلِّ فعلٍ غيرِ متعدٍ من غيرِ هذا البابِ، إذا لم ينقص المعنى كذلك[٣٠٧].

وهذا كلُّه عند البصريّين، على تقدير ثبوته، من القلّة بحيث لا يُقاسُ عليه، فهو خارجٌ عن القياسِ؛ لأنَّ القياسَ في اللفظِ أنْ لا يُزاد.

ولذا ردّه ابنُ السرّاج والجَرْميُّ وغيرُهما.

وهنا ثلاثُ مسائل:

المسألة الأولى: اختلف في (كان) الزائدة هل هي الناقصة أو التّامّة؟

فمذهب الزَّجّاج، والزّجّاجي، والجرميّ، والسيرافي في أحد قولين له: هي الناقصة.

ومذهب الصيمريّ، وابن خروف، والسّيرافي في قولٍ ثانٍ لـــه: هـــي التامّة، وفاعلُها ضميرٌ عائدٌ على المصدرِ الدّالِ عليه الفعلُ، كأنّه قيل: كان هو، أي الكون.

---

[٣٠٧] انظر شرح مشكلات الحماسة لابن جني (ق: ٥٢-٥٣/أ)، والخزانة للبغدادي (٥/١٣٠-٣١).

قـــال الرضـــي: "وهـــو هـــوس؛ إذ لا معنى لقولك: ثبتَ الثُّبوتُ"[308].

ومذهب ابن السرّاج، والفارسيّ، وابن جنّي، وكثير غيرهم، وهـــو مقتضى كلام ابن مالك، واختاره الرضي: هي التامّة، ولا فاعل لها.

قـــال ابن مالك: "ولا يُبالى بأن يُقال: خلوُّها من الإسنادِ إلى مـــنويٍّ يلـــزم مـــنه كونُ الفعلِ حديثاً عن غيرِ محدَّثٍ عنه؛ لأن (كـــان) المحكوم بزيادتها تشبه الحرفَ الزائدَ، فلا يُبالى بخلوِّها مـــن الإسناد، كما أنّ الضميرَ الواقع فصلاً لمَّا قُصِدَ به ما يُقصدُ بالحـــروف من الدّلالة على معنًى في غيرها استُجيزَ ألا يكون له موضعٌ من الإعراب.

وأيضـــاً فـــإنّ (كان) قد زِيدتْ بين (على) ومجرورها، فإذا نُوِي معها فاعلٌ لزم الفصلُ بين جارٍّ ومجرورٍ بجملةٍ، ولا نظيرَ لذلك، وإذا لم يُنوَ معها ضميرٌ فاعلٌ كان الفصل بكلمةٍ واحدةٍ، فلا يمتـــنع، كمـــا لم يمتنع في (ما) بينَ: (عَنْ، ومِنْ، والباءِ، ورُبَّ، والكافِ) ومجروراتِها"[309].

المسألة الثانية: لا تُزادُ (كان) أوّلاً، قال أبو عليّ: وحُكم ما تُلغيه أنْ تُوسِّطَه، وأنْ لا تبتدئَ به، قِياساً على (هو) التي للفصل؛

---

[308] شرح الرضي على الكافية (٤/١٩٢).

[309] شرح التسهيل لمصنفه (١/٣٦١).

لأنّه غيرُ معتدٍّ به، والقصدُ في الإفادةِ غيرُه، فقَبُح أنْ تُؤخِّرَ شيئاً الاهتمامُ به أكثرُ، وتُقدِّمَ شيئاً الاهتمامُ به أقلُّ"[٣١٠].

وقـــال العكـــبري: "وإنّما لم تقع الزّائدة في أول الكلام لأنّ الزّائدةَ فرعٌ ومؤكدٌ، وتقدُّمُه يُخلُّ بهذا المعنى"[٣١١].

وقد أطلق قومٌ، منهم الجوهريُّ، الزيادة عليها في مثل قوله تعـالى: ﴿وكـان اللهُ غفوراً رحيماً﴾[٣١٢]، مع تصدُّرِها وعملِها في الاسمِ والخبرِ[٣١٣].

ـ ولا تُـزادُ آخـراً كذلك، وأجازه الفرّاءُ قياساً على إلغاءِ (ظَـنَّ)، وما يصح الإلغاء فيه من أخواتِها، إذا وقعتْ آخراً، فكما قيل: زيدٌ قادمٌ ظننتُ، تقولُ: زيدٌ قادمٌ كان.

قـــال ابـــن مالك: والصحيحُ منعُ ذلك لعدمِ استعمالِه، ولأنَّ الـزيادةَ علـى خـلافِ الأصلِ، فلا تُستباحُ في غيرِ مواضعِها المعتادة، وزيادتُها مؤخرةً لم تُسمعْ[٣١٤].

ـ والمعهودُ زيادتُها وسطاً، والمعهودُ من ذلك:

---

[٣١٠] انظر المسائل البصريات لأبي علي (٢/٨٧٦).

[٣١١] اللباب للعكبري (١/١٧٣).

[٣١٢] النساء : ٩٦، ١٠٠، ١٥٢، الفرقان: ٧٠، الأحزاب: ٥، ٥٠، ٥٩، ٧٣، الفتح : ١٤.

[٣١٣] انظر الصحاح (كون)، وتعليق الفرائد للدماميني (٣/٢٢١).

[٣١٤] شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٦١).

أ ـ زيادتُها بين (ما) التعجبيّة وفعلِها، نحوُ: ما كان أحسنَ زيداً، وجُعلتْ زيادتُها في هذا الموضع مقيسةً.

ب ـ وبينَ الصّفةِ والموصوفِ، قال الفرزدق:

في غُرفِ الجنّةِ العُليا التي وجبتْ

لهم هناك بسعْيٍ كسانَ مشكورِ

ج ـ وبين المتعاطفين، كقول الفرزدق أيضاً:

في لُجّةٍ غمرتْ أباكَ بحورُها

في الجاهليةِ كان والإسلامِ

د ـ وبين (نِعْمَ) وفاعلِها، أنشدَ الفرّاءُ:

ولبستُ سِربالَ الشّبابِ أزورُها

ولنعمَ كان شبيبةُ المختالِ

هـ ـ وبينَ الفعلِ المبنيِّ للمجهولِ ونائبِ الفاعل، حُكيَ من كلامهم:

"ولَـدتْ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُبِّ الكَمَلَةَ من بني عبسٍ لم يُوجَدْ كان أفضلُ منهم". ورُوِيَ: لم يُرَ كان مثلُهم.

و ـ وبينَ المبتدأ وخبرِه، كقولِ أبي أُمامةَ الباهليِّ:

"يا نبيَّ اللهِ أوَ نبيٌّ كان آدمُ".

ز ــ وبيــنَ خــبرِ (إنّ) واسمِها، ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن الخليل: "إنّ من أفضلِهم كان زيداً"[315].

ح ــ وبيــن الصّــلةِ والموصــول، نحوُ: جاء الذي كان أكرمتُه.

وهنا تنبيهان:

الأوّل: جُعلــتْ زيــادة (كان) بين الجارّ والمجرورِ شاذّةً، لكــون الجارّ لا يحتمل الفصلَ، كما تَقدّمَ في تعليل ابن مالك لعدم احــتمال (كــان) الــزائدة فــاعلاً، وقُصِرتْ زيادتُها بين الجارّ والمجرور على كونها بين على ومجرورِها؛ إذْ هو المسموع.

الثّاني: زيادةُ (كان) في غيرِ ما ذُكِرَ مُحتاجةٌ إلى السّماعِ.

المســألةَ الثالثةَ: المسموعُ زيادة (كان) بلفظ الماضي، وقد وقــع الاتّفاقُ على ذلك، قال ابن أبي الربيع: فلا ينبغي أن يُقاسَ إلا على ما وقع الاتّفاقُ عليه[316].

وأجاز الفراء زيادتَها بلفظ المضارع، قال أبو حيّان: "وأجاز الفرّاء زيادة (يكون) بين أَفْعَلَ و(ما) في التّعجّبِ، نحو: ما يكونُ أطولَ هذا الغلامَ! ولفظُه يُشعر بأنّه مسموعٌ؛ لأنّه قال: وقد يُقالُ

---

[315] الكتاب (٢/١٥٣).

[316] انظر التذييل والتكميل (٤/٢١٧).

في المستعملِ: ما يكون أطولَ هذا الغلامَ! ويشهدُ لقوله قولُ رجلٍ من طيِّئ:

صدّقْتَ قائلَ ما يكونُ أحقَّ ذا

طفلاً يبذُّ ذوي السّيادةِ يافعا"[٣١٧]

ومــــن زيـــادة (يكـــون) في غيرِ التعجب، وقد حُملتْ على الشذوذِ، قولُ فاطمة بنت أسدِ بن هاشم بن عبد منافٍ، أمّ عقيل بن أبي طالبٍ:

أنت تكون ماجدٌ نبيلُ إذا تهبُّ شمْألٌ بليلُ

رابعاً: مشاركة (ليس) في بعض ما تختص به

ومــــن أقســــام (كان) تلك التي تُشارك (ليس) في بعض ما تختصُ به (ليس)[٣١٨]:

تختصُ (ليس) بأمورٍ ثلاثةٍ، وهي:

١ ــ كــثرةُ مجـــيءِ اسمها نكرةً محضةً عامّةً، وذاك لأنّ (لـــيس) موضوعةٌ للنفي، والنفيُ من مسوّغاتِ الابتداءِ بالنكرة، فكثُر في اسمها ذلك، قال جريرٌ:

---

[٣١٧] نفس المصدر والمكان.

[٣١٨] انظـــر شرح التسهيل لمصنفه (١/٣٥٨-٦٠)، ولابن عقيل (١/٢٦٥-٦٧)، ولأبي حيان (٤/٢٠٤-٢٠٨)، وللدمامينـــي (٣/٢١٥-١٧)، والارتشاف لأبي حيان (٢/٩٣-٩٥)، و للهمع للسيوطي (٢/٨٤-٨٥).

كم قد رأيتُ، وليس شيءٌ باقياً

من زائرٍ طيفَ الهوى ومَزُورِ

وتخـــتص (كـــان) دون سائر أخواتها بمشاركتها (ليس) في هـــذا، بشـــرطِ مجيءِ (كان) بعد نفيٍ أو شبهه، فمثالُ مجيئِها بعدَ النفي قولُ الشاعرِ:

إذا لم يكن أحدٌ باقياً فإنّ التأسّي دواءُ الأسَى

وقول جعيثة البكائي:

إذا لم يكن فيكنّ ظلٌّ ولا جَنًى

فأبْعدكُنَّ اللهُ من شَجراتِ

ومثالُ شبه النفي قول الشاعر:

ولو كان حَيٌّ في الحياةِ مُخلَّداً

خلَدْتَ، ولكنْ ليس حيٌّ بخالدِ

وقولُ زهير بن أبي سُلمى:

فلو كان حَمْدٌ يُخلد الناسَ لم تَمُتْ

ولكنَّ حَمْدَ النّاسِ ليس بمُخْلدِ

وقولُ زهيرِ أيضاً:

فلو كان حَيٌّ ناجياً لوجدتَه

منَ الموتِ في أحراسِه رَبٌّ ماردِ

وقول الشاعر:

فإنْ يكُ شيءٌ خالداً أو مُعَمَّراً

تَأَمَّلْ تجدْ من فوقِه اللهَ عاليًا

٢ ــ جـوازُ الاقتصارِ على اسمِها دونَ قرينةٍ، سوى كونِ اسـمِها نكرةً عامّةً؛ لأنّه بذلك يُشبه اسم (لا)، فيجوزُ أن يُساويَه في الاقتصارِ عليه.

حكى سيبويه: ليس أحدٌ؛ أي: ليس هنا أحدٌ.

وقال عبد الرحمن بن حسّان بن ثابت:

ألا ياليلَ ويحكِ نَبِّئينا فأمّا الجودُ منك فليس جُودُ

أراد: فليس منك جودٌ، وقال الآخر:

يَئِستُمْ وخِلْتُمْ أنّه ليس ناصرٌ فبُوِّئْتُمُ من نَصرِنا خيرَ مَعْقِلِ

وهنا أربعة تنبيهات:

التنبيه الأول: جوازُ حذفِ خبرِ (ليس) من غيرِ قرينةٍ، ولا ضرورةٍ شعريّةٍ. مذهبٌ قال به ابنُ مالك وفاقاً للفرّاء:

والجمهـورُ، وعلـى ذلـك المغاربـة أيضاً، خصّوا ذلك بالضرورةِ.

ومن النحويّين مَنْ أجاز حذفه لقرينةٍ اختياراً.

قال ابن عصفور: "وينبغي أن تعلمَ أنّ المرفوعَ بهذه الأفعالِ لا يجــوزُ حذفُــه اختصــاراً، ولا اقتصاراً، وإنْ كان مبتدأً في الأصــلِ، والمبــتدأُ يجوزُ حذفُه لفهمِ المعنى، وسببُ ذلك أنّه لمّا ارتفــعَ بــالفعلِ صارَ يُشبه الفاعلَ، والفاعلُ لا يُحذفُ، فكذلك ما أشبهه.

وكذلك لا يجوزُ حذفُ الخبرِ أيضاً اختصاراً، ولا اقتصاراً.

فإنْ قيل: وما الذي يمنع من ذلك وأنتَ لا يخلو أن تحكمَ له بحكــمِ أصلِه، أو بحكمِ لفظِه الآنَ. فإنْ حكمتَ له بحكمِ ما أشبهه في اللّفظِ فإنّه يُشبهُ المفعولَ، والمفعولُ يجوزُ حذفُه، وإنْ حكمتَ لــه بحكمِ أصلِه فهو خبرٌ في الأصلِ، وخبرُ المبتدأ يجوزُ حذفُه اختصاراً لفهمِ المعنى، فكان ينبغي أن يجوزَ حذفُه على كُلِّ حالٍ.

فــالجوابُ: إنّ الــذي مــنعَ من حذفِه أنّه صار عوضاً من المصدرِ، فلذلك لا يجوز: كان زيدٌ قائماً كوناً؛ كراهيةَ الجمعِ بين العِــوَضِ والمُعــوَّضِ مــنه، وإنّما عُوِّضَ منه لأنّه في المعنى المصدر؛ ألا ترى أن القيامَ كونٌ من أكوانِ زيدٍ، فلما كانَ الخبرُ المصــدرَ في المعنى استُغني به عنه، كما استُغني بــ(تَركَ) عنْ (وَذَرَ) و(وَدَعَ) لمَّــا كان في معناهما. ولو لا أنّه عِوَضٌ لصُرِّحَ بالمصــدرِ؛ إذْ لا فعــلَ إلا وله مصدرٌ أُخذَ منه، وقد تقدَّمَ الدّليلُ علــى ذلك، فلمّا صار الخبرُ عِوَضاً منَ المصدرِ صار كأنّه من

كمال الفعلِ، وكأنّه جزءٌ من أجزائه، فلم يُحذفْ لذلك. وأيضاً فإنّ الأعواضَ لازمةٌ لا يجوزُ حذفُها"[٣١٩].

التنبيه الثاني: حذفُ الخبرِ لا تختصُّ به (ليس)، بل سُمِع في غيرِها، قال عمرو بن الأهتم:

فإنْ قَصَدوا لمُرِّ الحقِّ فاقْصِدْ
وإنْ جاروا فجُرْ حتّى يصيروا

أي: تبعاً لك. حكى ذلك أبو حيان[٣٢٠].

٣ ـــ جوازُ اقترانِ خبرِها بواوٍ إنْ كان جملةً مُوجبةً بإلا.

ومن ذلك قولُ الشاعرِ:

ليس شيءٌ إلا وفيهِ إذا ما قابَلَتْه عينُ البصيرِ اعتبارُ

وتختص (كان) دون سائرِ أخواتها بمشاركتها (ليس) في هذا أيضاً، بشرط أنْ تُسبَقَ بنفيٍ، وحكوا على ذلك قولَ الشاعرِ:

ما كانَ من بشرٍ إلا وميتَتُه محتومةٌ، لكنِ الآجالُ تَختلفُ

وقولَ الآخرِ:

إذا ما سُتورُ البيتِ أُرْخينَ لم يكنْ
سراجٌ لنا إلا ووجهُكِ نورُها

---

[٣١٩] انظر شرح الجمل لابن عصفور (١/٤١٩-٢٠).

[٣٢٠] انظر الارتشاف لأبي حيان (٢/٩٥).

وهـذا الــذي تقدَّمَ مذهب ابنِ مالك وفاقاً للفرّاءِ، وهو غيرُ جائزٍ عندَ الجمهورِ.

وأوّلَ الجمهورُ البيتين على أنّ الواوَ فيهما زائدةٌ، أو حاليّة والجملـــة في محلّ نصبِ حالٍ، وخبرُ الأول محذوفٌ ضرورةً، وخبرُ الثاني هو (لنا).

التنبـيه الثالـث: حكى الأخفشُ، وتبعه ابنُ مالك، أنه ربّما شُــبِّهت الجملـــةُ المخــبر بهـــا في باب (كان) وأخواتِها بالجملةِ الحاليةِ، فتلي الواوَ مطلقاً من غير شرطٍ:

أيِ: سواءٌ كان الفعلُ (كان) أو غيرَها من أفعالِ بابِها.

وسواءٌ تقدَّمَ نفي، أو شبهُه، أو لم يتقدّمْ.

وسواءٌ اقترنتِ الجملة بإلا بعد الواوِ أو لم تقترنْ.

وحكوا على ذلك قول الشاعر:

وكانوا أناساً ينفَحونَ فأصبحوا

وأكثرُ ما يُعطونَه النَّظَرُ الشَّزْرُ

وقولَ ذي الرّمّةِ:

فظلّوا ومنهم سابقٌ دمعُه له

وآخرُ يَثني دمعةَ العينِ بالمَهْلِ

وقولَ عبد العزيز بن زرارة الكلابي:

دخلتُ على معاويةَ بنِ حربٍ

وكنتُ وقد يئستُ من الدّخولِ

وقولَ الرُّخيمِ العَبْدِيِّ:

كُنّا ولا تعصي الحليلةُ بعلَها

فاليومَ تضربُه إذا ما هُوْ عَصى

وقولَ الآخر:

إنّ الجميلَ يكونُ وهو مُقَصِّرٌ

والقومُ فيما تَمَّ غيرُ سَواءِ

والجمهـــورُ يُـــنكرون ذلك كلَّه، ويتأولون الجملَ فيها على الحالـــية، والأفعالَ على التّمامِ، أو على النّقصِ، وأخبارُها حذفت ضرورةً.

التنبيه الرابع: قال الدّماميني: "وقد يُقال: إذا ثبتَ أنّ (كان) مشاركةٌ لـــ(ليس) فيما ذُكر، فأين ما ادّعاه المصنّفُ ــ ابن مالك في التسهيل ــ منَ الاختصاص لـــ(ليس)؟.

وجوابُه: إنّ الاختصاصَ الثابتَ لـــ(ليس) غيرُ مشروطٍ فيه تقدُّمُ شيءٍ، وجوازُ ذلك في (كان) مشروطٌ بتقدُّمِ نفيٍ أو شبهه في الأولِ، وتقدُّمِ نفيٍ في الثالث.

أو يُقَالُ: انفردتْ (ليس) باجتماع الأمور الثلاثةِ، لا بكلٍّ واحدٍ منها"[321].

واستدركَ أبو حيّان على ابن مالك قوله: وتختصّ (ليس) بكذا، قال: "فلو قال: ويكثر مجيء اسم (ليس) نكرةً، لكان أجودَ، وأبعدَ منَ النقدِ"[322].

خامساً: مرادفة (لم يزل)

ومن أقسام كان مُرادفةُ (لم يَزلْ)

قال ابن مالك في شرح التسهيل: "وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيراً": "الأصل في كان أن يدلَّ بها على حصول معنى ما دخلتْ عليه فيما مضى، دون تعرُّضٍ لأوليةٍ، ولا انقطاعٍ، كغيرها من الأفعال الماضية، فإن قصد الانقطاعُ ضمِّنَ الكلامُ ما يدل عليه، كقوله تعالى: (واذكروا نعمةَ اللهِ عليكم إذ كنتم أعداءَ فألَّف بين قلوبكم)[323]، وكقول الشاعر:

وتركي بلادي والحوادثُ جمّةٌ
طريداً، وقِدْماً كنتُ غيرَ مُطَّرِدِ

---

[321] تعليق الفرائد للدماميني (٣/٢١٧).

[322] التذييل والتكميل لأبي حيان (٤/٢٠٧).

[323] آل عمران: ١٠٣.

وقد يُقصد بها الدوام، كما يُقصد بـ(لم يزل)، كقوله تعالى: (وكان الله على كل شيء قديراً)[٣٢٤]، وكقول الشاعر:

وكنتُ امرأً لا أسمعُ الدهرَ سُبَّةً

أُسَبُّ بها إلا كشفتُ غطاءَها"[٣٢٥]

هذا مذهب ابن مالك، والأكثرون على خلافه.

قـال الدماميني: كـان لا تدل بنفسها على أحد الأمرين؛ الانقطاع أو الاستمرار، بل ذلك إلى القرينة[٣٢٦].

ويرى أبو حيّان أن ما ذهب إليه ابن مالك ليس هو الصحيح عـند أصحابه، قال: "قال أصحابنا[٣٢٧]: اختلف النحاة في كان هذه هـل تقتضي الانقطاع أو لا تقتضيه؟ فأكثرهم على أنها تقتضي الانقطـاع، وأنك إذا قلت: كان زيدٌ قائماً، فإن قيام زيد كان فيما مضى، وليس الآن بقائم. وهذا هو الصحيح؛ بدليل أن العرب إذا تعجبت من صفة هي موجودة في المتعجَّبِ منه في الحال قالت: ما أحسنَ زيداً! فإذا تعجبت من الحسن فيما مضى وهو الآن ليس كذلك، قالت: ما كان أحسن زيداً !.

---

[٣٢٤] الأحزاب : ٢٧، والفتح : ٢١.

[٣٢٥] شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٦٠).

[٣٢٦] تعليق الفرائد (٣/٢٢٠).

[٣٢٧] النص منقول عن شرح الجمل لابن عصفور (١/٤١٢).

وزعـــم بعضهم أنها لا تقتضي الانقطاع، واستدل على ذلك بقولـــه تعالى: (وكان الله غفوراً رحيماً)[328]، وبقوله: (ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشةً)[329]، أي: كان، وهو الآن كذلك.

قـــالوا: والجواب أن ذلك قد يُتصوّر فيه الانقطاع بأن يكون المـــرادُ الإخبار بأنه كان غفوراً رحيماً فيما مضى، كما هو الآن كذلـــك، وبمعـــنى : أنه كان فاحشةً؛ أي: كان عندهم فاحشةً في الجاهلـــية، ولم يتعرّض لخلاف ذلك، فيكون المراد الإخبار عن الزنى كيف كان عندهم في الجاهلية.

والـــذي تلقّناه من الشيوخ أن كان تدل على الزمان الماضي المنقطع، وكذلك سائر الأفعال الماضية، ومن تَعقّلَ حقيقة المُضِيِّ لـــم يشكّ في الدلالة على الانقطاع، لكن مثل قوله تعالى: (وكان الله غفوراً رحيماً)، وإن دل على الماضي المنقطع، فإنه يُعلم أن هذه الصفة ثابتة له في الأزمان كلها من دليل خارج، لا من حيث وضعُ اللفظ"[330].

سادساً: مجيئها بمعنى صار

ومن أقسام كان تلك التي بمعنى صار:

---

[328] النساء : ٩٦.

[329] الإسراء : ٣٢.

[330] التذييل والتكميل (٤/٢١١).

هذا على مذهب مَنْ عدَّها قسماً برأسِه، وقد تقدَّمَ بسطُ الكلامِ فيها، وأنَّ الأرجحَ عدُّها من أقسم كان الناقصة[331].

سابعاً: الشأنية

ومن أقسامها: الشَّأنيَةُ:

وهذا أيضاً على مذهب من عدَّها قسماً برأسِه، وسبقَ الكلامُ فيها كذلك، (أنَّ) الأرجحَ عدُّها من أقسامِ الناقصةِ[332].

ـ الوجه الثامن:

اختصاصُها بأمورٍ، دونَ سائرِ أخواتِها، ومنها:

١ ـ **جوازُ زيادتِها وسطاً**: نحوُ: ما كانَ أحسنَ الوفاءَ.

ولا يُدفعُ عدمُ الاختصاص بسماعِ زيادة أصبح وأمسى؛ لأنَّها فيهما شاذَّةٌ، وفي (كان) مقيسةٌ في هذا النحوِ، ومسموعةٌ في غيرِه، وقد سبقَ بسطُ الكلامِ في هذه المسألةِ[333].

٢ ـ **اختصاصُها بمرادفةِ (ليس)** في أمرين من ثلاثةٍ تختص بها (ليس)، وهما:

---

[331] انظر ص(١٣٢) من هذا الكتاب.

[332] انظر ص(١٣٤) من هذا الكتاب.

[333] انظر ص(١٤١) من هذا الكتاب.

أ ــ كــثرةُ مجــيء اسميهما نكرة محضةً، نحو: ليس أحدٌ باقياً، وما كان رجلٌ حاضراً.

ب ــ كثرة اقتران خبريهما بواوٍ إن كان جملةً موجبةً بإلا، نحــو: ليس عبدٌ إلا ومجزيٌّ بعملِه، وما كان من بشرٍ إلا وأجلُه محتومٌ، وقد مضى كذلك تفصيل القولِ في هذه المسألة[٣٣٤].

٣ ــ اختصاصُها بمرادفة (لم يزَلْ):

وقد سبق الكلامُ أيضاً في هذا[٣٣٥].

٤ ــ اختصاصُها بجوازِ حذفِ نونِها بشروطٍ، وهي[٣٣٦]:

أ ــ كونُها بلفظ المضارعِ، المجزومِ بالسكون لا وقفاً، غيرِ المتّصلِ بضميرِ نصبٍ، ولا بساكنٍ بعدَه.

وحذفُ النُّونِ شاذٌّ في القياس؛ لأنها من نفس الكلمة، كالنُّونِ مِــنْ لم يَصُنْ ولم يَهُنْ، لكنْ سوَّغَه كثرةُ الاستعمالِ وشَبَهُ النُّونِ بحروفِ العلّة، فكأنّهم جدَّدوا له جزماً، وتَناسوا الجزمَ القياسيَّ لمَّا قَدَّروا كثرةَ استعمالِه بالنّونِ، فكأنَّه لم يُحذفْ منه شيءٌ للجزمِ،

---

[٣٣٤] انظر ص(١٥١) من هذا الكتاب.

[٣٣٥] انظر ص(١٥٤) من هذا الكتاب.

[٣٣٦] وانظر المسألة في: شرح التسهيل لمصنفه (٣٦٦/١-٦٧)، ولابن عقيل (٢٧٥/٢-٧٦)، ولأبي حيان (٢٣٥/٤-٣٨)، وللدماميني (٢٣٤/٣-٣٧)، و شرح الرضي على الكافية (٢٠٩/٤-١٠)، و أوضح المسالك لابن هشام (٢٦٨/١-٧١)، و الهمع للسيوطي (١٠٧/٢-١٠٨)، و شرح الكافية الشافية لابن مالك (٤٢٢/١-٢٣)، وشرح قطر الندى لابن هشام (٢٣٦-٣٨).

فجــدَّدوا علــيه الجزمَ، وجعلوا النّونَ كأنها حرفُ مدٍّ، ولذلك لم يحذفوهــا من هذا اللفظِ إلا في موضعٍ لا تجبُ لها الحركةُ فيه؛ لأنّ الشّــبه إنّمــا هو من أجلِ الغُنّةِ التي تلحقُها بعد خروجها من مخرجها من اللسانِ، وإنّما تتبيّنُ لها تلك الغُنّةُ منها عند سكونها، فإذا تحركت ضعفتْ، فيضعُفُ الشّبهُ، فلا تحذف[٣٣٧].

واشــتراطُهم المضــارَعةَ يشملُ جميعَ حروفِ المضارعة، فالهمــزةُ نحــوُ قولِه تعالى: ﴿ولم أكُ بغيّاً﴾[٣٣٨]، والنون نحو قوله: ﴿قــالوا لم نكُ من المصلّين﴾[٣٣٩]، والياءُ نحوُ قوله: ﴿فلم يكُ ينفعُهم إيمانُهم﴾[٣٤٠] والتّاءُ نحو قوله: ﴿ولا تكُ في ضيقٍ ممّا يمكرون﴾[٣٤١]

وثبوتُ النونِ، مع استيفاءِ الشروطِ، أكثر من الحذفِ، ولذا جاء في القرآنِ الكريمِ أكثرَ من الحذفِ[٣٤٢].

---

[٣٣٧] انظر التذييل والتكميل لأبي حيان (٤/٢٣٦).

[٣٣٨] مريم: ٢٠.

[٣٣٩] المدثر: ٤٣.

[٣٤٠] غافر: ٨٥.

[٣٤١] النحل: ١٢٧.

[٣٤٢] جــاء بثبوت النون في ثمانية وخمسين موضعاً: أربعة في المبدوء بنون، وستة في المبدوء بهمزة، وواحد وعشرون في المبدوء بتاء، وسبعة وعشرون في المبدوء بياء.

وجاء بحذفها في ثمانية عشر موضعاً: واحد للمبدوء بهمزة، واثنان للمبدوء بنون، وسبعة للمبدوء بتاء، وثمانية للمبدوء بياء.

وعلــيه يقــال: جاء للمبدوء بهمزة: ستة بالثبوت وواحد بالحذف، وللمبدوء بنون: أربعة بالثبوت واثنان بــالحذف، وللمبدوء بالياء: سبعة وعشرون بالثبوت، وثمانية بالحذف، وللمبدوء بالتاء: واحد وعشرون بالثبوت وسبعة بالحذف.

وجاء أربعة مواضع بالنون غير المحذوفة لملاقاة ساكن بعدها، وكلها مما حرف مضارعته الياء.

ثمّ الحذفُ في المضارعِ يشملُ مضارعَ الناقصةِ والتّامّة، إلا أنّــه في النّاقصةِ كثيرٌ؛ لكثرة تصرُّفِها في الكلام، وهو في التّامّة قلــيلٌ؛ لقلّــتها بالنظر إلى الناقصةِ، ومن الحذفِ في التّامّةِ قراءةُ نافعٍ وابن كثيرٍ: (وإنْ تكُ حسنةٌ يُضاعفْها)[343].

وإنّمـــا لــم يجــزْ حــذفُ النونِ إن اتّصلت بالضميرِ؛ لأنَّ الضّـــمائرَ تـــردُّ الأشـــياءَ إلى أصولها، كما رَدّتْ نونَ (لَدُ) إذا أُضيفت إلى الضّميرِ، فقيلَ: لدنه، ولا يجوز: لَدُه.

وإذا وَلِيَ النونَ ساكنٌ لم يجز حذفها عند سيبويه والجمهورِ، قـــالوا: لأنَّ الـــنونَ ستحركُ تخلّصاً من التقاءِ السّاكنين، فقويت بالحركةِ، وضعُفَ شبهُها بحروفِ العلّةِ، وهي كانت حذفت للشبه بهـــا ولكـــثرةِ الاستعمال، فبالحركةِ زال أحد جزأيْ علّةِ الحذفِ، والعلّةُ المركبةُ تزولُ بزوالِ بعضِ أجزائها.

وأجـــازَ يونـــسُ الحذفَ، وتبعه ابن مالك، قال[344]: "وبقوله أقولُ؛ لأنَّ هذه النون إنما حذفت للتخفيفِ، وثقلُ اللفظِ بثبوتِها قبلَ ساكنٍ أشدُّ من ثقله بثبوتِها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى، إلا أنّ الثّـــبوتَ دونَ ســـاكنٍ، ومع ساكنٍ، أكثرُ من الحذفِ، فلذلك جاء

---

[343] النساء: ٤٠.

[344] شرح التسهيل لمصنفه (١/٣٦٦).

القــرآن بالثبوتِ مع الساكن في قوله تعالى: (ثم ازدادوا كفراً لم يكنِ الله ليغفر لهم)[٣٤٥] وفي قولِه: (لم يكنِ الذين كفروا)[٣٤٦] ".

وإنّما أجاز يونس الحذف تمسكاً بنحوِ قولِ ابن عرفطة:

لم يكُ الحقُّ سوى أنْ هاجَه   رسمُ دارٍ قد تَعفَّتْ بالسَّرَرْ

وقول الخنجر بن صخر الأسدي:

فإنْ لم تكُ المرأةُ أبدتْ وسامةً
فقد أبدتِ المرآةُ جبهةَ ضيغمِ

وقول الآخر:

إذا لم تكُ الحاجاتُ من همَّةِ الفتى
فليس بمُغْنٍ عنه عقْدُ التَّمائمِ

وهــذا كلُّــه، ومــا أشــبهه، محمــولٌ عند الجمهورِ على الضرورةِ[٣٤٧].

وثــبوتُ النون عند ملاقاةِ الساكن أرجح، ولذلك لم يأتِ إلا به في كتاب اللهِ سبحانه.

٥ ــ الخــامس مما تختص به (كان) التزام حذفِها، كثيراً، وحدَها، مُعوَّضاً عنها (ما):

---

[٣٤٥] النساء: ١٣٧.

[٣٤٦] البيّنة : ١.

[٣٤٧] انظر الضرائر لابن عصفور (١١٥)، وما يجوز للشاعر القزاز القيرواني (٢٠٨).

وذلك بعدَ (أنْ)، وذلك كقولِ العباس بن مِرْداسٍ رضي اللهُ عنه:

أبا خُراشةَ أمّا أنتَ ذا نفرٍ   فإنّ قوميَ لم تأكلْهُمُ الضّبُعُ

قالوا: الأصلُ في نحو: (أمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ) هو: انطلقتُ لأنْ كنتَ منطلقاً، ثُمَّ قُدِّمَتِ اللامُ وما بعدَها على انطلقتُ لقصدِ الاختصاصِ، عندَ البيانيّين، أو للاهتمام به عند النحويين، فصار: لأنْ كنتَ منطلقاً انطلقتُ، ثم حذفتِ اللامُ الجارّةُ اختصاراً جوازاً قياساً على حذفِها من (أنْ) في نحوِ قولِه تعالى: ﴿فلا جُناح عليه أنْ يطّوّفَ بهما﴾[٣٤٨] أي:في أنْ يطّوّفَ بهما، وقولِه: ﴿وترغبون أنْ تنكحوهنّ﴾[٣٤٩] ، وقولِه: ﴿ولا جناح عليكم أنْ تنكحوهنّ﴾[٣٥٠] أي: في أن تنكحوهنّ، ثُمَّ حذفت (كان) اختصاراً كذلك، فانفصل الضميرُ المتصل بكان، وهو التّاءُ؛ لأنّه إذا حُذفَ العاملُ انفصلَ الضميرُ الذي كان مع إثباته متّصلاً به، فصار التركيبُ: أنْ أنتَ منطلقاً انطلقتُ، ثم جيء ب(ما) عوضاً عن (كان) المحذوفةِ، كما هو الأرجح، فصار: أنْ ما أنتَ منطلقاً انطلقتُ، ثمّ أدغمتِ النونُ الساكنةُ في ميم (ما) للتّقاربِ، فصار: أمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ.

---

[٣٤٨] البقرة : ١٥٨.

[٣٤٩] النساء : ١٢٧.

[٣٥٠] الممتحنة : ١٠.

قال اللقاني: هذا الأصلُ الذي قدَّروهُ فيه دعوى تكلُّف بلا دليلٍ؛ لإمكانِ أن يُدّعى أنَّ (أمَّا) نائبةٌ عن اسمِ الشرطِ وفعلِه، والأصلُ: مهما تذكرْ منطلقاً؛ أي: في حالةِ الانطلاقِ، انطلقتُ، فلما حُذفَ فعلُ الشرطِ؛ أي: تذكرْ، وحدَه انفصل الضميرُ، ومنطلقاً حالٌ، لا خبرُ كان. وهذا نظيرُ ما جوَّزوه في: أمَّا عالماً فزيدٌ عالِمٌ؛ أي: مهما تذكرْ شخصاً في حالةِ كونِه عالماً؛ أي: مذكوراً بالعلم، فزيدٌ عالِمٌ. ويدلُّ على ما ذكرنا مجيءُ الفاءِ بعدَ المنصوبِ في نحوِ: فإنَّ قوميَ لم تأكلهم الضَّبُعُ، فإنّه منافٍ لما قُرِّر، فتأمَّلْ.

قال الدَّنوشري: قولهم: أمَّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ، يردُّ ما زعمه اللقّاني، ووجه الرّدّ أنَّ (أمَّا) هذه تلزمها الفاءُ، ولا فاء هنا.

وعجيب منه أن يتبجَّحَ بما قاله وزعم أنّه أقلُّ تكلّفاً ممّا قالوه، وهو جائزٌ في بعض المواضع ممّا فيه فاءٌ[٢٥١].

وتتفرّعُ عن هذه المسألة عدةُ مسائل:

ـ **الأولى**: اختُلف في (كان) المحذوفةِ، فمذهبُ الجمهور أنّها الناقصةُ، والضمير المنفصل اسمها، والاسم المنصوبُ

---

[٢٥١] انظر حاشية الشيخ يس على التصريح (١/١٩٤).

خبرُها، وزعم قومٌ أنّها التامَّةُ، والضمير المنفصل فاعلُها، والاسم المنصوبُ حالٌ، واستدلّ بلزوم التنكير فيه[٣٥٢].

قال أبو حيان: "وصحَّح ذلك بعضُ معاصرينا"[٣٥٣].

ــ والثانــية: مذهبُ الجمهورِ أنّ (ما) عِوَضٌ عن (كان)، ومذهبُ المبرّدِ أنها زائدةٌ، وليست عِوَضاً.

وينبنـــي على هذا وجوبُ حذفِ (كان) على رأي الجمهورِ لـــئلا؛ يُجمعَ بينَ العوضِ والمعوَّضِ منه، فلا يُقال على مذهبهم: أمَّا كنتَ منطلقاً انطلقتُ، وليس فيه سماعٌ.

ويجوز على مذهب المبرّد إظهارُ (كان)، فحذفُها عنده على سـبيل الجـوازِ، فيجمع بينها وبين (ما)، لكون (ما) عنده زائدةً، وليسـت عوضـاً، فيصح على مذهبه أن تقول: أمّا كنتَ منطلقاً انطلقتُ.

قــال أبــو حــيّان: "والصحيح أنَّه لا يجوز ذلك؛ لأنّه كلامٌ جــرى مجــرى المَــثَلِ، والأمثالُ وما يجري مجراها تُقال كما سُــمعت، ولا يطَّرد فيها قياسٌ، وليس هذا الموضعُ من مواضعِ قياسِ زيادة ما"[٣٥٤].

---

[٣٥٢] انظر همع الهوامع للسيوطي (٢/١٠٦).

[٣٥٣] الارتشاف (٢/١٠٠).

[٣٥٤] انظر التذييل والتكميل (٤/٢٣٤)، والكتاب (١/٢٩٤)، والانتصار لابن ولاد (٩٨-٩٩)، والبغداديات لأبي علي (٣٠٥)، و الهمع للسيوطي (٢/١٠٦).

وقال التماميني: لم يُبْدِ المبرِّدُ فيما أجازه مستنداً من جهةِ السَّماعِ[٣٥٥].

وكأنِّي بابن هشام ذاهباً مذهب المبرّد؛ لأنّي رأيتُه عادّاً حذف (كان) في هذه المسألة من باب الجواز[٣٥٦].

ـ **والثالثة:** كما لا يجوز الجمع بين العوضِ والمعوَّضِ، على القول بأنّ (ما) عوض، كذلك لا يجوز حذفُهما، فلا يُقالُ: أنْ أنتَ منطلقاً انطلقتُ. قاله الفارضي[٣٥٧].

ـ **والرابعة:** يرى ابن جنّي أنّ (ما) هي الرّافعة النّاصبة، قال في الخصائص[٣٥٨]: "فإنْ قلتَ: بم ارتفع وانتصب (أنتَ منطلقاً)؟ قيل: بـ(ما)؛ لأنّها عاقبتِ الفعلَ الرافعَ الناصبَ، فعملت عملَه من الرفع والنصب".

ثم قال: "وهذه طريقةُ أبي عليٍّ وجِلَّةِ أصحابنا من قبله في أنّ الشيءَ إذا عاقبَ الشيءَ وليَ من الأمرِ ما كان المحذوف يليه".

---

[٣٥٥] انظر تعليق الفرائد للتماميني (٣/٢٣٢).

[٣٥٦] انظر شرح قطر الندى لابن هشام (٢٣٨).

[٣٥٧] انظر حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٤٤).

[٣٥٨] الخصائص (٢/٣٨٠-٨١).

ولعلَّ قولَه الأخير هذا هو ما دعا أبا حيّانٍ وغيرَه ينسبون الأمـرَ إلى أبي عليٍّ أيضاً، إلا أنّ الذي في البغداديات لأبي علي وفاقُ ما عليه الجمهور[٣٥٩].

ـ والخامسة: قال الصبّانُ: "لم يُسمعْ هذا العملُ ـ أي: حذفُ كان وحذَها بعد (أنْ)، وتعويض (ما) عنها ـ إلا في ضمير المخاطبِ، وأجاز سيبويه: أمَّا زيدٌ ذاهباً ذهبتُ"[٣٦٠].

وقال أبو حيان: "والمحفوظُ المسموعُ أن يكونَ ـ أي اسم كان المحذوفة ـ ضميرَ المخاطب، والقياسُ عليه في ضمير المتكلم والغائب والاسم الظاهر جائزٌ، والأحوطُ التوقُّفُ مع المسموعِ"[٣٦١].

ـ والسادسة: البصريّون: على أنَّ (أنْ) في نحو: أمَّا أنت منطلقاً انطلقتُ، مصدريةٌ ناصبةٌ، وبعد إسقاط حرفِ الجرِّ الذي هو لام التعليل يكون المصدرُ المنسبك منها وما دخلت عليه، في محلِّ نصبِ مفعول لأجله، أو في محلِّ جرٍّ باللامِ المقدّرةِ، على ما هو مقرّرٌ في هذه المسألة، ذكر ذلك الفارضيّ وأبو حيان[٣٦٢].

---

[٣٥٩] انظر البغداديات لأبي علي (٣٠٤-٣١٠)، و التذييل والتكميل (٢٣٣/٤)، والهمع (١٠٦/٢).

[٣٦٠] انظر حاشية الصبان على الأشموني (٢٤٤/١).

[٣٦١] انظر الارتشاف لأبي حيان (١٠٠/٢).

[٣٦٢] انظر التذييل والتكميل (٢٣٢/٤)، و حاشية الصبان على الأشموني (٢٤٤/١).

والكوفيون: على أنّها شرطيّةٌ بمنزلةِ (إنْ) المكسورةِ الهمزةِ، فهم يُجيزون مجيءَ الشرطيّةِ مفتوحةَ الهمزةِ، قالوا: والدّليل على أنها شرطيّةٌ مجيءُ الفاءِ في قولِه: فإنّ قوميَ لم تأكلهم الضَبُعُ.

ورَجَّح ابن هشام في المغني مذهب الكوفيين من أوجهٍ عدّة[٣٦٣].

وقال الرضي: "ولا أرى قولَهم بعيداً من الصّوابِ؛ لمساعدةِ اللفظِ والمعنى إيّاه: أمّا المعنى فلأنّ معنى البيتِ: إن كنت ذا عددٍ فلستُ بمفردٍ. وأمّا اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيتِ، وفي قولِه:

إمّا أقمتَ، وأمَّا أنتَ مرتحلاً
فالله يكلأُ ما تأتي وما تذَرُ

فعطفَ (أمّا أنتَ)، بفتح الهمزةِ، على (إمّا أقمتَ) بكسرِ الهمزةِ، وهو حرفُ شرطٍ بلا خلافٍ"[٣٦٤]، فصحّ عطفُ الثاني على الأول لكونه شرطاً مثله[٣٦٥].

وإنما صحّ العطفُ، على مذهب البصريّين، في شاهدِ الكوفيّين، وإنِ اختلفت الجملتانِ؛ لاشتراكهما في المعنى، وللقدرِ

---

[٣٦٣] انظر مغني اللبيب لابن هشام (٣٥/١).
[٣٦٤] انظر شرح الرضي على الكافية (١٤٩/٢)، و تعليق الفرائد للدماميني (٢٣٣/٣-٣٤).
[٣٦٥] انظر التذييل والتكميل لأبي حيان (٢٣٣/٤-٣٤).

المشـــترك بيـــنَ المفعولِ لأجله والشرطِ. ذكر ذلك أبو حيان في الارتشاف[٣٦٦].

ــ **والســابعة:** قــال أبــو حــيّان: وجَوَّزَ حذفَ (كان) في المذهبيـــنِ العلمُ بأنَّ (أنْ) لا يقعُ بعدَها إلا الأفعالُ، إمّا لأنها هي المخلِّصةُ للاستقبال على رأيِ البصريين، وإمّا لأنّها للجزاءِ على رأي الكوفيّين[٣٦٧].

ــ **والثامــنة:** قــال الدّروشــريُّ: قــد يُقالُ: من أين جاء الاختصارُ، وهو التعليلُ لحذف (كان)، وقد عُوِّضَ عن لفظِ كنتُ: ما، وأنت[٣٦٨].

٦ ــ وســادسُ ما اختصّت به (كان) دون سائر أخواتها: جوازُ حذفِها وحدَها، من غير تعويضٍ.

وهــو قليل، وذلك إن لم تكن تاليةً (أنْ)، بلْ إذا وقعتْ بعدَ شِــبْهِ (لدن)؛ أي: بعدَ ما دلَّ على زمن، وهو غير (لدن)، حملوا ذلــك علــى التشبيه بلدن، وحكى سيبويه على ذلك قولَ عُبيدِ بنِ حُصَين النميري، المشهور بالرّاعي:

أزمانَ قومي والجماعةَ كالذي
لَزِمَ الرِّحالةَ أنْ تَميلَ مَمِيلاً

---

[٣٦٦] الارتشاف (٢/١٠٠).

[٣٦٧] انظر التذييل والتكميل (٤/٢٣٣).

[٣٦٨] انظر حاشية الشيخ يس على التصريح (١/١٩٥).

قـــال سيبويه: كأنّه قال: أزمانَ كان قومي والجماعةَ كالذي لَزِمَ الرِّحالةَ[٣٦٩].

مسألة: تحتمل (كان) المحذوفة هنا أن تكون الناقصة، وهو ما جرى عليه ابن مالك في التسهيل، وعليه شرّاحه[٣٧٠]، وتحتمل أن تكون التّامّة، وعلى ذلك الأزهريُّ في التصريح[٣٧١].

فقـــوم، (مـــن قومي) فاعل (كان) المحذوفةِ، على تقديرها تامّـــةً، واســـم (كـــان)، على تقديرها ناقصة. وهو مضاف على التقديرين، والياء في محل جر بالإضافة.

و(كالذي) متعلّق بمحذوفٍ حالٌ من قومي، إن جعلت (كان) تامّةً، أو هو خبر (كان) إن عُدَّتْ ناقصةً.

والجماعةَ مفعول معه منصوبٌ بكان المحذوفة.

٧ ــ وســـابع ما اختصت به (كان) كثرةُ حذفِها مع اسمها جوازاً من غير تعويض بعدَ (إنْ) أو (لوْ) الشرطيّتين[٣٧٢].

---

[٣٦٩] انظر الكتاب (٣٠٥/١).

[٣٧٠] انظر التسهيل (٥٥)، وشرحه لابن مالك (٣٦٥/١)ولابن عقيل (٢٧٤/٢)، ولأبي حيان (٢٣٠/٤)، وللسلسيلي (٣٢٥/١)، وللدماميني (٢٣٠/٣).

[٣٧١] انظر التصريح على التوضيح للأزهري (١٩٥/١).

[٣٧٢] قال الشيخ يس في حاشيته على الفاكهي (١٨/١): كان الحق أن تقيد (لو) بالتي ما بعدها يندرج فيما قبلها وغاية له في شيء، كقولك: ائتني بدابةٍ ولو حماراً، ويقل حذف كان واسمها بدون ذلك.

وقـــال: إنما اطرد الحذف بعد (إن) و(لو) الشرطيتين لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين، فيطول الكلام، فـــيخفف بالحذف، وخص (بأن ولو) لأن الأولى أم الأدوات الجازمة، والثانية أم غير الجازمة، كما أن (كان) أم الباب، وهم يتوسعون في الأمهات. وانظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١١٧/١).

بشرطِ كونِ اسمِها ضميراً.

فمِثالُ حذفِها مع اسمِها ضميرِ الغائب بعد (أَنْ) قولُ النعمانِ ابن المنذرِ:

قد قِيلَ ذلك إنْ حقّاً وإن كذباً

فما اعتذارُكَ من قولٍ إذا قِيلا

وقول ليلى الأخيلية:

انطِقْ بحقٍّ وإنْ مستخرِجاً إحَناَ

فإنَّ ذا الحقِّ غلابٌ وإنْ غُلبا

ومثالُه بعدَ (إنْ) معَ المخاطب قولُ ليلى الأخيلِيّة:

لا تقربَنَّ الدَّهرَ آلَ مُطرِّفٍ إنْ ظالماً أبداً وإنْ مظلوماً

ومثالُه بعدها مع المتكلّم قولُ النابغةِ الذُّبيانيِّ:

حَدِبَتْ عليَّ بُطونُ ضَبَّةَ كلُّها

إنْ ظالماً فيهم وإنْ مظلوماً

وأمثلتُه بعدَ (لو) مع الغائب قولُ الشاعرِ:

لا يأْمَنِ الدَّهرَ ذو بَغْيٍ وإنْ ملكاً

جنودُهُ ضاقَ عنها السهلُ والجبلُ

ومثالُه بعدَها مع المخاطبِ قول ليلى الأخيليّةِ[٣٧٣]:

---

[٣٧٢] سبق الشاهد برواية: وإن مستخرجاً.

انطقْ بحقٍّ ولو مستخرِجاً إحَناً

فإنَّ ذا الحقِّ غلابٌ وإنْ غُلِبا

ومثالُه بعدَها مع المتكلِّمِ قولُ الشاعر:

علمتُكَ مَنّاناً، فلستُ بآملٍ

نداكَ، ولو غرثانَ ظمآنَ عارياً

مسائل[٣٧٤]:

ـ **المسألة الأولى:** إنْ حَسُنَ مع (كان) المحذوفةِ بعد (إنْ)، دُون (لَو)، تقديرُ: (فيه) أو (معه)، أو نحوِ ذلك، جازَ رفعُ ما وَلِيَها على أنّه اسم (كان) الناقصةِ، أو فاعل التّامّةِ، وإنْ لم يحسنْ هذا التقديرُ تعيَّنَ النَّصبُ.

أ ـ فما حَسُنَ معه التقدير:

نحـو: (الناسُ مَجزيّونَ بأعمالِهم، إنْ خيراً فخيرٌ، وإنْ شرّاً فشرٌّ)، و(المرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به، إنْ سيفاً فسيفٌ، وإنْ خَنْجَراً فخَنْجَرٌ).

فانتصابُ خيراً وشراً وسيفاً وخنجراً على تقديرِها أخباراً لكان الناقصة، والتقديرُ: إنْ كان العملُ خيراً أو شراً، وإنْ كان ما

---

[٣٧٤] انظـرها في شرح التسهيل لمصنفه (١/٣٦٢-٦٥)، ولابن عقيل (٢/٢٧٠-٧٣)، ولأبي حيان (٤/٢٢٢-٢٩)، وللدماميني (٣/٢٢٥-٢٢٩)، و الهمع للسيوطي (٢/١٠١-١٠٥).

قَـتَلَ بـه سـيفاً أو خنْجراً. وارتفاعُها على تقديرِها أسماءً لكان الناقصـةِ، والتقديرُ: إنْ كان في عملِه خيرٌ، وإن كان في أعمالهم شرٌّ، وإنْ كان معه سيفٌ، وإنْ كان معه خنجرٌ. أو ارتفاعُها على أنها فاعلٌ لكانَ التَّامّةِ.

قـال الدماميني تعليقاً على جواز الرفع: "لاشكَّ في جواز تقديـره من حيثُ الصناعةُ في الجملة، وأمَّا أنه يُحكمُ بحسنِه فلا؛ لأنه ضعيفٌ من جهةِ المعنى؛ إذْ معنى: إنْ كان في عملهم خيرٌ، وإنْ كـان معه، أو في يده، سيفٌ، معنىً غيرُ مقصودٍ؛ لأنّ مرادَ المتكلّمِ: إنْ كانَ نفسُ عملِه خيراً، وإنْ كان ما قَتَلَ به سيفاً، لا أنَّ لهـم أعمالاً، وفي تلك الأعمال خير، ولا أنَّ صُحبتَه، أو في يده، أو بحضرتِه، وقتَ القتلِ سيفاً.

وقـد يُدفعُ هذا بأنّه على التجريدِ، فيكونُ نحوُ: إنْ كان في عملهم خيرٌ، مثلَ قولِه تعالى: (لهم فيها دارُ الخلدِ)[٣٧٥].

وفـيه أيضـاً ضعفٌ من جهةِ اللفظِ؛ لأنّ حذفَ (كان) مع خبرِه الذي هو في صورةِ المفعولِ الفضلةِ حذفُ شيءٍ كثيرٍ، ولا سـيّما إذا كان الخبر جاراً مجروراً، بخلافِ حذفِه مع اسمه الذي هو كجزئِه، ولا سيّما إذا كان ضميراً متّصلاً"[٣٧٦].

---

[٣٧٥] فصلت : ٢٨.

[٣٧٦] تعليق الفرائد (٣/٢٢٦).

ب ـ ومـــثال مـــا لم يحسنْ معه تقدير فيه أو معه، أو نحوِ ذلك، فيتعيّن النّصبُ:

قولُـــكَ: أســيرُ كمـــا تسيرُ، إنْ راكباً فراكبٌ، وإنْ راجلاً فـــراجلٌ، ومـــررتُ برجلٍ إنْ طويلاً وإنْ قصيراً، وامْرُرْ بأيِّهم أفضلُ إنْ زيداً وإنْ عمراً.

فهذا ونحوُه يتعيّنُ نصبُه على أنّه خبرُ (كان) الناقصةِ، ولا يصـــحُّ رفعُـــه على أنه اسم (كان) الناقصة، أو فاعل التامّة، كما صحَّ فيما قبلَه؛ لأنك لا تستطيع أن تقدّر فيه أو معه، أو نحواً من ذلــك، فـــلا تســتطيعُ أن تقولَ: إن كان فيه، أو معه، راكبٌ، أو راجلٌ، أو طويلٌ، أو زيدٌ. فيكون اسمَ الناقصة، كما لا تستطيع أن تقـــدّر معـــه: إنْ وقَعَ، أو حَدَثَ، أو ما شابهه، فترفعه على أنه فاعل التامّة.

ـ المسألة الثانية: قد مضى أنّ الاسمَ الواقعَ قبلَ الفاءِ في نحوِ: إنْ سيفاً فسيفٌ يجوزُ رفعُه بكان الناقصة اسماً لها، وبالتّامّة فاعلاً لها، والأوّلُ أولى من وجوهٍ، وهي:

أ ـ إنّ إضمارَ الناقصةِ مع النصبِ متعيِّنٌ، وهو مع الرّفع ممكنٌ، فوجب ترجيحُه؛ ليجريَ الاستعمالانِ على سننٍ واحدٍ، ولا يختلفَ العاملُ.

ب ــ ولأنّ الفعلَ التّامَّ إذا أُضمرَ بعد (إن) الشرطيةِ لا يستغني عن مفسِّرٍ، نحوُ قوله تعالى: ﴿وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجره﴾[٣٧٧]، فخُولف هذا في (كان) الناقصة؛ لوقوعِ ثاني جزأيها موضعَ المفسِّرِ.

ج ــ ولأنّ الناقصةَ تُوُسِّعَ فيها بما لا يُستعمل في غيرِها، فمقتضى الدّليلِ أنْ لا تُشاركَها التّامّةُ في الإضمارِ المُشارِ إليه؛ لكنْ أُجيزَ فيها لشبهها بالناقصةِ، فلا يستويان في التقديرِ.

د ــ ولأنّ التّامّةَ قليلةُ الاستعمالِ، والناقصةُ كثيرتُه، ولا يُحذَفُ إلا كثيرِ الاستعمالِ للتخفيفِ، ولأنّ شهرتَه دالّةٌ على المحذوفِ.

هـ ــ ويضعُفُ تقديرُ التامّةِ من جهةِ أنّ الكلامَ معها يصيرُ كأنّه أجنبيٌّ عن الأولِ، والمعنى على تعلُّقِه به.

ــ **المسألةُ الثالثةُ:** يجوزُ في الاسمِ الواقعِ بعد الفاءِ الرّابطةِ لجوابِ الشرطِ أوجهٌ من الإعرابِ، وهي:

أ ــ رفعُه خبراً لمبتدأ محذوفٍ.

ب ــ ونصبُه مفعولاً به بفعلٍ يليقُ بالمحلِّ.

ج ــ ونصبُه حالاً.

د ــ ونصبُه خبراً لكان محذوفةٍ.

---

[٣٧٧] التوبة : ٦.

قال الدّماميني: رفْعه خبراً لمبتدأ محذوفٍ أولى من نصبه، ونصبُه مفعولاً أولى من نصبه حالاً، ونصبُه حالاً أولى من نصبه خبراً[378].

ـ المسـألةُ الـرابعةُ: ينتج عن المسائل السابقة تراكيبُ أربعةٌ، قال أبو حيان: قالوا: وأحسنُ الوجوه: إنْ خيراً فخيرٌ، ثمّ: إنْ خيرٌ فخيرٌ، ثمّ: إنْ خيراً فخيراً، ثمّ: إنْ خيرٌ فخيراً[379].

وسـوّى الشّلوبينُ بينَ التركيبين الثاني والثالث، وخطّأه ابنُ عصفور فقال: بل رفعُهما أحسنُ؛ لقلّةِ الإضمار فيهما بالنسبة إلى نصبهما[380].

وعِلَلُ الحسنِ والقبح مبسوطة في مواطنها.

ـ المسـألةُ الخامسـةُ: ربّما جُرَّ اسمُ (كان) في مثلِ هذه التراكيـب إنْ عاد إلى مجرورٍ بحرفٍ، سواءٌ اقترنَ اسم (كان) بـ(إنْ لا)، أو بـ(إنْ) وحدَها، وذلك نحوُ: مررتُ برجلٍ صالحٍ، إنْ لا صالحاً فطالحٌ، وامْرُرْ بأيُّهم أفضلُ، إنْ زيداً وإنْ عمراً.

زعـم يونُـس بن حبيب أنّ من العرب مَنْ يقولُ: مررتُ بـرجلٍ صالحٍ إنْ لا صالحٍ فطالحٍ. وامْرُرْ على أيُّهم أفضلُ، إنْ

---

[378] تعليق الفرائد (٣/٢٢٨).

[379] التذييل والتكميل (٤/٢٢٨ ــ ٢٢٩).

[380] التذييل والتكميل (٤/٢٢٨ ــ ٢٢٩).

زيدٍ وإنْ عمرٍو. وذلك على تقديرِ: إنْ لا أكُنْ مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ، وإنْ مررتَ بزيدٍ أو مررتَ بعمرٍو.

وجعلَ يونُسُ ذلك مطّرداً مقيساً، وذلك لقوّة الدلالةِ على الجارّ بتقديمِ ذكره، ووافقه ابنُ مالك. وقصره غيرُهما على السَّماعِ. وضُعِّفَ مذهب يونس من وجوهٍ.

٨ ــ وثامنُ ما اختصّت به (كان) حذفُها مع اسمها من غير تعويضٍ. وهذا الحذفُ أقلُّ منه بعد (إنْ) و(لو) الشرطيتين، وذلك إذا وقعت (كان):

أ ــ بعد نحوِ (ألا)، و(هلا). قال أبو حيان: "ويجري مَجرى (لو) غيرُها من الحروف الدالّة على الفعل إذا تقدّمَ ما يدلُّ عليه، نحوُ: هلّا، وألّا، لكنّه ليس بكثيرِ الاستعمال"[٣٨١].

ب ــ وبعدَ الشرطِ الصريحِ المحضِ. قال أبو حيّان: "وتضمر (كان) في الشرط الصريحِ المحضِ، تقولُ: أنا أفعلُ هذا إلا معيناً لي فلا مُفسداً عليَّ، أي: إلا تكن معيناً لي فلا تكن مفسداً عليَّ"[٣٨٢].

---

[٣٨١] التذييل والتكميل (٤/٢٢٤)، والارتشاف (٢/٩٧).

[٣٨٢] التذييل والتكميل (٤/٢٢٩)، والارتشاف (٢/٩٩).

ج ـ وبعـدَ (لكـنْ) ذكر ذلك الشيخ يس في حاشيته على الفاكهي، ومثَّلَ له بقوله تعالى: ﴿ما كان محمدٌ أبا أحدٍ من رجالكم ولكنْ رسولَ الله﴾ [٣٨٣].

ولـيس حذفُهـا هنا ممّا اختصتْ به؛ إذ حذفُها لدلالة (كان) السابقةِ علـيها، وحذفُ ما دلَّ عليه دليلٌ، أو سبقَ ذكرُهُ، سائغٌ شائعٌ في جميع العربيّةِ، وليس مقصوراً على بابٍ دونَ آخر.

والعامَّةُ، في هذه الآيةِ الكريمة، على تخفيفِ (لكنْ) ونصبِ رسـول. ونصبُه على إضمار (كان) لدلالة (كان) السابقة عليها؛ أي: ولكن كان رسولَ اللهِ، وإمّا بالعطف على (أبا أحدٍ).

قال السّمين الحلبي: "والأولُ أليقُ؛ لأنّ (لكنْ) ليست عاطفةً لأجـلِ الواو، فالأليقُ بها أن تدخلَ على الجملِ، كمثلِ التي ليستْ بعاطفة" [٣٨٤].

د ـ وبعدَ (لَدُنْ)، وأنشدوا على ذلك قولَ الرّاجزِ:

مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلى إتْلائها

أي: من لَدُ كانتْ شَوْلاً إلى لِقاحِها فإلى إتلائها.

وقدّره سيبويه والجمهورُ: من لَدُ أنْ كانت [٣٨٥].

---

[٣٨٣] الأحزاب : ٤٠.

[٣٨٤] انظر البحر المحيط لأبي حيان (٧/٢٣٦)، و الدر المصون للسمين الحلبي (٩/١٢٨).

[٣٨٥] انظر الكتاب (١/٢٦٥)، وتعليق الفرائد (٣/٢٣٠).

وقـــدره ابـــن مالك: منْ لَدُ كانت، وقال: "وعندي أنّ تقدير (أنْ) مستغنىً عنه، كما يُستغنى عنها بعدَ مُذْ"[٣٨٦].

قال أبو حيّان: "والذي حملَ عليه أصحابُنا كلامَ سيبويه أنّه تفسيرُ معنىً، لا تفسيرُ إعرابٍ، والمعنى: من لَدُ كانت شولاً، ولا يُقـدّرُ: من لدُ أن كانتْ، ولا: من لدُ كونِها؛ لأنّه لا يجوزُ حذفُ بعضِ الموصولِ وإبقاءُ بعضه"[٣٨٧].

وقـــال الصبّان: "أتى ــ سيبويه ــ في التقديرِ بـــ(أَنْ) لقلّةِ إضافةِ (لدن) إلى الجمل.

واعـــتُرِضَ بأنّـــه يلزمُه حذفُ الموصولِ الحرفيِّ وصلتِه، وإبقاءُ معمولِها، وهو ممنوعٌ، وإنْ جاز حذفُ (أنْ) وحدَها خلافاً لما يُوهمُه كلامُ البعض.

وأُجيـــبَ: بأنّه حلُّ معنى، لا حلّ إعرابٍ، وحلُّ الإعرابِ: من لدُ كانت، وإنْ كانت إضافةُ (لد) إلى الجملة قليلةً.

وقدّره بعضهم: من لدُ شالتْ شولاً، فجَعلَ شولاً مصدراً لا جمعـــاً، وهو أقلُّ كلفةً من تقديرِ سيبويه"[٣٨٨]. ولا شاهد فيه على هـــذا التقديرِ الأخيرِ، كما لا شاهد فيه على رواية: من لدُ شولٍ،

---

[٣٨٦] شرح التسهيل لمصنفه (١/٣٦٥).

[٣٨٧] التذييل والتكميل (٤/٢٣٠-٣١).

[٣٨٨] حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٤٤).

بالإضافة، فقيل: هو على حذفٍ، أي: من لدُ شولانِ شولٍ، وقيل: (شَولٍ) مصدرٌ، لا جمعٌ[٣٨٩].

٩ ـ والتَّاسـعُ ممـا اختصَّت به (كان): حذفُها وجوباً مع معموليها، بعدَ (إنْ) الشرطيَّة، معوَّضاً عنها (ما)[٣٩٠]:

ومثالُه: قولُ العربِ: افعلْ ذلك إمَّا لا؛ أي: إنْ كنتَ لا تفعلُ غيرَه. ومثلُه قولُ الرَّاجزِ:

أمْرَعَتِ الأرضُ لوَ انَّ مالاً　　　لوَ انَّ نُوقاً لكَ أو جِمالاً

أوْ ثُلَّةً من غَنَمٍ إمَّا لا

أي: إنْ كنتَ لا تَجِد غيرَها.

قال اللقاني: لا مُحوجَ إلى هذا التكلُّف الذي لا دليل عليه؛ إذِ الظاهرُ أنَّ (ما) مزيدةٌ لتأكيدِ (إن) الشرطيَّة، من غير تقدير لكان، و(لا) نافية لفعل الشرط المقدَّرِ، و(لا) ومنفيُّها هو الشرطُ، و(إمَّا) أداة شـرط مؤكـدةٌ بـ(ما)، نظيرُها (إمَّا) في قولِهِ تعالى: ﴿فإمَّا تَرَيِنَّ﴾[٣٩١]، والشرطُ المقدَّرُ محذوفُ الجوابِ؛ لدلالةِ ما سبقَ عليه، نظيرُ ذلك في التقدير قول الشاعرِ:

فطلِّقْها فلستَ لها بكُفْءٍ　　　وإلا يعلُ مفرقَكَ الحسامُ

---

[٣٨٩] انظر الارتشاف (٢/٩٩)، و التذييل والتكميل (٤/٢٣١).

[٣٩٠] انظر التذييل والتكميل (٤/٢٣٤-٣٥)، و تعليق الفرائد للدماميني (٣/٢٣٤)، والارتشاف(٢/١٠٠-١٠١)، والهمع (٢/١٠٧).

[٣٩١] مريم : ٢٦.

والأصلُ: افعلْ هذا إنْ لا تفعل غيره. وهذا معنى واضحٌ لا غبارَ عليه.

واستحسنَ هذا من اللّقانيّ جماعةٌ، ورأوه أقلَّ تكلفاً.

وضـــعّفه الروداني بأنّ (ما) لا تُزادُ قبلَ الشرطِ المنفيّ بلا، وبـــأنّ جوابَ الشرط لا يُحذف إلا إن كان الشرطُ ماضياً لفظاً أو معنىً، والشرطُ هنا على تقديرِ اللّقاني مستقبلٌ[٢٩٢].

والحـــذفُ فـــي هـــذا الموضـــع أقـــلُّ منه بعد (إنْ) و(لو) الشرطيتين.

و(كان) المحذوفة هنا هي الناقصة، و(ما) عِوَضٌ منها.

ولا تُحذَفُ (كان) بعدَ (إنْ) المكسورة الهمزةِ، معوّضاً منها (ما) إلا في هذا الموضعِ.

وإذا أظهـــرتَ الفعلَ، فقلتَ: إمَّا كنتَ منطلقاً انطلقتُ، كانت (ما) زائدةً، لا عوضاً.

و(مـــا) في هذا الموضع عوض من (كان) ومعموليها، فلا يصحُّ اقتصارُ الحذف على (كان) وإبقاءُ معموليها، فلا يُقالُ: إمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ.

---

[٢٩٢] حاشية الشيخ يس على التصريح (١/١٩٥)، وعلى الفاكهي على القطر (٢/١٩)، و حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٤٥)، والخضري على ابن عقيل (١/١١٧).

و(لا) في (إمّا لا) قيل: هي النافية للخبرِ، وهو: تفعلُ.

وقيل: بل الخبرُ هو المجموعُ النافي والمنفي.

١٠ ــ والعاشــرُ: ممـــا اختصــت بــه (كان): حذفُها مع معموليها بعد (إنْ) من غيرِ تعويضٍ:

قـــال الأزهري: "وحكى الكوفيون أنه يُقال: لا تأتِ الأميرَ فإنّــه جائــرٌ، فتقولُ: أنا آتيه وإنْ، أي: وإنْ كان جائراً، فتحذف (كان) مع معموليها من غير تعويضٍ، وعليه قولُه:

قالتْ بناتُ العمِّ: يا سلمى وإنْ
كان فقيراً مُعْدَماً قالتْ: وإنْ

أي: وإنْ كـــان فقيراً معدماً، ولا يجوزُ هذا الحذفُ مع غيرِ (كان) عند البصريين"[٣٩٣].

---

[٣٩٣] انظـــر التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٩٥)، و حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٤٥)، و الهمع للسيوطي (٤/٣٣٦)، والشاهد لرؤبة.

لَمْ

الأحـــرف الجازمة لمضارعٍ واحدٍ أربعةٌ: لَمْ، ولمّا، ولا في النهي والدعاء، ولامُ الأمرِ والدعاء.

وأُمُّها (لَمْ)، وذلك لأمورٍ:

ـ **أولها:** تصريح بعض النحاة بذلك[٣٩٤].

ـ **وثانـــيها:** تلمـــيح بعضهم الآخر بذلك، وهو قولهم: "لم وأخواتها"[٣٩٥].

ـ **وثالثها:** هي أحق أخواتها بالأمية لأمورٍ:

ـ **الأول:** إنما عملت هذه الأدواتُ الجزمَ لمضارعتها أدوات الشـــرط الجازمة، من حيث اختصاص كلٍ بالفعل، ومن حيث إنّ المضـــارع بعـــد (لم) وأخواتها يقع بمعنى الماضي، كما يقع بعد (إنْ) وأخواتها بمعنى الاستقبال.

---

[٣٩٤] كابن أرسلان في شرحه على الملحة (ل: ٤٧/أ).

[٣٩٥] انظر علل النحو لابن الوراق ص١٩٨.

ولمّا كانت (لم) أقوى أخواتها شبهاً بـ(إنْ)، وكانت هذه أمَّ بابها[٣٩٦]، كان حقُّ (لم) أن تكون كذلك[٣٩٧].

الثاني: لا اختلاف في جزمها للمضارع مطلقاً بلا قيدٍ، وجزم أخواتها له مقيد، والمطلق أحقُّ بالأمية من المقيد، وتوضيح ذلك أن يقال:

أ ـ (لم) لنفي الماضي مطلقاً، سواء أكان منقطعاً عن زمان الإخبار، أم متصلاً بزمان الحال، أم قريباً منه.

و(لمّا) لنفي الماضي متصلاً بزمان الحال، أو قريباً منه.

وهذا ما يعبرون عنه بقولهم: (لم) لنفي فَعَلَ، و(لمّا) لنفي قد فَعَلَ[٣٩٨].

ب ـ إنما تجزم (لم) المضارع مطلقاً من غير اشتراط كونه طلباً.

ـ ولا تجزمه (اللام) إلا إذا كان طلباً؛ أمراً، نحو قوله تعالى: (لينفق ذو سعة من سعته)[٣٩٩]، أو دعاءً، نحو قوله تعالى:

---

[٣٩٦] انظر ص(٤١) من هذا الكتاب.

[٣٩٧] انظر أسرار العربية لابن الأنباري ص٣٢٣، و علل النحو لابن الوراق ص١٩٨، و اللباب للعكبري ٤٧/٢.

[٣٩٨] انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٧٣/٣، و شرح الكافية للرضي ٨٢/٤، و شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٨، و الارتشاف لأبي حيان ٥٤٤/٢.

[٣٩٩] الطلاق : ٧.

(ليقض علينا ربك)[400].

ــ كمــا لا تجــزمه (لا) إلا إذا كان طلباً؛ نهياً، نحو قوله تعــالى: (ولا تقتلوا أولادكم)[401]، أو دعاءً، نحو قوله تعالى: (لا تؤاخذنا)[402].

ج ــ وإنمــا تجزم (لم) المضارع للمتكلم، أو للمخاطب، أو للغائب، على سواء، وليس ذلك لــ(لا) أو اللام، فتقوى عليهما من هذا الوجه.

وأما اللام : فيقل دخولها على فعلِ فاعلٍ مخاطَبٍ، استغناءً بصيغة (افْعَلْ) عنها، ومن ذلك قراءة عثمان وأُبيّ وأنس، رضي الله عــنهم: (فــبذلك فلتفرحوا)[403]، وقوله صلى الله عليه وسلم: "لتأخذوا مصافكم".

كمــا يقــل دخولها على فعل المتكلم مفرداً، كما في قوله صـــلى الله علــيه وسلم: "قوموا فلأصلِّ لكم"، أو مشاركاً، كقوله تعالى: (ولنحمل خطاياكم)[404].

---

[400] الزخرف : ٧٧.

[401] الأنعام : ١٥١، الإسراء : ٣١.

[402] البقرة : ٢٨٦.

[403] يونس : ٥٨.

[404] العنكبوت : ١٢.

ويكثر دخولها على فعل الغائب، كقوله تعالى: (وليملل الذي عليه الحق)[٤٠٥].

وأما (لا) : فيقل كون المجزوم بها فعل المتكلم، كقولهم: لا أرينّك هنا، وكقول الشاعر:

لا أعرفنْ ربرباً حوراً مدامعُها

مردّفاتٍ على أعقاب أكوارِ

والأكثر كون المجزوم بها فعل المخاطب أو الغائب.

قال الرضي: على السواء.

وقال أبو حيان: الأكثر كونها للمخاطب، ويضعف كونها للغائب أو المتكلم.

وقال ابن مالك: دخول اللام على المتكلم مفرداً أو مشاركاً أكثر من دخول (لا) عليه، وهما فيه قليل[٤٠٦].

الثالث: لا خلاف في بساطة (لم)، والخلاف في بساطة (لمّا)، و(لا) قائمٌ، والبسيط أولى بالأمية من المركّب؛ إذ الأصل الإفراد.

وبيان ذلك:

---

[٤٠٥] البقرة : ٢٨٢.

[٤٠٦] انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٥٦٨، و شرح الرضي على الكافية ٤/٨٤، و الارتشاف لأبي حيان ٢/٥٤٣، والهمع للسيوطي ٤/٣١٠.

ـ (لمّــا) مركبة عند الأكثرين من (لم) و(ما)[٤٠٧]، وبسيطة عند بعضهم[٤٠٨].

ـ وأمــا (لا) فالمشــهور أنها أصلٌ بنفسها. وزعم قومٌ أن أصلها لامُ الأمرِ زيدت عليها ألفٌ، فانفتحت اللام لأجلها[٤٠٩].

الرابع: لا خلاف في أن (لم) جازمة بنفسها.

وزعــم السهيلي أن (لا) هي النافية أصلاً، وليست جازمةً بنفســها، وأن الجــزم في الفعل بعدها بلام الأمرِ مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ[٤١٠].

والمجمع على أنه الجازم بنفسه أحق بالأمية مما فيه خلاف.

الخامس: ذكروا أن (لا) في النهي إنما جزمت بالحمل على لام الأمر؛ لأن الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره[٤١١].

فــإذا مضـــى بيان أحقية (لم) بالأمية من لام الأمرِ فكونها أحق بها من (لا)؛ لهذا الوجه، أولى وأوضح.

---

٤٠٧ انظــر علل النحو لابن الوراق ص١٩٩، و شرح الرضي على الكافية ٤/٨٢، والملخص لابن أبي الربيع ١/١٤٩.

٤٠٨ انظر الارتشاف لأبي حيان ٢/٥٤٣، و الهمع للسيوطي ٤/٣١٣.

٤٠٩ انظر الارتشاف لأبي حيان ٢/٥٤٣، و الهمع للسيوطي ٤/٣١٠.

٤١٠ انظر الارتشاف لأبي حيان ٢/٥٤٣، و الهمع للسيوطي ٤/٣١٠.

٤١١ انظر أسرار العربية لابن الأنباري ص٣٣٤، و علل ابن الوراق ص١٩٨، و اللباب للعكبري ٢/٥٠

وعلـــيه، فبالإضـــافة إلى تصريح أو تلميح النحاة بأمية لم، فإنهـــا، على ما سبق بيانه، أولى بها من أخواتها وأحق من أوجه متعددة لكل منها:

ـــ أمـــا بالنســـبة لـــ(لمّا) فأحقية (لم) بالأمية منها من ثلاثة أوجه، وهي:

١ ـــ كون (لم) أقربَ شبهاً بـــ(إن) الشرطية الجازمة منها.

٢ ـــ كون (لم) لنفي الماضي مطلقاً، و(لمّا) لنفيه مقيداً.

٣ ـــ كون (لم) أصلاً لـــ(لمّا) عند الأكثرين.

ـــ وهي أولى من لام الأمر من ثلاثة أوجه أيضاً، وهي:

١ ـــ كون (لم) أقوى شبهاً بـــ(إن) الشرطية الجازمة منها.

٢ ـــ كـــون (لـــم) لجزم المضارع مطلقاً، ولام الأمر لنفيه مقيداً بكونه طلباً.

٣ ـــ كـــون (لـــم) لجـــزم المضارع بكثرة، للمتكلم كان أو للمخاطب، وللغائب، ولام الأمر على درجاتٍ في ذلك.

ـــ وهي أولى من (لا) من ستة أوجهٍ، وهي:

الأول والثاني والثالث هي ثلاثة لام الأمر.

٤ ـــ الإجماع على بساطة (لم)، والخلاف في بساطة (لا).

٥ ـــ الإجمـــاع على جزم (لم) للمضـارع بنفسها، والخلاف في جزم (لا) للمضـارع بنفسها.

٦ ـــ حمل (لا) على (اللام) في الجزم، وإذا ثبتت أحقية (لم) من اللام بالأمية، فأحقيتها بها من (لا) أوضح.

(لو) الشرطية

أدواتُ الشرطِ على ضربين:

جازمة: وقد مضى الكلامُ في أُمّها[412].

وغير جازمة، وهي: لَوْ، لولا، لوما، أمّا، كُلَّما، إذا، كيف.

وأمّـــا أمُّ هــذه الأدوات فهي (لو)، صرح بذلك عدد غير قليل من النحاة، وإنما كانت أحقَّ بذلك من أخواتها من أوجهٍ:

أوّلُهـــا: هي أحقُّ بالأميّةِ من: (إذا، وكيف، وكُلّما) لاسميّةِ هذه، وحرفيّة (لو)، وسبق أنّ المعاني إنّما تستفادُ بالحروفِ، فكان لـــــ(لـو) الأحقـيّةُ بالأميّةِ من هذه الأسماء المذكورات من هذا الوجهِ.

ثانيها: وهي أحقُّ بالأميّة من: (أمّا، ولولا، ولوما، وكُلّما)، لتركيبِ هذه، على رأيٍ في بعضها، وبساطةِ (لو)، ومعلومٌ أنّ

---

[412] انظر ص(٤١) من هذا الكتاب.

المركَّـــبَ فــرعُ المفردِ، فلفرعيّة هذه المذكورات، وأصالة (لو) بالنسبة لها من هذا الوجه استحقّت (لو) الأميّة.

أمّا (لولا، ولوما) فمركّبات من (لو) الامتناعيّة، و(لا) و(ما) النافيتين، وكُلٌّ من (لو)، و(لا)، و(ما) باقٍ على بابِه وفائدته[٤١٣].

وذكر المالقي في رصف المباني أنه لا خلاف بين البصرية والكوفية في الحكم بالتركيب[٤١٤].

والجمهور على بساطة (أمَّا)، وثعلبٌ يذهب إلى أنّها مركَبة مـــن (إنْ) الشرطية الجازمة، و(ما) النافية، ثم حُذف فعل الشرط مع التركيبِ، وفتحت الهمزة لحذف الفعل، وإذا ذُكر كُسرت.

وذهب بعضهم إلى أنها مركّبة من: (أمْ) و(ما)[٤١٥].

وأمَّا (كُلَّما) فظاهرٌ تركيبها من (كل) و(ما)[٤١٦].

وثالـــثها: وهي أحقُّ بالأميّةِ من (لَمَّا) للخلافِ في حرفيّتها، ولا خـــلاف فـــي حرفـــيّة (لو)، وما لا خلاف في حرفيّته أوْلى بالأميّة مما فيه خلاف.

---

[٤١٣] انظـــر الحلل لابن السيد (٣٤٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٤٤/٨)، والارتشاف (٥٦٨/٢)، و الهمع للسيوطي (٣٥٢/٤)، والأشموني (٥٢/٤)، و الأشباه والنظائر للسيوطي (٢٦٠/٣).

[٤١٤] رصف المباني (٢٩٤).

[٤١٥] انظر الجنى الداني للمرادي (٥٢٣)، و الهمع للسيوطي (٣٥٤/٤).

[٤١٦] انظر الحلل لابن السيد (٣٤٩)، و الأشباه والنظائر للسيوطي (٢٦٠/٣).

فمذهب سيبويه حرفيّة (لمّا)، وذهب ابن السرّاج، وأبو علي الفارسيّ، وابن جنّي، واختاره ابن مالك، إلى أنها ظرفٌ بمعنى (حينٍ)[٤١٧].

ورابعها: وكون (لو) مجردَ (لولا، ولوما) يعطيها وجهاً آخر لأحقيّتها بالأميّة منهما، إذ ما لا زيادة فيه أحقّ بالأميّة ممّا فيه زيادة.

وخامسُها: إنّ (لو) الشرطية أشهرُ من سائرِ أنواعِ (لو)، وأكثر دوراناً، وليست أيّةُ واحدةٍ من سائرِ أدواتِ الشرط أشهرَ في الشرطيّة من سائر أنواعها هي بنفسها.

وسادسُها: إن (لو) الشرطية أشهرُ في الشرطية من سائرِ أخواتها فيها.

والفرق بين هذه النقطة وسابقتها ظاهرٌ دون عناءٍ.

وسابعُها: أصالةُ (لو) وقوّتُها في الشرطيّة أظهرُ منها في سائرِ أخواتِها.

فأصالةُ (إذا، ولمّا) في الظرفيّة، و(كيف) في الاستفهام، و(كلّما) في التوكيدِ مجرّدةً من (ما)، و(أمّا) في التفصيل، وسبق أنّ أصل (لولا، ولوما) هو (لو).

---

[٤١٧] انظر الأزهرية للهروي (٢٠٨)، و رصف المباني للمالقي (٢٨٤)، و شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣/١٦٤٣-٤٤)، و الجنى الداني للمرادي (٥٩٤)، و الارتشاف لأبي حيان (٢/٥٧٠).

ومعلومٌ أنّ الأصلَ في الشرطِ أنّه للكونِ العامّ، فبابُه العمومُ والإبهـامُ، و(لـو) فـي استعمالها شرطاً لا تناقضُ هذا الأصلَ، بخـلافِ (إذا) فيضعفها في الشرطية أنها تستعمل فيما لا بُدَّ من وقوعه، كقولك: إذا احمرَّ البُسرُ تأتينا، فاحمراره كائن لا محالة، ووقـتها معيّـن فيما تضاف إليه، وبابُ الشرط مختصٌ بما هو محتمل للكون[٤١٨].

ويضعف (كيف) أنها يقصد بها حالٌ معلومةٌ بقرينةٍ تميّزها عند المُجازي.

ويضعفهما معاً، أقصد إذا وكيف، كونُهما اسمين، والأصلُ في الجزاء أن يكون بالحروف[٤١٩].

ويضـعف (أمّـا) أنّ عبارةَ كثيرٍ من النّحاة أنها عملت في الشرطِ لتضمّنها معنى الشرط، وبعضهم يقولُ: حُذفت أداة الشرطِ وفعلُهـا ونابت (لمّا) منابهما. وواضحٌ أنّ ما كان شرطاً بنفسه، وهـو (لـو) أقوى ممّا ليس كذلك وضمّن معنى الشرطِ، أو ناب منابه[٤٢٠].

---

[٤١٨] انظر اللباب للعكبري (٥٦/٢).

[٤١٩] انظر اللباب للعكبري (٦٣/٢)، والإنصاف (٦٤٤/٢-٤٥).

[٤٢٠] انظر رصف المباني للمالقي (٩٨)، والصبان على الأشموني (٤٤/٤)، والخضري على ابن عقيل (١٣١/٢).

وثامنها: أنّ (لو) أقوى أخواتها شبهاً بـ(إنْ) الشرطيّة الجازمة، وهذا يزيدُها قوّةً في الشرطيّة، فجعلوها لهذا أُمّاً لغيرِ الجازمةِ، كما كانت (إنْ) أمّاً للجازمةِ.

ومن أوجه الشبه بينهما[421]:

١ ـ اشتراكُهما في الحرفيّةِ.

٢ ـ وفي البساطة وعدم التركيبِ.

٣ ـ وفي اقتضائهما جواباً.

٤ ـ وفي أن يليهما المستقبل، وأنهما يصرفان الماضي إلى الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين﴾ [422]، وقوله: ﴿ولْيخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم﴾ [423]، وقول الأخطل:

قومٌ إذا حاربوا شدُّوا مآزرهم
دون النساء، ولو باتت بأطهار

٥ ـ وفي مجيء (لو) بمعنى (إنْ)، وصحّةِ إحلال (إنْ) محلّها مع سلامةِ اللفظ والمعنى.

---

[421] انظر هذه الأوجه في: شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣/١٦٢٨-٤١)، و شرح التسهيل له (تتمة ولده بدر الدين: ٤/٩٢-١٠١)، ولابن عقيل (٣/١٨٨-٩٧)، و جواهر الأدب للإربلي (٣٢٤-٣٣)، و مغني اللبيب لابن هشام (١/٢٥٥-٧٢)، و الجنى الداني للمرادي (٢٧٢-٩٠)، و الهمع للسيوطي (٤/ ٣٤٢-٥١).

[422] يوسف : ١٧.

[423] النساء : ٩.

٦ ـ وفي اختصاصهما بالدّخول على الفعل.

٧ ـ وفـي الاستغناء عن جوابهما: ومثالُه مع (لو) قولُه تعالى: ﴿ولـو أنَّ قرآناً سيِّرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلّم به الموتى، بل لله الأمر جميعا﴾ [٤٢٤]، وقوله: ﴿إن الذين كفروا وماتوا وهـم كفـار فلـن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ولو افتدى به﴾ [٤٢٥].

٨ ـ وفي الاستغناء عن شرطهما وجوابهما:

ومثالُه ما أنشده الأخفش من قول عبيد بن الأبرص:

إن يكن طبُّكِ الدّلالَ فلو في

سالف الدهرِ والسنين الخوالي

وقال: يُريد: فلو كان في سالف الدهر لكان كذا وكذا.

٩ ـ وفـي صِحَّة أن يليهما اسمٌ مرفوعٌ على إضمارِ فعلٍ يفسّره ظاهرٌ بعده اختياراً، ومن ذلك قول حاتمٍ: لو ذاتُ سوارٍ لطمتني، وقـول عمر: لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة، وقصره ابن عصفور على الضرورة، وحكى عليه الفطمّش الضبي:

أخلاء لو غيرُ الحِمامِ أصابكم

عتبتُ، ولكن ما على الدّهرِ مَعْتَبُ

---

[٤٢٤] الرعد : ٣١.

[٤٢٥] آل عمران : ٩١.

والذي عليه الناس عدم قصره على الضرورة أو الندرة.

١٠ ــ وفي حمل (إنْ) على (لو) في إهمالهما معاً، ومنه الحديث: "الإحسانُ أنْ تعبدَ الله كأنك تراه، فإنك إنْ لا تراه فإنّه يراك".

١١ ــ وفي حمل (لو) على (إنْ) في إعمالهما والجزم بهما:

وقيل: الجزم بلو مطّردٌ لغةً لقومٍ معيّنين، وقيل: بل هو مقصور على الضرورة، وقيل: ممنوع، لا يجوز سعةً ولا اضطراراً، ومن الجزم بها قول علقمة الفحل، وقيل: امرأة من بني الحارث:

لو يَشَأْ طارَ بها ذو مَيْعَةٍ لاحقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ

وقول لقيط بن زُرارة:

تامَتْ فؤادك، لو يحزنْكَ ما صنعتْ

إحدى نساءِ بني ذُهلِ بنِ شيبانا

وتاسعُها: أنّ (لو) أكثر أنواعاً، وأكثر تصرّفاً من أخواتها[٤٢٦].

وعاشرها: أنّ الجزمَ مسموعٌ بها وبأختيها (إذا، وكيف)، إلا أنّه بها، على قلّته، أكثر منه بأختيها، بل قيل: هو بها مطّردٌ على

---

[٤٢٦] انظر في أنواعها مراجع الحاشية السابقة.

لغـــة قوم معيّنين، وليس مقصوراً على الضرورة، وهذا يزيدها قـــوةَ شبه بـــ(إنْ) أمّ الشرطية الجازمة، فيقوّي من أحقيّتها بأميّة الأدواتِ غيرِ الجازمة، وقد مضى قريباً بيانُ ذلك.

وأمّا الجزم بـــ(إذا) فقدْ قُصر على الضرورة.

قـــال سيبويه: "إذا اضطرّ شاعرٌ فأجرى (إذا) مُجرى (إنْ) فجـــازى بهـــا، قـــال: أزيدٌ إذا تَرَ تضربْ، إنْ جعل (تضربْ) جواباً"[427].

وقـــال: "وقـــد جـــازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بـــ(إنْ) حيث رأوها لما يستقبل، وأنّه لا بُدَّ لها من جوابٍ، وقال قيس بن الخطيم الأنصاري:

إذا قَصُرتْ أسيافُنا كان وصلُها
خُطانا إلى أعدائنا فنضاربِ

وقال الفرزدق:

ترفع لي خندفٌ واللهُ يرفع لي
ناراً إذا خمدتْ نيرانها تَقِدِ

وقال بعض السلوليين:

---

[427] الكتاب (١/١٣٤).

إذا لم تزل في كلّ دارٍ عرفتها

لها واكفٌ من دمع عينِك يسجُمِ

فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ، ولكن الجيد قول كعب بن زهير:

وإذا ما تشاء تبعث منها   مغرب الشمس ناشطاً مذعورا"[٤٢٨]

وَقال العكبري: "ولا يجازى بـ(إذا) في الاختيار؛ لأنها تستعمل فيما لا بد من وقوعه، كقولك: إذا احمرَّ البُسْرُ تأتينا، فاحمراره كائن لا محالة، ووقتها معين فيما تضاف إليه. وباب الشرط مختص بما هو محتمل للكون. وقد جاء الجزم بها في الشعر"[٤٢٩].

وأما الجزم بـ(كيف) فالبصرية تمنعه، وأجازه الكوفية.

قال ابن الأنباري في الإنصاف[٤٣٠]: "ذهب الكوفيون إلى أن "كيف" يجازى بها كما يجازى بمتى ما وأينما وما أشبههما من كلمات المجازاة. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يجازى بها.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز المجازاة بها لأنها مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام؛ ألا ترى أن

---

[٤٢٨] الكتاب ٣/(٦١-٦٢).

[٤٢٩] اللباب ٢/(٥٥-٥٦).

[٤٣٠] وانظر هذه المسألة أيضاً في مغني اللبيب (١/٢٠٥)، والأشموني (٤/١٤).

"كــيف" سؤال عن الحال كما أن "أين" سؤال عن المكان، ومتى سـؤال عــن الــزمان، إلى غير ذلك من كلمات المجازاة، ولأن معــناها كمعــنى كلمات المجازاة، ألا ترى أن معنى "كيفما تكن أكن": في أي حال تكن أكن، وكما أن معنى "أينما تكن أكن": في أي مكان تكن أكن، ومعنى "متى ما تكن أكن": في أي وقت تكن أكن، ولهذا قال الخليل بن أحمد: مخرجها مخرج الجزاء، وإن لم يقل إنها من حروف الجزاء، فلما شابهت "كيف" ما يجازى به في الاسـتفهام ومعــنى المجــازاة وجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها من كلمات المجازاة.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: إنما لم يجز المجازاة بها لأنها لا تــتحقق بهــا؛ لأنك إذا قلت: "كيف تكن أكن" فقد ضمنت له أن تكــون على أحواله كلها وذلك متعذر؛ لأنا نقول: هذا يلزمكم في تجويزكم "كيف تكون أكون"؟ لأن ظاهر هذا يقتضي ما منعتموه؛ فكــان ينبغي أن لا يجوز، فلما أجزتموه دل على فساد ما ذهبتم إليه.

وأمــا البصــريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز المجازاة بها لثلاثة أوجه:

أحدها: أنها نقصت عن سائر أخواتها؛ لأن جوابها لا يكون إلا نكرة لأنها سؤال عن الحال، والحال لا يكون إلا نكرة، وسائر أخواتهــا تارة تجاب بالمعرفة وتارة تجاب بالنكرة، فلما قصرت

عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة.

والوجـــه الثانـــي: إنما لم يجز المجازاة بها لأنها لا يجوز الإخبار عنها، ولا يعود إليها ضمير، كما يكون ذلك في مَنْ وما وأيٍّ ومهمـــا، فلمـــا قصـــرت في ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة.

والوجـــه الثالث: أن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف، إلا أن يضـــطر إلى استعمال الأسماء، ولا ضرورة ها هنا تلجئ إلـــى المجازاة بها؛ فينبغي أن لا يجازى بها؛ لأنا وجدنا أياً تغني عنها؛ ألا ترى أن القائل إذا قال: "في أيّ حال تكن أكن" فهو في المعـــنى بمـــنزلة "كـــيف تكـــن أكن". غير أن هذا الوجه عندي ضـــعيف؛ لأن "أيًا" كما تتضمن الأحوال تتضمن الزمان والمكان وغـــير ذلـــك؛ فكـــان ينبغـــي أن يستغنى بها عن متى ما وأينما وغيرهما من كلمات المجازاة؛ فلما لم يستغنوا بها عنها دل على ضعف هذا التعليل.

والـــتعويل فـــي الدلالـــة على أنه لا يجوز أن يجازى بها الوجهان الأولان.

وأمـــا الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم "إنها أشبهت كلمـــات المجـــازاة فـــي الاســـتفهام، وإن معناها كمعنى كلمات

المجـــازاة" قلنا: لا نسلم أن معناها كمنى كلمات المجازاة، وذلك لأنه لا تتحقق المجازاة بها؛ ألا ترى أنك إذا قلت "كيف تكن أكن" كـــان معناها: على أي حال تكون أكون، فقد ضَمِنْتَ له أن تكون علـــى أحوالـــه وصفاته كلها، وأحوال الشخص كثيرة يتعذر أن يكـــون المجازي عليها كلها؛ لأنه يتعذر أن يتفق شيئان في جميع أحوالهما، بل ربما كان كثير من الأحوال لا يدخل تحت الإمكان كالصِّـــحة والسّقم والقوة والضّعف إلى غير ذلك؛ فإن أحدهما لو كان سقيماً والآخر صحيحاً أو ضعيفاً والآخر قوياً لما كان يمكن السقيم أن يجعل نفسه صحيحاً ولا الضعيف أن يجعل نفسه قوياً، فأمـــا مـــتى ما وأينما فإنه تتحقق المجازاة بهما؛ ألا ترى أنك إذا قلـــت "أينما تكن أكن" فقد ضمنت له متى كان في بعض الأماكن أن تكون أيضاً في ذلك المكان، ولا يتعذر، وكذلك إذا قلت "متى تذهب أذهب" ضمنت له في أي زمان ذهب أن تذهب معه، وهذا أيضـــاً غير متعذر، بخلاف كيف؛ فإنه يتعذر أن يكون المجازِي على جميع أحوال المجازى وصفاتها كلها لكثرتها وتنوعها، فبان الفرق.

وأمـــا قولهم "إن هذا يلزمكم في تجويزكم كيف تكون أكون بالرفع؛ لأن ظاهر هذا يقتضي ما منعتموه" قلنا: الفرق بينهما أنّا إذا رفعـــنا الفعل بعد كيف فإنما نقدر أن هذا الكلام قد خرج على حـــالٍ عَلِمَها المجازِي؛ فانصرف اللفظ إليها؛ فلذلك صحّ الكلام،

ولـــم يمكن هذا التقدير في الجزم بها على المجازاة؛ لأن الأصل في الجزاء أن لا يكون معلوماً؛ لأن الأصل في الجزاء أن يكون بإن، وأنت إذا قلت "إن قُمْتَ قُمْتُ" فوقتُ القيام غير معلومٍ، فلما كـــان الأصل في الجزاء أن يكون غير معلومٍ بطل أن تقدر كيف فـــي الجـــزاء واقعةً على حالٍ معلومةٍ؛ لأنها تخرج من الإبهام، وتباين أصل كلمات الجزاء؛ فلذلك لم يجز الجزم بها على تقدير حالٍ معلومةٍ"[٤٣١].

وقـــال العكـــبري فـــي اللباب: "لا يجازى بـــ(كيف). وقال الكوفيون: يجازى بها.

حجـــة الأولين: أن (كيف) لو جوزي بها إما أن يعرف ذلك بالســـماع، أو بالقياس على المسموع. لا وجه إلى الأول فإنه لا يثبت فيه سماع، ولا وجه إلى الثاني لثلاثة أوجه:

أحدهما: أن معنى أدوات الشرط تعليق فعلٍ بفعل. و(كيف) لـــو علِّقـــت لعلَّقت حالَ الفاعل أو المفعول بحالٍ أخرى، والفعل يمكن الوقوف عليه لظهوره، والحال لا يمكن ذلك فيها لخفائها.

والثانـــي: أن مـــن الأحوال ما لا يدخل تحت الاختيار، فلا يصـــح أن يعلـــق علـــيها حال؛ ألا ترى أنه لو قال: كيف تذهبْ أذهـــبْ؛ فذهبَ مكرهاً أو مغموماً لم يصح تكلف ذلك في جواب

---

[٤٣١] الإنصاف (٢/(٦٤٣-٤٥)، المسألة ٩١).

الشرط. ومثل ذلك لو كان فعلاً لم يصح المجازاة به، كقولك: إنْ متَّ متُّ.

والثالث: أن تلك الأدوات التي هي أسماء يرجع إليها ضمير لا محالة، و(كيف) اسم لا يصحّ أن يرجع إليها ضمير فلم يصحّ قياسها عليها، ولا يصح قياسها على الحرف في عدم الضمير كما تقاس بقية الأسماء على (أنْ) في عدم عود الضمير إليها.

واحـــتج الآخـــرون بأنه يصحّ أن يقال: كيف تصنعُ أصنعُ بالرفع، فكذلك في الجزم. والجواب عنه من وجهين"[432].

وهما الوجهان اللذان ذكرهما ابن الأنباري في الجواب عن كلمات الكوفيين.

[432] اللباب ٢/(٦٢-٦٣).

(ما) أخت ليس

أصلُ العملِ للأفعالِ، يدلُّ على ذلك أنَّ كُلَّ فعلٍ لا بدَّ له من فـــاعلٍ، إلا مـــا استُعمل زائداً نحوُ (كان)، أو استُعمل في معنى الحرفِ نحوُ (قلَّما)، أو تركَّبَ مع غيرِه نحو (حبَّذا). على خلافٍ في هذه الأنواعِ الثلاثةِ.

وما عملَ من الأسماءِ فلشبهه بالفعل، وقد أعملوا منها لهذه المشابهة: اسمَ الفاعلِ، والمفعولِ، والفعلِ، والتفضيلِ، والمصدرَ، والصِّـــفةَ المشـــبَّهةَ، وصـــيغَ المـــبالغةِ، وعلى رأيٍ: المصغَّرَ والمنسوبَ.

وأمَّا الحرفُ فإمَّا أنْ يختصَّ بما دخلَ عليه، أوْ لا.

فـــإنِ اختصَّ فإمَّا أنْ يتنزَّلَ منزلةَ الجزءِ ممَّا اختصَّ به، أوْ لا.

فـــإنْ تنزَّلَ منه منزلةَ الجزءِ، كالسين، وسوف، وقد، ولام التعريف، فلا يعملُ؛ لأنَّ جزءَ الشيءِ لا يعملُ في الشيءِ.

وإن لم يتنزَّلْ منه منزلةَ الجزءِ فقياسه أن يعملَ.

فإنْ كان اختصاصُه بالفعلِ فقياسُه أن يعملَ فيه النوعَ المختصَّ بالفعلِ منَ الإعرابِ، وهو الجزمُ.

وإن كان اختصاصُه بالاسم فقياسُه أن يعملَ فيه النوعَ المختصَّ بالاسمِ منَ الإعرابِ، وهو الجرُّ.

وإنْ لم يختصَّ بما يدخلُ عليه، بل يدخلُ على النوعين معاً، أقصدُ الأسماءَ والأفعالَ، فقياسُه أنْ لا يعملَ. وهذا أصلٌ متَّبعٌ في العربيةِ في بابِ عملِ الحروفِ.

ولذلك عملت حروف الجرّ لاختصاصها بالأسماء، وعملتِ النواصبُ والجوازم لاختصاصها بالمضارع من الأفعال، ولم تعمل حروف الاستفهام ولا حروف العطف لعدم استبدادِها بنوعٍ من القبيلين[٤٣٣].

وكان الأصلُ في (ما) أنْ لا تعملَ؛ لعدمِ اختصاصها بدخولها على القبيلين، نحوُ: ما زيدٌ يقومُ، وما يقومُ زيدٌ، ولهذا أهملها التميميّون[٤٣٤]، ولم يعملوها، فتقولُ على لغتهم: ما زيدٌ حاضرٌ.

---

[٤٣٣] انظر علل النحو لابن الوراق (٢٥٧)، و شرح الجمل لابن عصفور (٥٩١/١)، و شرح عيون الإعراب لابن فضال (٩٩)، و التذييل والتكميل لأبي حيان (٢٥٤/٤)، و الهمع للسيوطي (١٠٩/٢).

[٤٣٤] ونسب الكسائي والفراء الإهمال إلى نجد عامةً، ولم يخصا تميم بذلك، وقول المالقي إن إعمالها لغة الحجازيين ونجد سهوٌ منه. و انظر التذييل والتكميل (٢٥٦/٤)، ورصف المباني للمالقي (٣١٠-١٢)، و الجنى الداني للمرادي (٣٢٢).

وأخرجَها الحجازيّونَ، وأهلُ تهامةَ فيما حكاه الكسائي، عن هـذا الأصـل، فألحقوها بليسَ في العمل، ولشبهها بها من أوجهٍ سيأتي بيانُها.

وإهمالُها، من حيث الصناعةُ النحويةُ، أقيسُ، وإعمالُها أكثرُ في الاستعمالِ، وبه جاء القرآن الكريم.

وجـاء في أشباه السيوطي: قال الشيخ تاج الدين بنُ مكتومٍ في تذكرتِه:

لـم تقـع (ما) في القرآن إلا على لغة الحجاز، خلا حرفاً واحداً، هو: ﴿وما أنتَ بهادي العمي عن ضلالتهم﴾[٤٣٥]، على قراءةِ حمزةَ، فإنّها هنا على لغة تميم.

وزعـم الأصـمعيُّ أنَّ (ما) لم تقع في الشعر إلا على لغة تميم.

قـال بعض النحويّين: فتصفحتُ ذلك فوجدتُه كما ذكر، ما خلا ثلاثةَ أبياتٍ، منها اثنانِ فيهما خلافٌ، وهما قولُ الفرزدقَ:

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نعمتَهم
إذْ هم قريشٌ، وإذْ ما مثلُهم بشرُ[٤٣٦]

---

[٤٣٥] النمل: ٨١، الروم: ٥٣.

[٤٣٦] خـرج بيـت الفـرزدق بسبعة تخريجات، انظرها في شرح عيون الإعراب لابن فضال (١٠٠)، و اللـباب للعكبري (١٧٦-٧٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (٥٩٢/١)، والتذييل والتكميل (٢٦٦/٤-٦٨). وما قيل في تخريج هذا البيت يقال في تاليه.

وقولُ الآخرِ:

رؤبةُ والعجّاجُ أورثاني نَجْرينِ ما مثلَهما نَجْرانِ

كذا روي بنصب (مثلَهما)، وهو مثلُ قولِ الفرزدق السابق.

والثالثُ قولُه:

وأنا النّذيرُ بحَرَّةٍ مُسودَّةٍ تصـــلُ الأعـــمَّ إلـــيكم أقوادُهـــا
أبـــناؤها مُتكنِّفونَ أباهمُ حَنِقوا الصدورِ، وما همُ أولادَها[٤٢٧]

انتهى

ـ ومذهـــبُ البصـــريّين أنّ (مـــا) رافعةٌ لاسمها، ناصبةٌ لخـــبرِها، وذهـــبَ الكوفيون إلى أنّها لا عملَ لها، وأنّ انتصابَ الخبرِ بعدَها بإسقاط حرف الجرّ وليس بها[٤٢٨].

ـ وإعمالُ (ما) عند أهل الحجاز وتهامة مقيّدٌ بشروطٍ ستة، هي[٤٢٩]:

١ ـ أن لا يقترنَ اسمُها بـــ(إنْ) الزائدةِ، نحو: ما إنْ أنتم ذهبٌ.

---

[٤٢٧] انظر الأشباه والنظائر للسيوطي (٣/ ١٢١–٢٣).

[٤٢٨] وقـــد ردّ مذهـــب الكوفيين من أوجه عدة. و انظر المسألة في: الإنصاف للأنباري (١/١٦٥-٧٢، المسألة ١٩)، وأسرار العربية له (١٤٣-٤٤)، والتبيين للعكبري (٣٢٤-٢٦)، واللباب له (١/١٧٥).

[٤٢٩] انظـــرها في: شرح الألفية لابن عقيل (١/٣٠٢-٣٠٧)، وشرح الفاكهي على القطر (٢/ ٢٠–٢٢)، و حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٤٧)، و الجنى الداني للمرادي (٣٢٣-٢٩).

٢ ــ أن لا ينـتقض نفيُ خبرِها بــ(إلا)، نحو قوله تعالى: ﴿وما محمدٌ إلا رسولٌ﴾[٤٤٠].

٣ ــ أن لا يــتقدَّمَ خبرُها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور، نحو: ما قائم سعدٌ.

٤ ــ أن لا يتقدَّمَ معمولُ خبرِها على اسمها، وهو غير ظرفٍ ولا جارٍ ومجرورٍ، نحو: ما طعامك زيدٌ آكلٌ.

٥ ــ أن لا تتكرَّرَ (ما)، نحوُ: ما ما زيدٌ قائمٌ.

٦ ــ أن لا يُبدَلَ من خبرِها موجَبٌ، نحوُ: ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأ به.

وأمَّا دواعي القول بأمِّيَّة (ما) فهي:

أولاً: كــونُ (مــا) أقوى أخواتها اللاتي سمع إعمالُها عملَ (ليس) شبهاً بها. وأوجه الشبه بينهما متعدّدة، هي:

١ ــ كونُهما للنفي.

٢ ــ ولنفيِ الحالِ، وقيل: لا تلزم الحالية، بل هي للنفي مطلقاً.

٣ ــ ودخولهما على المبتدأِ والخبرِ.

٤ ــ ورفعهما الأوَّلَ منهما، ونصبُهما الثاني.

٥ ــ ودخول الباء على خبريهما.

---

[٤٤٠] آل عمران: ١٤٤.

٦ ــ وانــتقاضُ عملِهــا بانــتقاضِ النفــي؛ لانــتقاضِ الشَّــبَهِ بـــ(ليس)[٤٤١].

ثانــياً: الإجمــاعُ علــى سماعِ إعمالِها عملَ (ليس) عندَ الحجازيّيــن والتهاميّين، بخلافِ سائرِ أخواتها، وهي: إنْ، ولا، ولاتَ.

أمّا (إنْ):

فمَــنعَ إعمالَها الفرّاءُ، وأكثرُ البصريّةِ، والمغاربَةِ، واختلفَ الــنقل عن سيبويه والمبرّد، وظاهر كلام سيبويه المنعُ، وصريح كلام المبرد في المقتضبِ الإعمالُ[٤٤٢].

وأجــازَ الإعمــالَ الكسائيُّ، وأكثرُ الكوفيّين، وابنُ السرّاج، والفارسيُّ[٤٤٣]، وابنُ جني، وابنُ مالك، وأبو حيان، وصحّحه ابن أبي الربيع[٤٤٤].

وأمّا (لا):

---

[٤٤١] وذلك بتكررها، أو اقتران اسمها بـــ(إن) النافية، أو خبرها بإلا، أو العطف على خبرها بـــ(لكن) أو (بل).

[٤٤٢] انظر المقتضب (٢/٣٥٩).

[٤٤٣] الذي في المسائل البصريات لأبي علي (٦٤٦–٥٥) القول بعدم إعمالها.

[٤٤٤] انظر معاني الفراء (٢/١٤٥)، و المقتضب للمبرد (٢/٣٦٢)، و الأصول لابن السراج (١/٩٥، ٢/١٩٥)، و المحتسب لابن جني (١/٢٧٠)، و أمالي ابن الشجري (٣/١٤٣–٤٤)، والأزهية للهروي (٣٢–٣٣)، وشرح التسهيل لمصنفه (١/٣٧٥–٧٦)، ولأبي حيان(٤/٢٧٧)، وللدماميني (٣/٢٥٣)، والهمع للسيوطي (٢/١١٦)، و الملخص لابن أبي الربيع (١/٢٧٥).

فمذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئاً، وقيل: وتبعه بذلك المبرّدُ، إلا أنّ الذي في مقتضبه[٤٤٥] القولُ بإعمالِها عملَ (ليس)، وهو ما ذكره الرضي عنه[٤٤٦].

وذهب الزجاج، كما في معانيه[٤٤٧]، وحكاه عنه ابن ولّادِ أيضاً، إلى أنّها عاملةٌ الرفعَ في الاسم، وهي واسمُها في موضع رفع على الابتداء، ولا عملَ لها في الخبرِ.

قال أبو حيان[٤٤٨]: ولو ذهب ذاهبٌ إلى أنّه لا يجوز أن تعمل (لا) عملَ (ليس) لذهب مذهباً حسناً؛ إذ لا يحفظُ ذلك في نثرٍ أصلاً، ولا في نظمٍ، إلا في بيتين نادرينِ، ولا تُبنى القواعدُ الكلّيّةُ على بيتين، وهما قولُ الشاعر:

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقياً
ولا وَزَرٌ مما قضى اللهُ واقياً

وقولُ الآخرِ:

نصرتُك إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذلٍ
فبُوِّئتُ حصناً بالكماةِ حصيناً

---

[٤٤٥] انظر المقتضب (٤/٣٨٢).
[٤٤٦] انظر شرح الرضي على الكافية (٢/١٩٥).
[٤٤٧] انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/٦٣).
[٤٤٨] انظر التذييل والتكميل (٤/٢٨٤).

ومـــا أنشـــده ابـــن مالكٍ في شرحه على تسهيله فوقَ ذلك محتملٌ للتأويلِ[٤٤٩].

وقال أبو حيان أيضاً: ليس في كتاب سيبويه ما يدلُّ على أنّ إعمالَهـــا عمـــلَ (ليس) مسموعٌ من العربِ، لا قليلاً، ولا كثيراً، فيكون مقيساً مطرداً[٤٥٠].

وأمّا (لات)[٤٥١]:

فمذهـــب الأخفـــش أنهـــا لا عمـــل لها، وما بعدَها إن كان مـــرفوعاً فمبتدأ محذوف الخبرِ، وإن كان منصوباً فعلى الظرفيةِ خـــبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، أو على المفعوليةِ لفعلٍ محذوفٍ، والتقدير: ولات أرى حيـــنَ مـــناصٍ، وبه قال السيرافيُّ، أو على أنه اسم (لاتَ)، وتكون نافيةً للجنس، وخبرها محذوف تقديره: ولاتَ حينَ مناصٍ لهم.

واختار أبو حيانٍ مذهب الأخفشِ.

---

[٤٤٩] انظر شرح التسهيل لمصنفه (٢٧٦/١-٧٧)، ولأبي حيان (٢٨٣/٤)، وللدماميني (٢٥٦/٣).

[٤٥٠] التذييل والتكميل (٢٨٣/٤) وفي تعليق الفرائد للدماميني (٢٥٦/٣)، أن الإعمال مذهب سيبويه ومن وافقه.

[٤٥١] ذهـــب أبو ذر الخشني إلى أن (لات) في الأصل فعل بمعنى نقص، ثم تجردت للنفي، كما أن (قلّ) كذلك، وذهب ابن أبي الربيع إلى أن أصلها (ليس) أبدلت سينها تاءً، كما فعلوا في ستٍ، ثم قلبت ياؤه ألفاً لتحركها وانفـــتاح مـــا قـــبلها، إذ أصل (ليْس) هو (ليِس). انظر مغني اللبيب لابن هشام (٢٥٣/١)، و الملخص لابن أبي الربيع (٢٧٣/١)، والارتشاف (١١١/٢)، و التذييل والتكميل (٢٨٨/٤).

ومذهب سيبويه والجمهور أنها عاملةٌ عملَ ليس[٤٥٢].

ثالـــثاً: اشتراطُهم في إعمال أخواتِ (ما) ما اشترطوه في إعمالِها وزيادة، فبهذا يكون لـــ(ما) مزيةٌ على أخواتها.

فقد زادوا في إعمال (لا)[٤٥٣]:

١ ــ أن يكون ذلك في الشعر.

٢ ــ وان يكون معمولاها نكرتين.

٣ ــ وأن لا يُفصلَ بينها وما عملت فيه.

وأما (لاتَ) فاشترطوا فيها[٤٥٤]:

١ ــ أن يكون أحد معموليها محذوفاً، والأكثر كونُه الاسمَ.

٢ ــ أن يكـــون المذكـــور لفظة (حينٍ)، وقيل: هذا هو الأكثر، ويجوزَ أن يأتيَ كلُّ ما دلَّ على وقتٍ.

٣ ــ وان يكون المذكورُ مضافاً.

فيتّضـــح أنّ (مـــا) قـــد عملتْ في المعرفة والنكرة، والنثرِ والشعرِ، وبالفصل ومن دونِه، فكان لها بهذا مزيّة على (لا)، ولم يُقصـــر معمولاها على لفظةٍ مخصوصةٍ، ولم يُشترط فيها كونُ

---

[٤٥٢] انظر المسألة في: شرح الرضي على الكافية (٢/١٩٦-٩٧)، و مغني اللبيب لابن هشام (١/٣٥٣-٥٥)، والجـنى الداني للمـــرادي (٤٨٥-٩١)، والملخص لابن أبي الربيع (١/٢٧٢-٧٤)، و التذييل والتكميل (٤/٢٨٨-٩٥)، و الارتشاف لأبي حيان (٢/١١١)، و الهمع للسيوطي (٢/١٢٠-٢٥).

[٤٥٣] انظر شرح قطر الندى لابن هشام (٢٤٤)، وأوضح المسالك له (١/٢٨٤)، و التذييل والتكميل (٤/ ٢٨٥).

[٤٥٤] انظر أوضح المسالك لابن هشام (١/٢٨٧)، و الهمع للسيوطي (٢/١٢٢).

أحـــد المعموليـــن محذوفـــاً، والآخر مضافاً، كما هو الحال مع (لات)، فكان لها مزيةٌ على هذه الأخيرةِ أيضاً.

رابعاً: صريح كلام بعض المصنفين، وظاهر كلام بعضهم، أن أخــواتِ (مـــا) قد عملتْ هذا العمل بالحمل على (ما)، فهذه أصـــلٌ بالنسبة لسائرِ أخواتِها، وفرعٌ بالنسبة لـــ(ليس)، وصريحُ كلام معظمهم أنّها هي وأخواتُها حملتْ على (ليس)[٤٥٥].

فإن قيلَ: فإنّ (إنْ) مثلُ (ليس) تدخل على المعرفةِ والنكرةِ، وتعمـــلُ فـــي النـــثر والشـــعر، وتدخـــل على الظرفِ، والجارِّ والمجـــرورِ، وعلـــى المخبرِ عنه بمحصورٍ، وقد اشتُرِطَ فيها ما اشـــتُرِطَ فـــي (مـــا)، فأين المزيّة لهذه الأخيرةِ عليها حتّى تكون أصلاً لها؟

فـــالجوابُ: قد مضى أنّ جمهوراً كبيراً من النحاةِ قال بعدمِ إعمالِها، ولم يقل أحدٌ ذلك في (ما)، فمن هنا المزيةُ.

ومزيّةٌ ثانيةٌ لـــ(ما)، هي أنها أكثر استعمالاً وشهرةً في هذا العمل، وفي النفي من (إنْ).

---

[٤٥٥] انظـــر التســـهيل لابـــن مالك (٥٧)، و اللباب للعكبري (١/١٧٨)، و التذييل والتكميل (٤/٢٧٧)، والارتشاف (٢/١٠٩)، و الملخص لابن أبي الربيع (١/٢٧٤).

والمزيةُ الثالثةُ: هي التي بدأتُ الكلام بها، وهي أنّ صريحَ بعضِ النصوص، وظاهرَ عددٍ غيرِ قليلٍ أنّ (إنْ) محمولةٌ في هذا العمل على (ما).

والرابعةُ: هي أنّ (ما) أقوى شبهاً بـ(ليس) منها، وقد مضى بيانُ هذا.

وإنْ قيل[٤٥٦]: قد ذهب الخُشَنِيُّ إلى أن (لاتَ) فعلٌ بمعنى نقص، ثم خَلَصَ للنفي، فهي بهذه الفعلية أقوى شبهاً بـ(ليس) من سائرِ أخواتِها، من حيثُ اشتراكُهما في الفعلية.

فالجواب: هذا قولٌ لا دليل عليه، ولم يأخذ به من يُعتدُّ بقوله من المحقّقين.

وإن قيل: قد ذهبَ ابنُ أبي الربيع إلى أنّ (لات) في الأصل (ليس)، فهي هي، أو أصلُها هي، وحقُّها أن تقدّمَ على ما سواها من أخواتِها.

فالجواب: ما سبق في سابقه، ولو سُلّم أنّ أصلَها ما قاله، فبما لحق بها من الإبدال والإعلال فقدت ما للأصلِ.

والمزيّةُ لـ(ما) على كُلِّ حالٍ موجودةٌ، وهي من أوجهٍ:

---

[٤٥٦] انظر المغني لابن هشام (٢٥٣/١)، والملخص لابن أبي الربيع (٢٧٣/١)، والارتشاف (١١١/٢)، والتذييل والتكميل (٢٨٨/٤).

أولهــا: الإجماع على إعمال (ما)، ولا إجماعَ على إعمال (لاتَ). وقد تقدَّم.

وثانــيها: عمــلُ (ما) في كُلِّ ظاهرٍ على الإطلاق، وقصرُ (لاتَ) على لفظةِ الحينِ أو ما رادفَها، وتقدَّمَ أيضاً.

وثالــثُها: قِلَّــةُ القــيودِ في إعمال (ما) بالنظر إلى إعمال (لاتَ)، وتقدّم كذلك.

ورابعُهــا: كــونُ (ما) مفردةً غير مركبةٍ بلا خلافٍ، وقال بعضهم بالتركيبِ في (لاتَ)، ونُقل عن سيبويه القولُ بأنها مركبة من (لا) والتاء[٤٥٧].

وقال أبو عبيدة وابن الطراوة: هي مركبة من كلمةٍ وبعضِ كلمــةٍ، فهــي مركــبة مــن (لا)، والتاء الزائدة في أول الحينِ، واستضعفه الرضي لعدم شهرة (تحينٍ) في اللغاتِ، واشتهار (لاتَ حين)[٤٥٨].

ومعلوم أنّ التركيبَ فرعُ الإفرادِ.

وخامسها: ذهب الأخفشُ والجمهورُ إلى أنّ (لاتَ) هي (لا) زيدتْ عليها التّاءُ، لتأنيثِ اللفظِ، أو لتقويةِ النفي، أو لتقويةِ شبهها

---

[٤٥٧] قال أبو حيان: "وعلى هذا لو سميت بها حكيته كما تحكي لو سميت بإنما". انظر التذييل والتكميل (٤/ ٢٨٧)، والارتشاف (٢/ ١١١).

[٤٥٨] انظــر مغني اللبيب لابن هشام (١/ ٢٥٤)، و شرح الرضي على الكافية (٢/ ١٩٨)، و تعليق الفرائد للدماميني (٣/ ٢٦١-٦٢)، و الجنى الداني للمرادي (٤٨٦).

بلـــيس، أو لتصيرَ على ثلاثة، فيقوى الشبه بالأفعالِ، أو لنوعٍ من التصرّفِ، أو هي هاء الوقف، ثم أُجريَ الوقفُ مُجرى الوصلِ، فأثبتتْ تاءً، وحكم لها بحكم هاء التأنيث[٤٥٩].

ومعلومٌ أنَّ الزّيادةَ فرعُ التجرُّد.

وسادسُــــها: تقدَّمَ أنّ (ما) أقوى شبهاً بليس من (لا)، وأنّ (لاتَ) فـــرعٌ عـــن (لا)، وإذا ثبت أن لـــ(ما) مزيةً على أصلها (لا)، فمن باب أولى أن يكون لها مزيةٌ عليها هي أيضاً.

خامســـاً: جـــاء في التبيين واللباب، وكلاهما للعكبري، أنَّ (ما) هي أُمُّ حروفِ النفيِ، وهي الأصلُ فيه، والنفيُ بها آكدُ[٤٦٠]. وعلـــيه فهي الأحقُّ بأُميَّةِ أخواتِها المشبّهاتِ بـــ(ليس) المقتضية للنفيِ، بجامع اقتضائهن له.

سادســـاً: ذكر العكبريُّ أنَّ الأصلَ في (لا) أن تختص بنفي ما في الحال، ودخولُها لغيرِ ذلك مجازٌ وتوسُّعٌ[٤٦١].

وقد تقدَّم أن الأرجح في (ما) أنّها المطلقَ النفي. فهذا وجهٌ من أوجهِ أحقيَّة (ما) بالأميَّةِ؛ إذ المطلقُ أولى بالأميةِ من المقيّد.

ســـابعاً: تقديم (ما) عند المصنفين على أخواتها في شرح بابها ومسائلها وأحكامها.

---

[٤٥٩] انظر جواهر الأدب للإربلي (٣٠٥-٣٠٦)، ورصف المباني للمالقي (٢٦٣).

[٤٦٠] انظر التبيين (٣٠٧)، واللباب (١/١٦٧-٧٨).

[٤٦١] انظر التبيين (٣٢٨).

ثامناً: ذكرُ بعضِ المصنفين لها دون أخواتِها[٤٦٢].

تاســعاً: كثرةُ التصرّف فيها، وكثرة أنواعها، فقد ذكر لها ابن السّيد وابن عصفورٍ وغيرهما بضعاً وثلاثين نوعاً، منها[٤٦٣]:

١ ــ الاستفهاميّة، نحو: ما فعلَ أخوك؟

٢ ــ الموصولة، نحو: أعجبني ما فعلتَه.

٣ ــ التعجبيّة، نحو: ما أجملَ السماءَ!

٤ ــ النكرة التي تلزمُها الصفة، نحو: مررتُ بما معجبٍ لك.

٥ ــ الشرطيّة، نحو: ما تزرعْ تحصدْ.

وهي اسمٌ في هذه المواضعِ الخمسةِ.

٦ ــ الكافّــة التي تدخلُ على العامل فتبطل عملَه، نحو: إنّما زيدٌ قائمٌ.

٧ ــ المسلِّطةُ: وهــي التــي تدخل على ما لا يعملُ فتوجب له العمل، وذلك: حيث، وإذ، وهي ضدُّ التي قبلَها.

---

[٤٦٢] كمــا هــو في الجمل للزجاجي (١٠٥)، والإيضاح لأبي علي والمقتصد شرحه للجرجاني (٤٢٩/١)، وعيون الإعراب للقزاري وشرحه لابن فضال المجاشعي (٩٨)، وكشف المشكل للحيدرة (٣٤٢/١).

[٤٦٣] انظــر الحلل لابن السيد (٢٤٢-٥٣)، و الأشباه والنظائر للسيوطي (٢٥٧/٣-٦١)، و الجنى الداني للمرادي (٣٢٢-٤١).

٨ ـ التـــي تدخلُ بين العامل ومعموله فلا تمنعه من العمل، ولا تفيد أكثر من التوكيدِ، كقولِه تعالى: ﴿فبما رحمة﴾ [٤٦٤] وقوله: ﴿فبما نقضِهم﴾ [٤٦٥].

٩ ـ المصدريّة، نحو: يعجبني ما تصنعُ.

١٠ ـ التـــي يُـــرادُ بها الدّوامُ والاتصال، نحوُ: لا أكلِّمك ما ذَرَّ شارقٌ.

١١ ـ النافيةِ غيرِ العاملةِ، نحوُ: ما قام زيدٌ.

١٢ ـ النافية العاملة عمل ليس عند الحجازيين والتهاميين، نحو: ما زيدٌ حاضراً.

١٣ ـ الموجبة التي تدخل على النفي فينعكس إيجاباً، وهي التي في ما زال وأخواتها.

١٤ ـ الداخلة بين المبتدأ وخبرِه، نحو قولِه تعالى: ﴿ وقليلٌ ما هم﴾ [٤٦٦].

١٥ ـ التـــي تكـــون عوضـــاً من الفعل، نحو: أمّا أنتَ منطلقاً انطلقت، وافعلْ هذا إمّا لا.

[٤٦٤] البقرة : ١٥٩.

[٤٦٥] النساء : ١٥٥، المائدة : ١٣.

[٤٦٦] ص : ٢٤.

١٦ ــ التي تدخل على (إنْ) الشرطيّة فتهيئها لدخول نون التوكيد على شرطِها، نحو قوله تعالى: ﴿فإمّا تَرَيِنَّ﴾[٤٦٧].

١٧ ــ التي تدخل على (لم) فتصيّرها ظرف زمان بعد أن كانت حرفاً، نحو: لمّا قمتَ قمتُ.

١٨ ــ التــي تجري مجرى الصفة ويُراد بها التعظيم، والتهويل، نحو: لأمرٍ ما يسود مَنْ يسودُ.

١٩ ــ التي تجري مجرى الصفة ويراد بها التحقيق، نحو: وهل أعطيتَ إلا عطيةً ما.

٢٠ ــ التــي تجــري مجــرى الصفة ويراد بها التنويع، نحو: ضربتُ ضرباً ما.

٢١ ــ التي تدخل على (لو) الامتناعيّة فتصيرها إلى التحضيض، نحو: لو ما تذاكرُ.

٢٢ ــ التــي تدخل على (لو) الامتناعيّة فتصيرها بمعنى (لولا) الدالة على امتناعٍ لوجودٍ، نحو: لوما زيدٌ لأكرمتُك.

٢٣ ــ التي تدخل على (كُلّ) فتصيّرها ظرف زمان، نحو: كلّما جئتَ أكرمتُكَ.

---

[٤٦٧] مريم ؛ ٢٦.

٢٤ ــ التـــي تدخـــل علـــى (إنّ) فتفيد معنى التحقير، نحو: إنّما أعطيتَ درهماً.

٢٥ ــ التي تدخل على (إنّ) فتفيد معنى الحصرِ، نحو: إنّما زيدٌ عالمٌ.

٢٦ ــ التي تدخل على (قَلَّ) فتهيئها للدخول على الأفعال، نحو: قلّما ينفعُ ذاك.

٢٧ ــ التـــي تدخـــل على (نعم، وبئس)، نحو قوله تعالى: ﴿فنعمّا هي﴾ [٤٦٨]، وقوله: ﴿بئسما اشتروا﴾ [٤٦٩].

٢٨ ــ التـــي توصـــل بـــ(مِنْ) الجارّة فتصيّرها بمعنى (رُبَّ)، كقول أبي حيّةَ النُّميري:

وإنّا لَمِمّا نضربُ الكبشَ ضربةً

على رأسِهِ تلقي اللسانَ من الفمِ

٢٩ ــ المحذوفة من (أما)، نحوُ:

ما ترى الدهرَ قد أباد مَعَدّاً　　وأبادَ السراةَ من عدنان

٣٠ ــ التي لفظها استفهام ومعناها التحقير، كقول زياد الأعجم:

تكلّفني سويقَ الكرمِ جرمٌ　　وما جرمٌ، وما ذاك السويق؟

---

[٤٦٨] البقرة: ٢٧١.

[٤٦٩] البقرة: ٩٠.

٣١ ــ التي لفظها استفهام ومعناها الإنكار، نحو قول علقمة:

وما أنت أم ما ذكرها ربعيّة
يخط لها من ثرمداء قليبُ

٣٢ ــ التـــي لفظهـــا اســـتفهام ومعناها التعظيم والتهويل، كقول الأعشى:

يا جارتا ما أنت جاره بانت لتحزننا عفاره

مِن الجارة

حروف الجر ثلاث وعشرون، وهي:

أ ـ متى، ولعلّ، وكي.

ب ـ ومذ، ومنذ، وربُّ، وحتى، والكاف، وواو القسم، وتاؤه.

ج ـ ولولا.

د ـ وعن، وعلى، ومع، وحاشى، وخلا، وعدا، وباء القسم.

و ـ ومن، وإلى، وفي، والباء، واللام.

والمصرح به في عدد من المصنفات أن (مِنْ) أمُّ الباب[٤٧٠]. والقول بأميّتها ظاهر من أوجهٍ:

---

[٤٧٠] انظر شرح ملحة الإعراب لناظمها (٨٨)، ولابن رسلان الرملي (ل: ١٢/أ)، والتصريح للأزهري (٣/٢)، والأشموني (٢٠٥/٢).

أولهـــا: هي أولى بالأمية من (متى، ولعل، وكي) لأن الجر بهـــذه الثلاثة شاذ، وما الجر به محلّ اتفاق وإجماع أولى بالأمية مما الجر به شاذ.

أما (متى) فالجر بها لغة هذيل، ومن كلامهم: أخرجها متى كمه، يريدون: من كُمَّه، ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي:

شَرِبْنَ بماءِ البحرِ ثم ترفَّعتْ   متى لُجَجٍ خضرٍ لهن نئيجُ

وهـــي عندهم بمعنى (مِنْ) الابتدائية، كالمثالين السابقين، أو بمعـــنى (وسط)، حُكي على ذلك قولهم: وضعتُه متى كُمِّي، أي: وســـطه، حكـــاه الكسائي، ويحتمل قولهم: (متى لججٍ) أن تكون بمعنى وسطِ.

فـــإذا كانـــت بمعـــنى (من) فهي حرف، وإذا كانت بمعنى (وسط) فهي اسم[471].

ـ وأما (لعل) فالجر بها لغة عُقيلٍ، حكاه أبو زيدٍ والأخفش والفـــراء، وأنكـــرها الفارسي. قال شاعرهم، وهو كعب بن سعدٍ يرثي أخاه أبا المغوار:

فقلتُ ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ جهرةً
لعلَّ أبي المغوارِ منك قريبُ

---

[471] انظـــر أمالـــي ابن الشجري (٢/٦١٤)، و شرح الكافية الشافية (٢/٧٨٤)، والمساعد (٢/٢٩٥)، والارتشاف (٢/٤٦٥)، والهمع (٤/٢١١).

وعلى هذه اللغة قول خالد بن جعفر:

لعلَّ اللهِ يُمكنني عليها   جهاراً من زُهيرٍ أو أُسيدِ

وأنشد الفراء عليها أيضاً قولَ الراجزِ:

علَّ صروفِ الدهرِ أو دولاتِها   يُدللننا اللَّمَّةَ من لَمَّاتِها

فتستريحَ النفسُ من زفْراتِها[٤٧٢]

ـ وأما (كـي) فاستعملتْ حرفَ جرٍ في ثلاثة مواضع، وأنكر ذلك الكوفية، وهي[٤٧٣]:

الأول: جارة لـ(ما) الاستفهامية:

كقولك في الاستفهام عن علة الشيء: كَيْمَهْ ؟ بمعنى: لِمَهْ ؟ فـ(كي) هنا عند جميع البصريين حرف جرٍ دخل على (ما) الاستفهامية، فحذفت ألفها، وزيدت هاء السكت وقفاً، كما يُفعل ذلك مع سائرِ حروفِ الجر الداخلة على (ما) الاستفهامية.

والثاني: جارة للمصدر المؤول من (أنْ) المصدرية الناصبة المضمرةِ وما دخلت عليه، وذلك كقولك: جئت كي أراك، بمعنى: لأن أراك، ويدل على إضمار (أنْ) بعد (كي) ظهورها ضرورةً، كقول الشاعر:

---

[٤٧٢] انظر سر الصناعة لابن جني (١/٤٠٧)، و شرح التسهيل لمصنفه (٣/١٨٦)، و شرح الكافية الشافية (٢/٧٨٣)، والمساعد (٢/٢٩٤).

[٤٧٣] انظرها في شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/٧٨١-٨٢)، وأوضح المسالك (٣/٩-١١)، والمغني (١٨٢)، و الجنى الداني للمرادي (٢٦١-٦٣)، والهمع (٤/١٩٩-٢٠٠)، وص (٣٢) من هذا الكتاب.

فقالت: أكُلَّ الناس أصبحتَ مانحاً

لسانَك كيما أن تَغُرَّ وتخدَعا

والثالــث: جــارةٌ للمصدر المؤول من (ما) المصدرية وما دخلت عليه، وذلك كقول الشاعر:

إذا أنتَ لم تنفعْ فضُرَّ فإنما   يُرادُ الفتى كيما يضرُّ وينفعُ

أي: لضرّ من يستحق الضّرّ، ونفع من يستحقّ النفع.

وثانـيها: و(مِـنْ) أولى بالأميّة من هذه الثلاثة لوجه آخر أيضـاً، وهـو أصـالة (مِنْ) في الجرّ، أقصد ملازمتها للحرفية الجـارّة، وعـدم ملازمـة هذه الثلاثة لذلك، فأصالة (متى) في الاستفهام، وتخرج عنه إلى الشرطية الجازمة، وأصالة (لعلَّ) في الرجاء ناصبة كإنَّ، وأصالة (كي) في النصب مصدرية.

وثالـثها: وهـي أولى بالأمية من: (مذ ومنذ وربب وحتى والكـاف وواو القسم وتائه)، وذلك لأن هذه السبعة تختصُّ بجرّ الظاهـر، و(مِـنْ) تجرُّ الظاهر والمضمر، وما كان كذلك أولى بالأمية مما لا يقوى إلا على جر الظاهر.

ويزيد بعضَها بُعداً آخر من الأميّة، وهو اختصاصها بظاهر معين.

فـ(مُذْ ومنذُ) لا يجران إلا ما كان زماناً من الظاهر.

و(رُبَّ) لا تجرُّ إلا ما كان نكرةً من الظاهر.

و(حتَّى) لا تجر إلا ما كان من الظاهر آخراً، أو متصلاً بالآخر.

و(تاء القسم) لا تجر إلا ألفاظاً معينة من الظاهر، وهي: لفظة الجلالة: تالله، ولفظ (ربٍّ) مضافاً إلى الكعبة: ترَبِّ الكعبة، ولفظ الرحمن: تالرحمن، ولفظ (ربي): ترَبّي، ولفظ (حياتك): تحياتك، وفي الثلاثة الأخيرة خلاف، وأغربها آخرها، وقد حكاها الخفاف في شرح الكتاب[474].

ورابعها: وهي أيضاً أولى بالأمية من (لولا) لأمور ثلاثة:

أ ـ بساطة (مِنْ) وتركيب (لولا)، وقد تقدم هذا في شرح أمية (لو)[475]، والمفردُ أصلٌ للمركَّب.

ب ـ اختصاص (لولا) بجرِّ المضمر، وقد تقدم أن ما يجرُّ الظاهر والمضمر أقوى، ومن ثَمَّ أولى بالأمية.

ج ـ الخلاف في الجرِّ بها، فهي عند سيبويه من حروف الجر، ولكن لا يجر بها إلا المضمر، نحو: لولاي، ولولاك، ولولاه.

---

[474] انظر شرح ابن عقيل (١٢/٣)، وأوضح المسالك (٢١/٣).

[475] انظر ص(١٩١) من هذا الكتاب.

وأنكـر ذلـك الأخفـش والكوفية، وقالوا: إن الضمير في موضع رفع بالابتداء، ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع، فلم تعمل (لولا) فيها شيئا، كما لا تعمل في الظاهر.

وزعـم المبرد أن مثل هذا التركيب، أي دخول (لولا) على الضـمير، لـم يـرد عـن العرب أصلا، وهو محجوج برواية البصريين والكوفيين له[٤٧٦].

وخامسـها: حـروف الجر على ضربين: محضة ملازمة للحرفـيّة الجـارّة، لاتكون إلا حروفا للجر، وغير محضة غير ملازمـة للحرفية الجارةِ، تكون حروفاً للجرّ في بعض أحوالها، وتخرج عن الحرفية الجارة إلى غيرها في أحوالٍ أخرى[٤٧٧].

ومُسَـلَّمٌ أنّ المحـض منها أولى بالأمية من غير المحض، ومـن المحضـة (من)، فتكون لها بهذا الأحقية على جميع غير المحضـة، والتي هي: (عن، وعلى، ومع، ومذ، ومنذ، والكاف، وحاشى، وخلا، وعدا).

وقـد سبق أولوية (من) من بعض أفراد غير المحضة من غير هذا الوجه أيضا.

فإن قيل: وكيف كانت غير المحضة كذلك؟

---

[٤٧٦] انظر شرح ابن عقيل (٧/٣)، والهمع (٢٠٨/٤-٢١٠).

[٤٧٧] انظر في المحضة وغير المحضة في كشف المشكل للحيدرة اليمني (٥٥٥/١-٥٦).

فـــالجواب: أما (عن) فتكون اسما وتكون حرفاً فمتى دخل علـــيها حرف الجَرّ (مِنْ)، أو قدرت بالظرف، فهي اسم له محل من الإعراب، فدخول (مِنْ) عليها مثل قول القطامي:

فقلتُ للركْبِ لَمّا أنْ عَلا بِهِمُ

مِنْ عَنْ يَمينِ الحُبَيّا نظرةٌ قَبَلُ

وتقديـــرها بالظـــرف مثل: قول الله تعالى: (لأتِيَنّهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمانِهم وعن شمائِلِهم..)[478]، وقل تعالى: (عنِ اليمينِ وعن الشمال قعيد)[479].

ــ و(علـــى): تكـــون اسماً وحرفاً وفعلاً فمتى دخل عليها حـــرف الجرّ (مِنْ) فهي اسم، نحو قولك: جئتك من على الجبل، أي من فوقه، قال الشاعر:

غدت من عليه تنفض الطل بعدما

رأت حاجبَ الشمس ارتدى وترفعا

ومتى تصرفت فهي فعل من نحو: علا يَعلو عُلواً، قال الله تعـــالى: (ولَعَـــلا بعضُهُم على بعضٍ)[480]، و(إنّ فرعونَ علا في الأرض..)[481]، ومـــتى لم يكن بأحد هذين المعنيين كانت حرف

---

[478] سورة الأعراف: ١٧.

[479] سورة ق: ١٧.

[480] سورة المؤمنون: ٩١.

[481] سورة القصص: ٤.

جر، نحو قولك: على زيدٍ قميصٌ. قال الله تعالى: (وانصُرْنا على القــومِ الكافرين)[٤٨٢]. وقد جمع ذلك الفقيه السيد يحيى بن الحسين رحمة الله عليه في بيتٍ واحدٍ فقال:

سائلي عن عَلا هي اسمٌ وفِعْلٌ وهـــي الأصلُ المقدمُ حرفُ
مــن علــيه غدا على رأسِه تا جُ عَلا فهو لا يُدانيه وَصفُ

ـ و(مَــعَ): تكــون اسماً إذا تحركت عينها نحو قول الله تعالى: (إنَّ اللهَ معَ الذين اتقوا والذين هم محسنون)[٤٨٣]، و(إنَّ اللهَ معَنا)[٤٨٤]. قال امرؤ القيس:

مكرٍّ مفرٍّ مقبلٍ مدبرٍ معاً
كجلمودِ صخرٍ حطَّهُ السيلُ من علِ

فدخله التنوين وتكون حرفاً إذا سكنتعينها نحو قول الشاعر:

رياشي عِنْكُم وهواي مَعْكُمْ وإن كانت زيارتُكم لماما

ـ و(مُــذْ ومنذ): إذا رفَعا ما بعدهما كانا ظرفين، مثل: ما رأيْــتُهُ مُذْ شهران، ومنذ شهران، وإذا جررت بهما كانا حرفين، وقد مُثِّل.

---

[٤٨٢] سورة البقرة: ٢٥٠، ٢٥٦ فانصرنا، وسورة آل عمران: ١٤٧.

[٤٨٣] سورة النحل: ١٢٨.

[٤٨٤] سورة التوبة: ٢٠.

ـ وكاف التشبيه: إذا دخلت على (مثل)، نحو قوله تعالى: (ليس كمثله شيءٌ)[٤٨٥]، أو على كاف أخرى، نحو قول الشاعر:

وصاليات ككما يُؤَثْفَيْنْ

كانت حرفاً، ومتى لم تدخل على أحدهما كانت اسماً يحكم عليه بالرفع والنصب والجر، مثال الجميع: ما جاءني أحد كزيد، وما رأيت أحداً كزيدٍ، وما مررت بأحدٍ كزيدٍ. وهذا مذهب سيبويه، وربما جوز بعضهم دخولها زائدة في غير الموضعين، فلا يكون لها محل من الإعراب، نحو قول الشاعر، وهو المازني:

مَنْ كانَ أسْرَعَ في تَفَرُّقِ فالجٍ
فلبونُهُ رَمَلَتْ معاً وأغَدَّتِ

ثم قال:

إلا كناشرةِ الذي ضَيَّعتُمُ كالغُصْنِ في غُلَوائِهِ المتنبِّتِ

يريد في تفريق فالجٍ وناشرةٍ، فجعل إلا بمعنى الواو والكاف زائدة، ومثله للأعشى:

إلا كخارجة المكلِّفِ نفسَهُ
وابْنَيْ قبيصةَ أنْ أغيبَ وينهدا

---

[٤٨٥] سورة الشورى: ٤٢/١١.

يريد وخارجةَ.

ـ وحاشـــى، وخـــلا: إذا جـــرَرْتَ بهما كانا حرفين، وهذا مذهـــب ســـيبويه، وإذا نصـــبْتَ بهما كانا فعلين متصرفين، مثل حاشـــى يحاشـــى وخــــلا يخلو وهو مذهب المبرد، وحجته قول النابغة:

وما أُحاشِي مِنَ الأقوامِ مِنْ أحدِ

فـــإن قـــيل: قـــد ســـلمنا بأحقية المحضة بالأمية من غير المحضـــة، ولكـــن لماذا كانت (مِنْ) أولى بذلك من جميع أفراد المحضة أيضاً، والتي هي: إلى، وفي، ورُبَّ، وواو القسم، وتاؤه، وباؤه؟

فـــالجوابُ: أمَّـــا (رُبَّ)، وواوُ القسمِ، وتاؤُه، فقد سبق بيان أفضلية (مِنْ) من وجه اختصاصِ واو القسم بالظاهر مطلقاً، وتائه بألفـــاظ محدودة من الظاهر، واختصاص (ربَّ) بالظاهر النكرة، و(مِنْ) تجرّ الظاهر والمضمر، فكانت له الأولوية من هذا الوجه.

ووجـــه ثانٍ لتفضيل (من) على (ربَّ)، وهو كون (ربَّ) لا تستعمل إلا في أول الكلام، وتستعمل (من) أولاً وغير أول.

ووجه آخر لتفضيل (مِنْ) على (رُبَّ)، هو أنّ الأخيرة تكفُّ عن الجر إذا لحقتها (ما)، هذا هو الغالب فيها، وإعمالها مع (ما) قليل، ولا شيء، يكفّ (مِنْ) إذا كانت للجر[٤٨٦].

وأما بقية أفراد المحضة، وهي: إلى، وفي، والباء، واللام، وباء القسم، فأحقية (مِنْ) بالأمية منها راجعة لأمور:

الأول: كون (مِنْ) أكثرَ استعمالاً ودوراناً في الكلام من سائرها.

والثاني: تضمنها لمعاني هذه المذكورة كلها من غير عكس، عدا اللام، أقصد مرادفتها للباء، وإلى، وفي، وباء القسم، كما سيتضح في أقسامها.

والثالث: كون (مِنْ) أكثرَ أنواعاً وأقساماً من سائرها.

وأما أقسامها فقد بلغت ثمانية عشر، وهي[٤٨٧]:

ــ الأول: ابتداء الغاية، في المكان اتفاقاً، نحو قوله تعالى: (مِنَ المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى)[٤٨٨]، وكذا فيما نزل منزلة المكان، نحو: من فلانٍ إلى فلانٍ.

---

[٤٨٦] انظر شرح ابن عقيل (٣٢/٣).

[٤٨٧] انظر المغني ١/(٣١٨-٢٢)، ورصف المباني ص(٣٢٢-٢٥)، والجنى الداني ص(٣٠٨-١٥)، وكشف المشكل للحيدرة ١/(٥٦٢-٦٣).

[٤٨٨] الإسراء: ١.

وابـتداء الغاية في الزمان عند الكوفيين والأخفش والمبرد وابــن درســتويه، وصححه ابن مالك لكثرة شواهده، ومنها قوله تعــالى: (من أول يومٍ)[489]، وقوله صلى الله عليه وسلم: "فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة"، وقول النابغة:

تُخُيِّرْنَ من أزمان يومِ حليمةٍ
إلى اليوم، قد جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجاربِ

ـ الثاني: التبعيض، وهو كثير فيها، ومن ذلك قوله تعالى: (منهم من كلم اللهُ)[490].

وعلامة هذه جواز الاستغناء عنها بــ(بعض).

ـ الثالث: بيان الجنس، كقوله تعالى: (فاجتنبوا الرجس من الأوثان)[491]، وقوله: (ويلبسون ثياباً خضراً من سندسٍ)[492]، وهذا المعنى فيها مشهور، وأنكره بعض المغاربة.

وعلامة (من) هذه حُسْنُ جعلِ (الذي) مكانها، وكثرةُ مجيئها بعد (ما)، و(مهما).

---

[489] التوبة : ١٠٩.

[490] البقرة : ٢٥٣.

[491] الحج : ٣٠.

[492] الكهف : ٣١.

ـ الــرابع: التعلــيل، كقوله تعالى: (يجعلون أصابعهم في آذانهــم من الصواعق)[٤٩٣]، وقوله: (من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل)[٤٩٤]، وقوله: (لما يهبط من خشية الله)[٤٩٥].

ـ الخامس: البدل، كقوله تعالى: (أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخــرة)[٤٩٦]، وقوله: (لجعلنا منكم ملائكة)[٤٩٧]، وقول أبي نخيلة الراجز: جارية لم تأكل المُرَقَّقا

ولم تذق من البقول الفستقا

السـادس: الفصل، قاله ابن مالك، ووافقه آخرون. وعلامة هذه كثرة دخولها على ثاني المتضادين، كقوله تعالى: (والله يعلم المفسـد مـن المصـلح)[٤٩٨]، وقـولـه: (حـتى يميز الخبيث من الطيب)[٤٩٩].

وقـد تدخل على ثاني المتباينين من غير تضاد، كقولنا: لا يعرف زيداً من عمرو.

---

[٤٩٣] البقرة : ١٩.

[٤٩٤] المائدة : ٣٢.

[٤٩٥] البقرة : ٧٤.

[٤٩٦] التوبة : ٣٨.

[٤٩٧] الزخرف : ٦٠.

[٤٩٨] البقرة : ٢٢٠.

[٤٩٩] آل عمران : ١٧٩ .

ـ السابع: الزائدة لتوكيد الاستغراق، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، وهي كل نكرة مختصة بالنفي، نحو: ما قام من أحدٍ، وما جاءني من ديَّارٍ.

ـ الثامن: الزائدة لاستغراق الجنس، وتسمى الزائدة للتنصيص على العموم، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي، نحو: ما في الدار من رجلٍ.

التاسع: أن تكون للغاية، نحو: أخذت من الصندوق، ورأيته من ذلك الموضع، معناه: أن الصندوق والموضع في هذين المثالين محل لابتداء الغاية وانتهائها معاً. قاله بعض المتأخرين، وحملوا على ذلك قولاً لسيبويه.

العاشر: أن تكون للقسم، فلا تدخل إلا على لفظة (الربِّ)، فتقول: مِنْ ربي لأفعلن.

وفي ميم (مِنْ) هذه ونونها لغات وخلاف.

الحادي عشر: مرادفة (عند)، قاله أبو عبيد، ومن ذلك قوله تعالى: (لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً)[٥٠٠]، وقوله: (إلى ربك يومئذٍ المستقر)[٥٠١].

---

[٥٠٠] آل عمران : ١٠، ١١٦، المجادلة : ١٧.

[٥٠١] القيامة ١٢.

الثانـــي عشر: مرادفة الباء، نحو قوله تعالى: (ينظرون من طرفٍ خفيٍ)[٥٠٢]. قال الأخفش: قال يونس: أي: بطرفٍ خفيٍ، كما تقـــول العرب: ضربته من السيف، أي: بالسيف. قال ابن هشام: وهذا قول كوفي.

الثالـــث عشـــر: مرادفة في، نحو قوله تعالى: (أروني ماذا خلقـــوا مـــن الأرض)[٥٠٣]، وقولـــه: (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة)، وقول الشاعر:

عسى سائل ذو حاجة إن منعتَه

من اليوم سُؤلاً أن ييسر في غدِ

وكونها بمعنى (في) منقول عن الكوفيين.

الرابع عشر: مرادفة عن، فتكون للمزاولة والمجاوزة، نحو قولـــه تعالى: (فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله)[٥٠٤]، وقوله: (يا ويلـــنا قـــد كنا في غفلةٍ من هذا)[٥٠٥]، وقوله: (الذي أطعمهم من جوعٍ وآمنهم من خوف)[٥٠٦].

---

[٥٠٢] الشورى ٤٥.

[٥٠٣] فاطر ٤٠.

[٥٠٤] الزمر : ٢٢.

[٥٠٥] الأنبياء : ٩٧.

[٥٠٦] قريش : ٤.

الخـــامس عشـــر: مرادفة إلى، مثَّله ابن مالك بقوله: قربت منه، أي: إليه.

السـادس عشر: مرادفة على، قاله الأخفش، ومثل له بقوله تعالى: (ونصرناه من القوم)[507] أي: على القوم.

الســابع عشـــر: مرادفة رُبَّما، قاله السيرافي والأعلم وابن خروف وابن طاهر، وأنشدوا عليه قول أبي حَيَّة النُّميري:

وإنا لمما نضربُ الكبشَ ضربةً

على رأسه تلقي اللسان من الفم

---

[507] الأنبياء : ٧٧.

واو العطف

حروفُ العطف، على الأشهر، ثمانيةٌ، هي:

الواو، والفاء، وثُمَّ، وأوْ، وبَلْ، ولا: بلا خلافٍ.

وأمْ: خلافاً لأبي عبيدة، ولمحمد بن مسعودٍ الغَزْنَي، صاحب البديع، وليس أصلُها (أوْ) أبدلت واوُها ميماً، خلافاً لابن كيسان.

وحتَّى: خلافاً للكوفيّةِ.

ولــيس من حروفِ العطف (لكنْ): عند يونس وأبي علي، خلافاً لابن كيسان وابن عصفور.

ولا (إمّـــا): خلافاً للرمّاني، ووفاقاً ليونس وأبي علي وابن كيسان وابن عصفور.

ولا (إلا): خلافاً للأخفش والفرّاءِ.

ولا (لولا)، ولا (متى): خلافاً للكسائي.

ولا (أيْ): خلافاً للكوفيين، ولصاحب المستوفى، أبي سعيد علي بن مسعود، ولابن صابرٍ، وللسكّاكي.

ولا (لـــيس) خلافـــاً لهشـــامٍ من الكوفيين، وقيل: للكوفيين، والبغداديين.

ولا (هلا، وإلا، وأينَ): خلافاً للكوفيين.

ولا (كـيف): خلافــاً لهشــامٍ، ولعيسى بن مَوْهَبٍ، ونُسب للكوفيين[٥٠٨].

وحروف العطفِ، ما اتُّفق عليه، وما الأصحُ أنّه منها، على ضربينِ:

الأول: مــا يُشـــرِكُ المعطـــوفَ مـــع المعطوفِ عليه لفظاً ومعنىً، وهي ستّة، هي: الواوُ، والفاءُ، وثمَّ، وأوْ، وأمْ، وحتّى.

والثانـــي: ما يُشرِكُ المعطوفَ مع المعطوفِ عليه لفظاً، لا معنىً، وهو ما عدا ستّةَ الضربِ الأول[٥٠٩].

وفـــي الإرشـــادِ للقرشي الكيشي[٥١٠]: تجمعُ حروفَ العطفِ ثلاثةُ أصنافٍ:

الأولُ: مـــا يجمعُ المعطوفَ مع المعطوفِ عليه في الحكمِ، وهي أربعةٌ: الواو، والفاءُ، وثمَّ، وحتّى.

---

[٥٠٨] هذا على سبيل الإجمال، والتفصيل في: شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٤٣)، و المساعد لابن عقيل (٢/٤٤١)، والارتشاف لأبي حيان (٢/٦٢٩)، و الهمع للسيوطي (٥/٢٢٣).

[٥٠٩] انظر شرح الألفية لابن عقيل (٣/٢٢٥).

[٥١٠] انظر الإرشاد إلى علم الإعراب (٢٨٩).

الثانـــي: ما يُعلِّقُ الحكمَ بأحدِ الشيئين، وهي ثلاثةٌ: أوْ، وأمْ، وأمَّا.

الثالـــث: مـــا يُبايِنُ به بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه في الحكمِ، وهي ثلاثةٌ: لا، وبلْ، ولكنْ.

وفـــي الأشباه والنظائر للسيوطي: "قال ابن الخبّاز: حروف العطفِ أربعةُ أقسامٍ:

قســـمٌ يُشَرِّكُ بين الأولِ والثاني في الإعراب والحكم، وهو: الواو، والفاءُ، وثُمَّ، وحتّى.

وقسمٌ يجعلُ الحكمَ للأولِ فقط، وهو: لا.

وقسمٌ يجعل الحكمَ للثاني فقط، وهو: بل، ولكنْ.

وقســـمٌ يجعـــل الحكـــمَ لأحدِهما لا بعينِه، وهو: أمّا، وأوْ، وأمْ"[511].

الواوُ أمُّ الباب:

والقولُ بأميّةِ الواوِ في هذا البابِ محلُّ إجماعٍ، وهو صريحُ كلامِ معظمِ المصنّفين، وقد أرجعوا ذلك إلى أمورٍ كثيرةٍ، منها:

أولاً: الـــواوُ عـــندَ المحقّقين، بصريين وكوفيين وغيرِهم، لمجـــرّدِ الجمعِ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه، والتّشريكِ بينهما

---

[511] انظر الأشباه والنظائر للسيوطي (٣/٢١٥).

لفظـــاً ومعـــنىً، ولا تفيدُ أكثرَ من ذلكَ، وأمَّا سائرُ أخواتِها فتفيدُ هـــذا، ومعـــنىً آخرَ زائداً، كالترتيب مع الفاءِ، والمهملةِ مع ثمَّ، والشـــكُّ مع أوْ، والإضرابِ مع بلْ، والاستدراكِ مع لكنْ، والنفي مع لا، فصارتِ الواوُ لهذا بمنزلةِ الشيءِ المفردِ، وباقي الحروفِ بمنزلةِ المركَّبِ، والمفردُ أصلٌ للمركَّبِ وسابقٌ عليه[٥١٢].

ثانـــياً: لكـــثرةِ اســـتعمالِها ودَوْرِها في باب العطف بوجه خـــاصٍ، وفـــي العربـــية بشـــكلٍ عامٍ، وهي كثرةٌ ليست لإحدى أخواتِها[٥١٣].

ثالـــثاً: لحملِ بعضِ أخواتِها عليها، وحملِها هي على بعضِ أخواتِها.

رابعاً: لاشتراطِ وجودِها مع بعضِ أخواتِها.

خامساً: لانفرادِها واختصاصِها، دونَ سائرِ أخواتِها، بكثيرٍ من الخصائص، وهي[٥١٤]:

---

[٥١٢] انظر علل النحو لابن الوراق (٣٧٧)، و أسرار العربية لابن الأنباري (٣٠٢)، و اللباب للعكبري (٤١٦/١)، و الأشباه والنظائر للسيوطي (٢١٤/٣)، والتخمير لصدر الأفاضل (٧٦/٤).

[٥١٣] انظر رصف المباني للمالقي (٤١٠)، و الجنى للداني للمرادي (١٥٨).

[٥١٤] انظـــرها، وليســـت جمـــيعها محل إجماع، في مغني اللبيب لابن هشام (٢/٣٥٥-٥٧)، و الأشباه والنظائر للسيوطي (٣/٢١٠-١٤) ، والهمع له (٥/٢٢٥-٢٨).

١ ـ احتمالُ معطوفِها للمعيّةِ، والتقدُّمِ، والتأخُّرِ. والسِّياقُ والقرائنُ هي التي تحدِّدُ ذلك، وهذا ما عليه المحقِّقون[٥١٥].

٢ ـ اقترانُها بـ(إمَّا)، نحوُ قولِه تعالى: (إمَّا شاكراً وإمَّا كفوراً)[٥١٦].

---

[٥١٥] وقال ابن كيسان، كما في الهمع للسيوطي (٥/٢٢٤): هي للمعية حقيقةً، واستعمالها في غيرها مجازٌ؛ لأنها لما احتملت الوجوه الثلاثة، ولم يكن فيها أكثر من جمع الأشياء، كان أغلب أحوالها أن تكون للجمع في كل حالٍ، حتى يكون في الكلام ما يدل على التفرق.

وقال ابن مالك في شرحه على التسهيل (٣/٢٤٨): المعية فيها أرجح من غيرها، والترتيب كثير، وعكسه قليل.

قال أبو حيان في الارتشاف (٢/٦٣٢): وهذا قول مخترع مخالف لمذهب سيبويه والأكثرين.

وقال السهيلي: هي بالوضع الأول مرتبة، فتلك الحقيقة فيها؛ إذ أصل اللفظ أن يكون موازياً للمعنى في تقديمه وتأخيره، فإذا أُخِّر اللفظُ بعد الواو، والمراد به التقديمُ، فتلك على طريقةِ المجاز.

وقال قطرب: هي للترتيب، وعليه: الربعي، وهشام، والكسائي، والفراء، وأبو عبيدة، وثعلب، وغلامه أبو عمر الزاهد، وأبو جعفر أحمد بن جعفر الدينوري، وابن درستويه، والشافعي، وبه قال الفقهاء.

ونسب القول بالترتيب في كثيرٍ من المصنفات للكوفيين مطلقاً. قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية (٣/١٢٠٦): وأئمة الكوفة براء من هذا القول.

وقال ابن مالك في شرح تسهيله (٣/٣٤٩-٥٠): ما نقل عن الفراء من القول بالترتيب يخالف ما جاء في معانيه في سورة الأعراف، فإنه فيه على مذهب الجمهور. و انظر معاني الفراء (١/٣٩٦)، وفي الجنى الداني للمرادي (١٦٠) نقلاً عن البرهان لإمام الحرمين الجويني، قال: "اشتهر من مذهب أصحاب الشافعي أنها للترتيب، وعند بعض الحنفية للمعية، وقد زل الفريقان".

وفي الارتشاف (٢/٦٣٣): "وذهب هشام وأبو جعفر أحمد بن جعفر الدينوري إلى أن الواو لها معنيان: معنى اجتماع فلا تبالي بأيهما بدأت، نحو: اختصم زيد وعمرو، ورأيت زيداً وعمراً، إذا اتحد زمان رؤيتهما، ومعنى افتراق بأن يختلف الزمان فالمتقدم في الزمان متقدم في اللفظ ولا يجوز أن يتقدم المؤخر".

وفي الإرشاد إلى علم الإعراب للقرشي الكيشي (٣٨٩-٩٣) عرض جيد لأدلة القائلين بالترتيب وعدمه.

وانظر المسألة أيضاً في: أسرار العربية لابن الأنباري (٣٠٢-٣٠٤)،و اللباب للعكبري (١/٤١٧-١٨)، و رصف المباني للمالقي (٤١١-١٢)، وشرح الكافية للرضي (٤/٣٨٢)، ورصف المباني للمالقي (٤١٢).

[٥١٦] الإنسان : ٣.

٣ ــ اقــترانُها بـــ(لا) إنْ سبقت بنفيٍ ولم تُقصدِ المعيّةُ، نحوُ: ما قــام زيــدٌ ولا عمـــروٌ، لتفــيدَ أنّ الفعلَ منفيٌّ عنهما في حالتي الاجــتماعِ والافتراقِ، ومنه قوله تعالى: (وما أموالُكم ولا أولادُكم بالتي تقرّبكم عندنا زلفى)[٥١٧].

وإذا فُقــد أحدُ الشرطينِ امتنع دخولُها، فلا يجوز نحوُ: قام زيدٌ ولا عمرٌو. وإنما جاز في قولِه تعالى: (ولا الضالين)[٥١٨] لأنَّ في (غير) قبلها معنى النفي، وجاز قولُ الشاعر:

فاذهبْ، فأيّ فتىً في الناسِ أحرزَه

مِنْ حتْفِه ظلم دُعَجٌ، ولا جبلٌ

لأنّ المعــنى: لا فتى أحرزَهُ، ومثلُه قولُه تعالى: (فهل يُهلكُ إلا القومُ الفاسقون)[٥١٩] أي: لا يُهلك إلا القوم الفاسقون.

ولا يجوز: ما اختصم زيدٌ ولا عمرٌو، لأنّه للمعيّةِ لا غير، وأمّا في قولِه تعالى: (وما يستوي الأعمى والبصير، ولا الظلمات ولا الــنور، ولا الظــل ولا الحــرور، وما يستوي الأحياء ولا الأموات)[٥٢٠] فـــ(لا) الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأَمْنِ اللَّبسِ.

---

[٥١٧] سبأ: ٣٧.

[٥١٨] الفاتحة: ٧.

[٥١٩] الأنعام : ٤٧.

[٥٢٠] فاطر : ٢١.

٤ ـــ اقترانُها بـــ(لكنْ)، نحوُ قولِه تعالى:﴿ولكنْ رسولَ الله﴾[٥٢١].

٥ ـــ عطـــفُ المفـــردِ السّـــببيِّ على الأجنبيِّ عندَ الاحتياجِ إلى الـــرّبطِ، نحـــوُ: مررتُ برجلٍ قامَ زيدٌ وأخوه، وزيدٌ قائمٌ عمرٌو وغلامُـــه، ونحـــوُ قولـــنا في بابِ الاشتغالِ: زيداً ضربت عمراً وأخاه.

٦ ـــ عطفُ العقْدِ على النَّيِّفِ، نحوُ: أحدٌ وعِشْرُونَ.

٧ ـــ عطـــفُ الصّفاتِ المفرّقةِ معَ اجتماعِ منعوتِها، كقولِ رجلٍ من باهلةَ:

بكيتُ، وما بُكا رجُلٍ حزينٍ؟
على ربْعَيْنِ: مسلوبٍ وبالي

٨ ـــ عطفُ ما حقُّه التثنيةُ أو الجمعُ، كقولِ الفرزدق:

إنّ الرَّزيَّةَ، ولا رزيَّةَ مثلُها
فِقْدانُ مثلِ محمّدٍ ومحمّدِ

وقولِ أبي نُواسٍ:

أَقمْنا بها يوماً ويوماً وثالثاً
ويوماً له يومُ الترحُّلِ خامسُ

---

[٥٢١] الأحزاب : ٤٠.

٩ ــ عطــفُ مــا لا يُســتغنى عنه، نحو: اختصم زيدٌ وعمرٌو، واشترك زيدٌ وعمرٌو، وجلستُ بين زيدٍ وعمروٍ[٥٢٢].

وهذا من أقوى الأدلّةِ على عدمِ إفادةِ الواوِ الترتيبَ.

١٠ ــ عطــفُ العامِّ على الخاصِّ، نحو قولِه تعالى: ﴿رَبِّ اغفرْ لي ولوالديَّ ولمن دخلَ بيتي مؤمناً وللمؤمنين والمؤمنات﴾[٥٢٣].

١١ ــ عطفُ الخاصِّ على العامِّ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وإذْ أخذْنا من النّبيّين ميثاقهم ومنك ومن نوحٍ﴾[٥٢٤]، وقولِه تعالى: ﴿مَن كان عدواً للهِ وملائكتِه ورسلِه وجبريلَ وميكالَ فإنّ اللهَ عدوٌّ للكافرين﴾[٥٢٥].

١٢ ــ عطــفُ عاملٍ حُذف وبقيَ معمولُه على عاملٍ آخرَ مذكورٍ يجمعُهما معنىً واحدٌ، كقولِ الرّاعي النُّميري:

إذا ما الغانياتُ برزْنَ يوماً

وزجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا

أي: وكحّلْنَ العيونَ، والجامعُ بينهما التحسينُ.

---

[٥٢٢] وتشاركها في هذا الحكم (أم) المتصلة، نحو: سواء أقمت أم قعدت، فإنها عاطفة ما لا يستغنى عنه.

[٥٢٣] نوح: ٢٨ .

[٥٢٤] الأحزاب: ٧ .

[٥٢٥] البقرة: ٩٨ . ويشارك الواو في هذا الحكم (حتى)، كقولنا: مات الناس حتى العلماء، وقدم الحجاج حتى المشاة.

١٣ ــ عطــفُ الشيءِ على مُرادِفه[٥٢٦]، كقولِه تعالى: (إنّما أشكو بثّي وحزني إلى اللهِ)[٥٢٧]، وقولِه: (أولئك عليهم صلواتٌ من ربّهم ورحمــةٌ)[٥٢٨]، وقولِــه: (لا تَــرى فيها عِوَجاً ولا أمْتاً)[٥٢٩]، وقولِه صــلّى الله عليه وسلّم: "لِيَلِني منكم ذَوو الأحلامِ والنُّهى"، وقولِ عَديّ بن زيدٍ:

وقَدّدَتِ الأديمَ لِراهِشَيْهِ وألْفى قولَها كذباً ومَيْنا

١٤ ــ عطفُ المقدّمِ على متبوعِه، للضرورةِ، كقولِ الأحوصِ:

ألا يا نخلةً من ذاتِ عِرْقٍ

عليكِ ورحمةُ اللهِ السّلامُ

١٥ ــ عطــفُ المخفوضِ على الجوارِ، كقولِه تعالى: (وامسحوا برؤوسكم وأرجلِكم)[٥٣٠] فيمن خفض الأرجل.

١٦ ــ عطفُ الجملةِ الاسميّةِ على الفعليةِ، والفعليةِ على الاسميةِ، وهو على رأيِ أبي علي جائزٌ في الواوِ دون سائرِ أخواتِها.

سادساً: كثرة التصرّف فيها بالنظرِ إلى سائرِ أخواتِها، ومن ذلك:

---

[٥٢٦] ذكــر ابن مالك في شرح التسهيل (٣/٣٦٥) أن (أو) تأتي بهذا المعنى أيضاً، ولن منه قوله تعالى: (ومن يكسب خطيئة أو إثما). النساء : ١١٢، وهو بهذا تابع لثعلب، كما في الهمع (٥/٢٢٦).

[٥٢٧] يوسف : ٨٦ .

[٥٢٨] البقرة : ١٥٧.

[٥٢٩] طه : ١٠٧.

[٥٣٠] المائدة : ٦ .

أ ــ سماعُ حذفِها في بعضِ الكلامِ، وإنْ كان من الشاذِّ الذي لا يُقاس عليه، حكاه ابن جني عن أبي عليٍّ، قال: حكاه المازنيُّ عن أبي زيدٍ[531]، وجعلوا من ذلك قولَهم: أكلتُ لحماً، سمكاً، تمراً، يريدون: لحماً وسمكاً وتمراً، وقولَ الشاعرِ:

ما ليَ لا أبكي على عِلّاتي صبائحي، غَبائقي، قَيْلاتي

ب ــ وحذفِها مع معطوفِها[532]، كقولِه تعالى: (لا نُفرِّقُ بينَ أحدٍ منْ رسلِه)[533].

ج ــ وحذفِ متبوعِها وبقاءِ التابعِ دليلاً عليه، كقولِكَ: نعمْ، وعمراً، تريد: ضربتُ زيداً وعمراً، في جوابِ من سألك: أضربتَ زيداً؟[534]

د ــ وحذفِها قبل (إمّا)[535]، ومن ذلك قولُ الراجزِ:

لا تُفسدوا آبالكمْ أيْما لنا أيْما لكم

يريد: إمّا لنا، وإمّا لكم، فأبدل من أول المضعّفين ياءً، وحذف واو (إمّا) الثانيةِ، وفتح الهمزةَ فيهما، ومثلُه قولُ الآخرِ، وهو سعدُ بن قرطٍ، أحد بني جذيمة، أو الأحوص الأنصاريّ:

---

[531] انظر سر الصناعة لابن جني (٦٣٥/٢)، والخصائص له (٢٨٠/٢)، و شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٢٦٠/٣)، والمساعد لابن عقيل (٤٧٣/٢).

[532] انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٢٦١/٣)، و المساعد لابن عقيل (٤٧٢/٢).

[533] البقرة : ٢٨٥ .

[534] انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٢٦٦/٣)، و المساعد لابن عقيل (٤٧٥/٢).

[535] انظر المساعد لابن عقيل (٤٦٢/٢)، و الهمع للسيوطي (٢٥٤/٥).

يا ليتما أُمُّنا شالتْ نعامتُها   أيْما إلى جنةٍ، أيْما إلى نارِ

هـ ـ وحذفُ (رُبَّ) بعدَها، على اعتبارِها عاطفةً، والجرُّ بـرُبَّ المحذوفـةِ خلافاً للكوفيين والمبرّدِ، ومن ذلك قولُ امرئِ القيسِ:

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سدولَه

عليَّ بأنواعِ الهمومِ ليبتلي[٥٣٦]

و ـ وزيادتها قبل (لكنْ) على رأيِ ابنِ كيسان وابن عصفورٍ، والعطف بـ(لكنْ)، لا بها[٥٣٧].

ز ـ وفي باب (كان) على رأيِ الأخفشِ، ذكر ذلك في المسائل الصغرى، ومثّله بقولِهم: كُنّا ومَنْ يأتِنا نأتِه. وقال: ولا تطّردُ زيادتُها في غيرِ هذا البابِ[٥٣٨].

ح ـ وقبل المعدودِ الثامنِ، أو ما دلَّ على ثمانية[٥٣٩]، ذهب إلى ذلك الكوفيّونَ، ومن البصريّين الأخفشُ والمبرّدُ وابن برهان، وأنكره معظمُ البصريّين، والمسألةُ مبسوطةٌ بأدلّةِ كلٍّ قومٍ وحججِهم في غيرِ مصنَّفٍ.

---

[٥٣٦] انظر مغني اللبيب لابن هشام (٢/٣٦١)، و الجنى الداني للمرادي (١٥٤).

[٥٣٧] انظر الهمع للسيوطي (٥/٢٦٣)، و المساعد لابن عقيل (٢/٤٤١).

[٥٣٨] انظر المساعد لابن عقيل (٢/٤٥١).

[٥٣٩] وهي التي يسميها ابن خالويه والحريري واو الثمانية. انظر الهمع للسيوطي (٥/٢٣٠).

ط ــ وفـــي غيرِ الموضعين السابقين، وأصحاب هذا القولِ هـــم أصـــحاب القولِ السابق[٥٤٠]، ومثّلوا لذلك بقوله تعالى: (فلمّا أســـلما وتلّه للجبين)[٥٤١]، وقوله: (حتى إذا فُتحت يأجوج ومأجوج وهـــم من كلّ حدبٍ ينسلون واقتربَ الوعد الحق)[٥٤٢]، وقولِه: (إذا الســـماء انشقّت واذنت لربها وحقّت وإذا الأرض مُدّت وألقت ما فيها وتخلّت وأذنت لربها وحقّت)[٥٤٣]، قالوا: والتقدير في الآياتِ: تلّه للجبين، اقتربَ الوعد، أذنت؛ لأنها جوابُ الشرطِ، وأمثلةُ هذا النحو في التنزيلِ وفي غيرِه كثيرة.

ولمن أنكر الزيادة، وهم معظم البصريين، تخريجات حسنةً لا تكلُّفَ فيها.

ي ــ مصاحبتُها لــ(لكن)، و(إما)، و(لا):

وقد تقدّم أنّ هذا ممّا انفردتْ به الواو[٥٤٤].

---

[٥٤٠] انظر الإنصاف لابن الأنباري (٤٥٦/٢، المسألة: ٦٤)، و اللباب للعكبري (٤١٩/١–٢١).

[٥٤١] الصافات : ١٠٣.

[٥٤٢] الأنبياء : ٩٦ .

[٥٤٣] الانشقاق : ١–٥.

[٥٤٤] انظر ص(٢٣٩) من هذا الكتاب.

(يا) في النداء

أدواتُ الـنّداء ثمانـية، وليسـت كلّها محلّ اتّفاق، وهي: الهمزة، و(أيْ)، و(يا)، و(أيا)، و(هيا)، و(آي)، و(آ)، و(وا).

والجمهورُ على أنّها أحرف.

وذهـب بعـضُ النّحاةِ إلى أنّها أسماء أفعالٍ بمعنى أدعو، وهـي تتحمّل ضميراً مستكنّاً فيها، وهي الناصبة للمنادى، ونُقل هذا عن الكوفيّين.

ورُدَّ بأنهـا لو كانت متحمّلةً للضميرِ لجازَ إتباعُه، كما هو مسـموعٌ في سائرِ أسماءِ الأفعالِ، ولو كانت هيَ أنفسها الناصبة للمـنادى لاكتُفيَ بها دون المنصوب؛ لأنه فضلةٌ، ولا قائلَ بأنها تستقلُّ كلاماً.

وذهب قومٌ إلى أنّها أفعالٌ، متحملة لضمائر مستكنّة فيها.

ورُدَّ بأنّـه كـان يلزمُ أنها تقبل علامات الأفعالِ، كاتصال الضـمائرِ بهـا كاتّصـالها بسائرِ العواملِ، وقد قالوا: (أيا إيّاكَ)

منفصـــلاً، ولـــم يقولـــوا: (أيَـــاك)، فـــدلَّ ذلك على أنَّ العاملَ محذوفٌ[٥٤٥].

وإنّما كانت (يا) أُمَّ البابِ إجماعاً لأمورٍ[٥٤٦]:

أولُها: هي أكثرُ أحرف النّداء استعمالاً.

وثانـــيها: وهي أعمُّها، لاستعمالِها في نداءِ البعيدِ حقيقةً أو حكماً، والقريبِ حقيقةً أو حكماً توكيداً، والمتوسِّطِ. ثبتَ لها ذلك، دونَ سائرِ أخواتِها، باستقراء كلامِ العربِ وأساليبِهم، فمن القريبِ قولُ النابغةِ:

يا دارَ مَيَّةَ بالعلياءِ فالسَّنَدِ
أَقْوتْ، وطالَ عليها سالفُ الأَمَدِ

ومنَ القريبِ قولُ الأعشى:

بانَتْ لِتُحزِننا عَفارَهْ　　　يا جارَتا ما أنتِ جارَهْ

ومنَ الوسطِ قولُه تعالى: ﴿يا قوم لا أسألكم عليه أجرا﴾[٥٤٧].

وثالثُها: دخولُها في جميعِ أبوابِ النّداءِ.

ورابعُها: انفرادُها ببابِ الاستغاثةِ.

---

[٥٤٥] انظر الهمع للسيوطي (٢/٣٤).

[٥٤٦] انظر الجنى للداني للمرادي (٣٥٤)،والهمع للسيوطي (٢/٣٥)، والأشباه والنظائر له(٣/٢٢٢-٢٣)، و رصف للمباني للمالقي (٤٥٣).

[٥٤٧] هود : ٥١.

وخامسُها: مشاركتُها، دون سائرِ أخواتِها، (وا) في النُّدبة.

وسادسُها: إنّها هي، دون سائر أخواتِها، ما يُقدَّرُ في المنادى المحذوفة أداةُ ندائِه، وحذفُها شائعٌ كثيرٌ حسنٌ جداً مستعملٌ في سائرِ أصنافِ الكلام[٥٤٨]، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿يوسفُ أعرضْ عن هذا﴾ [٥٤٩]، وقوله: ﴿ربِّ لا تذر على الأرض من الكافرين ديّارا﴾ [٥٥٠]، وقولُه: ﴿ربَّنا إنّنا سمعنا منادياً يُنادي للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنّا ربّنا فاغفر لنا ذنوبنا وكفّر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار، ربّنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك ولا تخزنا يوم القيامة إنك لا تخلف الميعاد﴾ [٥٥١].

وسابعُها: دخولُها، دونَ سائرِ أخواتِها، على (أيُّها، وأيّتُها)، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿يا أيُّها الإنسان ما غرّك بربك الكريم﴾ [٥٥٢]، وقوله: ﴿يا أيّتها النفس المطمئنة﴾ [٥٥٣].

---

[٥٤٨] لا يجوز حذف حرف النداء إن كان المنادى لفظ الجلالة (الله)، ولم تلحقه الميم، أو ضميراً أو مستغاثاً أو مندوباً، أو متعجباً منه، أو نكرة غير مقصودة. فإن كان المنادى غير المذكورات جاز حذفه، إلا أنه مع اسم الإشارة، واسم الجنس المبني قليل، وقصره البصريون فيهما على الضرورة.
انظر شرح التسهيل لمصنفه (٣/٣٨٦)، و شرح الجمل لابن عصفور (٢/٨٨)، و شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣/١٢٩٠)، والارتشاف (٣/١١٧).

[٥٤٩] يوسف : ٢٩.

[٥٥٠] نوح : ٢٦.

[٥٥١] آل عمران : ١٩٣ ـ ١٩٤.

[٥٥٢] الانفطار : ٦.

[٥٥٣] الفجر : ٢٧.

وثامنُها: إنّ القرآن الكريم، مع كثرة النداء فيه، لم يأتِ فيه من أدواتِ النداءِ غيرُها.

وتاسعُها: لا يُنادى اسمُ الله تعالى إلا بها.

وعاشرُها: هي محلُّ إجماعٍ في هذا البابِ، وفي عَدّ عددٍ من أخواتِها خلافٌ.

والحادي عشرَ: كونُها أصلاً لعددٍ من أخواتِها.

والثاني عشرَ: كثرةُ استعمالِها في غيرِ باب النداءِ للتنبيه:

وهذه مسألةٌ خلافيةٌ[٥٥٤]، فقد ذهب قومٌ من النحويين إلى أنّ (يـا) تخـرجُ إلى مجرّدِ التنبيه، ولا تكون للنداءِ، إذا وليها أحد خمسةِ أشياء، هي:

الأمـرُ، نحـوُ قولـه تعالى: (ألا يا اسجُدوا) [٥٥٥] في قراءةِ الكسائيّ، ورُويس وأبي جعفر والحسن، وقول الشمّاخ:

آلا، يا اسقياني قبلَ غارةِ سِنْجالِ
وقبلَ منايا باكراتٍ وآجالِ

والدعاءُ، كقولِ الشاعرِ:

---

[٥٥٤] انظـر المسـألة في: شرح التسهيل لمصنفه (٣٨٩/٣)، و رصف المباني للمالقي (٤٥٢)، و مغني اللبيب لابن هشام (٣٧٣/٢)، و جواهر الأدب للإربلي (٣٦٢)، و الجنى الداني للمرادي (٣٥٥).

[٥٥٥] النمل : ٢٥.

يا لعنةُ اللهِ، والأقوامِ كلِّهم

والصالحينَ، على سِمْعانَ من جارِ

و(ليتَ)، كقوله تعالى: ﴿يا ليتني كنتُ معهم﴾ [556]، وكقوله: ﴿يا ليتني مِتُّ قبل هذا﴾ [557].

و(رُبَّ)، نحو قول الشاعر:

يا رُبَّ سارٍ باتَ ما تَوَسَّدا

إلا ذراعَ العَنْسِ أو كَفَّ اليدا

و(حَبّذا)، كقول جريرٍ:

يا حَبّذا جبلُ الرّيّانِ من جبلٍ

وحبّذا ساكنُ الرّيّانِ مَنْ كانا

قال هؤلاء: (يا) في هذه المواضع حرف تنبيه، وليست حرف نداءٍ. وقال بعضهم: وهو الصحيح.

وذهب آخرونَ إلى أنّ (يا) في المواضع السابقة حرفُ نداءٍ، والمنادى محذوفٌ، والتقديرُ: ألا يا هؤلاء اسجدوا، وألا يا هذانِ اسقياني، وكذا تُقدّر في سائرِها.

وضُعّفَ هذا المذهب من وجهينِ:

---

[556] النساء: ٧٣.

[557] مريم: ٢٣.

الأول: أنّ (يـا) نابـت مناب الفعل، على رأيٍ، فلو حُذف المنادى لزم حذفُ الجملةِ بأسرها.

والثانـي: أنّ المـنادَى معـتَمدُ المقصدِ فإذا حُذف تناقَض المُرادُ.

وفَصّلَ ابنُ مالك في المسألةِ فقال: إنّ (يا) إنْ وليها أمرٌ أو دعـاءٌ فهي حرفُ نداءٍ، والمنادى محذوفٌ، وإنْ وليها (ليتَ) أو (رُبَّ) أو (حبّذا) فهي لمجرّد التنبيه[558].

[558] انظر شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٨٩-٣٩٠).

فهرس المصادر والمراجع

ـ ابن الطراوة النحوي، عياد عيد الثبيتي، الطائف، النادي الأدبي، ط١، ١٤٠٣.

ـ ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق مصطفى أحمد النماس، القاهرة، مطبعة المدني ، ط١، ١٤٠٨/١٩٨٧.

ـ الإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدين محمد بن أحمد القرشي الكيشي، تحقيق عبد الله الحسيني البركاتي ومحسن سالم العميري، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤١٠/١٩٨٩.

ـ أسرار العربية لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، مجمع اللغة العربية، ط١، ١٣٧٧/١٩٥٧.

ـ الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦/١٩٨٥.

ـ الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥/١٩٨٥.

ـ الأمالي الشجرية لابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١.

ـ الانتصار لابن ولاد.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي بركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار إحياء التراث العربي، ط٤، ١٣٨٠/١٩٦١.

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الجيل، ط٥، ١٣٩٩/١٩٧٩.

ـ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق موسى بناي العليلي، بغداد، مطبعة العاني، ط١.

ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق عياد عيد الثبيتي، بيروت، دار الغرب الإسلامي،ط١، ١٤٠٧/١٩٨٦.

ـ بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب لابن الناظم، تحقيق حسن أحمد العثمان، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى.

ـ تاج العروس للزبيدي، بيروت، دار الفكر.

ـ التبصـــرة والـــتذكرة للصميري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٢١/٢٠٠٠.

ـ التخمـــير شـــرح المفصل لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمـــي، تحقيق عبد الرحمن سليمان العثيمين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١٠/١٩٩٠.

ـ تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عفيف عبد الرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦/١٩٨٦.

ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط١.

ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة، دار الكاتب العربي، ط١، ١٣٨٧/١٩٦٧.

ـ التصـــريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، بيروت، دار الفكر.

ـ التعريفات للجرجاني، بيروت، دار صادر.

ـ تعلـــيق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط١.

ـ التعليقة على ملحة الإعراب لابن أرسلان الرملي الدمشقي، مكتبة شهيد علي باشا، برقم ١٦٣٩.

ـ التعليقة على ملحة الإعراب لابن أرسلان الرملي الدمشقي، تحقيق عائشة قاسم الشماخي، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات بأبها.

ـ التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، العراق، ط١، ١٤٠١/١٩٨١.

ـ تهذيب اللغة للأزهري، مصر، ١٣٨٤/١٩٦٤.

ـ التوفيق على مهمات التعاريف لمحمد بن عبد الرؤوف المناوي، تحقيق محمد رضوان الداية، دمشق ، دار الفكر، وبيروت، دار الفكر المعاصر، ط١، ١٤١٠/١٩٩٠.

ـ الجمل للزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٩٩٦.

ـ الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣/١٩٩٢.

ـ جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي، تحقيق حامد أحمد نيل، القاهرة، مطبعة السعادة، ط١، ١٤٠٣/ ١٩٨٣.

ـ حاشـية الخضري على شرح ابن عقيل، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٨/١٣٩٨.

ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

ـ حاشية الشيخ يس الحمصي على التصريح بمضمون التوضيح للأزهري، بيروت، دار الفكر.

ـ حاشـية الشـيخ يس الحمصي على شرح الفاكهي على قطر الندى، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٧١/١٣٩٠.

ـ الحلـل فـي إصـلاح الخلـل مـن كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، بغداد، دار الرشيد للنشر، ط١، ١٩٨٠.

ـ الخصـائص لابـن جني، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣/١٤٠٣.

ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، مجمع اللغة العربية، ط١، ١٣٩٤.

ـ شرح الألفية للأشموني، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.

ـ شرح الألفية لابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث، ط٢٠، ١٤٠٠/١٩٨٠.

ـ شـــرح الألفية لابن الناظم، تحقيق عبد الحميد السيد، بيروت، دار الجيل.

ـ شـــرح الأنمـــوذج في النحو لمحمد بن عبد الغني الأردبيلي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، الرياض، دار العلوم، ط١، ١٤١٨/ ١٩٩٠.

ـ شرح التحفة الوردية لزين الدين أبي حفص عمر بن الوردي، تحقيق عبد الله علي الشلال، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩ /١٩٨٩.

ـ شـــرح التسهيل لمصنفه ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، مصر، دار هجر، ط١، ١٤١٠/١٩٩٠.

ـ شـــرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن علي بن خروف الإشبيلي، تحقيق سلوى محمد عمر عرب، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤١٩.

ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق صاحب أبو جناح.

ـ شـرح شـواهد شـرحي الرضي والجاربردي على الشافية للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥.

ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، العراق، بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٣٩٧/ ١٩٧٧.

ـ شـرح عـيون الإعراب لابن فضّال المجاشعي، تحقيق عبد الفتاح سليم، مصر، دار المعارف، ط١، ١٤٠٨/١٩٨٨.

ـ شرح الفريد للعصام الإسفراييني، تحقيق نوري ياسين حسن، مكة المكرمة، الفيصلية، ط١، ١٤٠٥.

ـ شـرح كافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق يوسف حسن عمر، ليبيا، منشورات جامعة بنغازي، ط١، ١٣٩٨/١٩٧٨.

ـ شـرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق عبد المنعم هريدي، مكـة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٢/١٩٨٢.

ـ شـرح المفصل لابن يعيش، بيروت، عالم الكتب، والقاهرة، مكتبة المتنبي.

ــ شـــرح المقدمـــة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين، تحقيق تركي بن سهو بن نزال العتيبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٤/١٤١٤.

ــ شـــرح ملحـــة الإعـــراب لناظمها، تحقيق أحمد محمد قاسم، القاهرة، مطبعة عبير، ط١، ١٩٨٢/١٤٠٣.

ــ شـــرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، تحقيق موسى بناي العليلي، النجف الأشرف، مطبعة الآداب، ط١، ١٩٨٠/١٤٠٠.

ــ شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي، تحقيق عبد الله علي الحسيني البركاتي، مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية، ط١، ١٤٠٦/ ١٩٨٦.

ــ الصـــاحبي في فقه اللغة لابن فارس، تحقيق سيد أحمد صقر، القاهرة، عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٩٧٧.

ــ الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٣، ١٩٨٤/١٤٠٤.

ــ ضـــرائر الشـــعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، بيروت، دار الأندلس، ط٢، ١٩٨٢/١٤٠٢.

ــ علل النحو لابن الوراق، ط١.

ـ فوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق أسامة طه الرفاعي، العراق، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ط١، ١٤٠٣/١٩٨٣.

ـ القاموس المحيط للفيروزبادي، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣/ ١٩٨٣.

ـ الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي، تحقيق فيصل الحفيان، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٣/٢٠٠١.

ـ الكامل للمبرد، تحقيق محمد أحمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٣/١٩٩٣.

ـ الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب.

ـ كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق هادي عطية مطر، بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٩٨٤.

ـ الكناش للملك المؤيد، تحقيق رياض حسن الخوام، بيروت، دار صيدا، ط١.

ـ اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات وعبد الإله النبهان، بيروت، دار الفكر المعاصر، ودمشق، دار الفكر، ط١، ١٤١٦/١٩٩٥.

ـ لسان العرب لابن منظور، بيروت، دار صادر.

ـ مـا يجـوز للشـاعر في الضرورة للقزاز القيرواني، تحقيق رمضـان عـبد الـتواب، وصلاح الدين الهادي، الكويت، دار العروبة.

ـ المحكـم لابـن سيدة، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٧/١٩٥٨.

ـ المرتجل لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، مجمع اللغة العربية، ط١، ١٩٧٢.

ـ المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر أحمد، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥/١٩٨٥.

ـ المسـائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة، ط١، ١٤٠٧/١٩٨٧.

ـ المسـائل العسكرية لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر أحمد، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٣/١٩٨٢.

ـ المسـائل العضـديات لأبي علي الفارسي، تحقيق علي جابر المنصوري، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٦/١٩٨٦.

ـ المسـائل المشـكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، بغداد، مطبعة العاني، ط١.

ـ المسـائل المنـثورة لأبـي علـي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، دمشق، مجمع اللغة العربية، ط١.

ـ المسـاعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بـركات، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، ط١، ١٤٠٠/١٩٨٠.

ـ معاني الحروف المنسوب للرماني، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، جدة، دار الشروق، ط٢، ١٤٠١/١٩٨١.

ـ معانـي القـرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨.

ـ معاني القرآن للفراء، تحقيق يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣/١٩٨٣.

ـ مغنـي اللبيـب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت.

ـ المفصل للزمخشري، بيروت، دار الجيل، ط٢.

ـ المقتصـد فـي شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ط١، ١٩٨٢.

ـ المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩.

ـ المقـرب لابـن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٣٩١/١٩٧١.

ـ الملخـص فـي ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي، تحقيق علي سلطان الحكمي، ط١، ١٤٠٥/١٩٨٥.

ـ موارد البصائر لفرائد الضرائر لمحمد سليم بن حسين بن عبد الحليم، تحقيق حازم سعيد يونس، عمان، دار عمار، ط١، ١٤٢٠/ ٢٠٠٠.

ـ النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥/١٩٨٥.

ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير سـلطان، الكويـت، معهـد المخطوطات العربية، ط١، ١٤٠٧/ ١٩٨٧.

ـ همـع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧/١٩٨٧.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥ – ٧
همزة الاستفهام	٩ – ١٨
إلا الاستثنائية	١٩ – ٢٨
أنْ الناصبة	٢٩ – ٤٠
إنْ الشرطية	٤١ – ٥٠
إنَّ الناسخة	٥١ – ٥٩
باء القسم	٦٠ – ٧٠
ظَنَّ الناسخة	٧١ – ٨٢
كاد الناسخة	٨٣ – ٩٨
كان الناسخة	٩٩ – ١٨١
لم الجازمة	١٨٣ – ١٨٩
لو الشرطية	١٩١ – ٢٠٤
ما أخت ليس	٢٠٥ – ٢٢٢
مِنْ الجارة	٢٢٣ – ٢٣٨
واو العطف	٢٣٩ – ٢٤٩
يا النداء	٢٥١ – ٢٥٦

فهرس المصادر والمراجع ٢٥٧ – ٢٦٨
فهرس الموضوعات ٢٦٩ – ٢٧٠